الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل والتدريب
لاستخدام بيانات التعداد
سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة

مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل

إعداد:

نزيه عرمان

وفيق الناطور

أيار/ميو، 2002

" ثمن النسخة 3 دولار أمريكي"

تنويه:

- إن الآراء والأفكار الورادة في هذه الدراسة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفة الرسمي.
- اعتمد الباحث في دراسته على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الأخرى، ولا يتحمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسئولية أي خطأ في البيانات.

© صفر، 1422هـ – أيار، 2002م.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، *سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل). (01)*
رام الله– فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين

هاتف: 6340 240 (2-970) فاكس: 6343 240 (2-970)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.org

شكر وتقدير

يتم تنفيذ مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد بدعم مالي جزئي ومساعدة فنية محدودة من الحكومة البريطانية عبر الوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل للحكومة البريطانية والوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمتهم في تنفيذ المشروع.

تقديم

تعتــبر الــتعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وحرصــاً مــنه على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد منها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واســتكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلســطيني بتــنفيذ مشــروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من التقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد.

يســرنا أن نقــدم هذه الدراسة التحليلية كأحد مخرجات المشروع كي تكون مرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن اجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،،

أيار، 2002

د. حسن أبو لبده
المدير الوطني للتعداد/
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص تنفيذي	**9**
مقدمة	**17**
المنهجية	**19**
الفصل الأول: الواقع السكاني والقوى العاملة	**21**
1.1 مقدمة	21
2.1 التركيب العمري	22
3.1 القوة البشرية والقوى العاملة	23
1.3.1 المشتغلون	23
2.3.1 المتعطلون	26
4.1 العاملون في إسرائيل	29
الفصل الثاني: النظام التعليمي	**33**
1.2 خلفية عامة	33
2.2 التعليم ما قبل المدرسي	34
3.2 التعليم المدرسي	35
4.2 التعليم غير النظامي	38
5.2 التعليم العالي	39
الفصل الثالث: حملة المؤهلات العليا والعلاقة بسوق العمل	**43**
1.3 الإطار العام لمشكلة عدم التوافق	43
1.1.3 تزايد العرض	43
2.1.3 تعاظم الاتجاه نحو سوق العمل	43
3.1.3 ضعف القوه الاستيعابية	44
4.1.3 ضعف بنية نظام التدريب المهني	46
2.3 سمات حملة المؤهلات	47
1.2.3 التوزيع الجغرافي	47
2.2.3 الدرجة العلمية	48
3.2.3 التركيب العمري	49
4.2.3 التخصص	50
5.2.3 بلد التخرج	52
3.3 قوة العمل	53
4.3 المشتغلون	53

1.4.3 الدرجة العلمية 54
2.4.3 المهنة الرئيسية 54
3.4.3 التخصص 55
4.4.3 التوافق بين التخصص والمهنة 57
5.4.3 القطاع الاقتصادي 61
6.4.3 مكان العمل 62
7.4.2 الحالة العملية 63
8.4.3 النشاط الاقتصادي 63
5.3 المتعطلون عن العمل 64
1.5.3 السمات الجغرافية 64
2.5.3 الدرجة العلمية 65
3.5.3 نوع التعطل 65
4.5.3 التخصص 66
5.5.3 بلد التخرج 67
6.3 آفاق تطور العرض والطلب 68

الفصل الرابع: استخلاصات وآليات مقترحة 71
1.4 الواقع والتحديات 71
2.4 سمات أساسية 72
1.2.4 التعليم العالي والعلاقة بسوق العمل 72
2.2.4 المتعطلون عن العمل 74
3.2.4 العاملون في إسرائيل 75
3.4 توصيات 76
4.4 إجراءات وآليات مقترحة 77

المراجع 79

ملخص تنفيذي

يتضمن هذا الملخص التنفيذي عرضاً لأبرز نتائج دراسة "مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل"، والتي تعتبر محاولة جديدة في سياق الجهود المبذولة لتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين العرض والطلب على الأيدي العاملة ذات المؤهلات العلمية العالية. وهي تستند بشكل أساسي إلى نتائج بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997 في دراسة وتحليل مخرجات نظام التعليم العالي على وجه الخصوص، ومدى تلبيتها لاحتياجات سوق العمل المحلية، مع تتبع الفجوة القائمة بين الجنسين أثناء التحليل بهدف اقتراح آليات لتحقيق قدر أكبر ممكن من التوافق بين العرض والطلب على خريجي التخصصات المختلفة، وطبيعة عملية التأهيل والتدريب المطلوبة لإدماج الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل والمتسربين من التعليم في سوق العمل.

ركزت الدراسة على تحليل المشكلة لمحاولة تقدير حجمها من خلال التقديرات التي تم الحصول عليها من بيانات التعداد حول أعداد الخريجين وتوزيعاتهم التقليدية حسب التخصص وبلد التخرج، ودارسة علاقتهم مع سوق العمل وارتباطهم بالنشاط الاقتصادي. كما تناولت الدراسة فئة المتعطلين عن العمل، ودرست فئة الخريجين منهم وتوزيعاتهم حسب التخصص وبلد التخرج. وسلطت الضوء على التوافق الواقعي بين المهنة والتدريب (التأهيل). وخلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في معالجة مشكلة عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.

وهدفت الدراسة للإجابة على عدد من الأسئلة البحثية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين مخرجات نظام التعليم وسوق العمل المحلية، وأبرز التخصصات التي يوجد عليها طلب وتلك التي يوجد منها فائض من حيث الكم والنوع، والعلاقة بين المؤهل العلمي والتخصص والمهنة التي يمارسها الخريجون المشتغلون في سوق العمل المحلية، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين مستوى التعليم والتخصصات العلمية والتوجه للعمل في سوق العمل الإسرائيلية، ومستوى تأثير نظام التدريب والتأهيل على مساعدة الخريجين المتعطلين بشكل خاص على الانخراط في السوق.

في ضوء ذلك، ركزت الدراسة على تحديد وتحليل الأسباب والعوامل المؤثرة على قضية التوافق بين مخرجات النظام التعليمي، من حيث أعداد وتخصصات الخريجين، وواقع الطلب على التخصصات في سوق العمل المحلية، من حيث الكم والنوع واتجاهات التطور.

ولتحقيق أكبر قدر ممكن من شمولية التحليل لمحددات العرض والطلب على التخصصات، والفائض في سوق العمل الفلسطينية، تم تصميم جداول إحصائية من قاعدة بيانات التعداد حول العلاقة بين التخصص العلمي والمهنة وفقاً للحد الثالث من مستوى التصنيف الدولي للمهن ISCO–88 للمجموعات المهنية، وكذلك العلاقة بين التعطل عن العمل والتخصص بالنسبة للخريجين المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب آخر مهنة عملوا بها قبل تعطلهم، وذلك إلى تحديد أبرز التخصصات التي يوجد بها فائض من خريجيها، ذكوراً وإناثاً.

وتخلص الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تشكل، بحد ذاتها، توصيات واقتراحات حول الحلول الواقعية المطلوبة لمعالجة العوامل السلبية التي تؤثر على مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل.

الواقع السكاني والقوى العاملة:

- يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعا فتياً يتميز من حيث سماته السكانية بارتفاع معدل النمو الطبيعي بالمقارنة مع المجتمعات المتقدمة والنامية، حيث تشير نتائج التعداد إلى أن مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية وصل نهاية العام 1997 إلى حوالي 2.9 مليون فرد، فيما تشير التقديرات السكانية إلى أن عدد السكان بلغ نهاية العام 2001 نحو 3.4 مليون نسمة. وتشير الإسقاطات السكانية إلى ارتفاع عدد السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية مع حلول منتصف العام 2025 ليصل إلى 7.4 مليون نسمة.

- أكثر من نصف السكان على مستوى الأراضي الفلسطينية يقطنون في المناطق الحضرية، سيما في قطاع غزة الذي يتميز بضيق مساحة المناطق الريفية فيه مقارنة مع الضفة الغربية. وبينت نتائج التعداد العام أن أكثر من 53.1% من الأفراد يعيشون في الحضر، ويقطن في الريف 31.0%، فيما بلغت نسبة سكان المخيمات 15.9%. وعند توزيع السكان الفلسطينيين في التجمعات السكانية أعلاه حسب الجنس، تبين أن مقابل كل 100 أنثى يوجد 104 ذكور في الحضر، و103 ذكور في الريف، و102 ذكر في المخيمات.

- تبين البيانات المتوفرة أن معدل النمو السكاني، الذي تأثر بارتفاع صافي الهجرة خلال الفترة التي تلت العام 1994 إثر توقيع اتفاقية أوسلو، سوف يعاود الانخفاض عبر الزمن ليصل في العام 2025 إلى 2.2، في حين سينخفض معدل الخصوبة الكلية إلى 3.06 عند الوصول إلى هذا العام، رغم أنه سيظل مرتفعا إلى حد بعيد مقارنة مع المعدل العالمي.

- بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية 5.6 للعام 1999، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً مقارنة مع المعدل ذاته على مستوى العالم في نفس العام، والذي بلغ 2.9، كما يعتبر الأعلى مقارنة بالمعدل ذاته في الدول المجاورة.

- شكلت القوة البشرية (الأفراد ضمن الفئة العمرية 15 سنة فأكثر) حوالي 52.9% من مجموع الأفراد الفلسطينيين الذين تم عدهم فعلاً، فيما بلغت نسبة الذكور حوالي 50.5% من حجم القوى البشرية في الأراضي الفلسطينية. وعلى مستوى المنطقة، بلغ حجم القوة البشرية في الضفة الغربية 63.8% من إجمالي حجم القوى البشرية في الأراضي الفلسطينية منهم حوالي 50.6% ذكور. وفي قطاع غزة، بلغ حجم القوة البشرية 36.2% من إجمالي حجم القوة البشرية في الأراضي الفلسطينية، فيما بلغت نسبة الذكور حوالي 50.4% من حجم القوة البشرية.

- بناءً على نتائج التعداد، بلغ عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية 491,271 فرداً يشكلون 82.5% من إجمالي الأفراد النشيطين اقتصادياً، ويشكل الذكور 89.6% من عدد المشتغلين، فيما تشكل الإناث 10.4%. أما نسبة الذكور المشتغلين إلى إجمالي الذكور النشيطين اقتصادياً فقد بلغت 82.9%، فيما بلغت هذه النسبة لدى الإناث 79.8%.

- تأثر حجم المشتغلين في الأراضي الفلسطينية بحالة عدم الاستقرار السياسي، التي تلت بدء انتفاضة الأقصى في أيلول من العام 2000، وما نتج عنها من اتخاذ السلطات الإسرائيلية لإجراءات الإغلاق والحصار (الداخلي والخارجي) المشدد على الأراضي الفلسطينية خلال هذه الفترة. وفي هذا السياق، وصل عدد المشتغلين في

الأراضي الفلسطينية إلى حوالي 661,000 فرداً بناءً على مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2000 (آخر مسح قبل بدء الانتفاضة)، إلا أن حجم المشتغلين تراجع خلال الانتفاضة ليصل إلى حوالي 506,000 فرد حسب دورة مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2001، حيث يلاحظ هنا ارتفاع نسبتي البطالة واليائسين خلال دورة المسح المذكورة أخيراً.

- أظهرت تطورات الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات اللاحقة لإجراء التعداد العام حدوث تغيرات لا يمكن تجاهلها في نسب توزيع المشتغلين حسب القطاع الاقتصادي، خصوصاً من حيث توفير مزيد من المؤشرات حول محدودية القدرة الاستيعابية للمنشآت والمؤسسات في القطاعين الخاص الوطني والخاص الأجنبي، وزيادة التضخم في القطاع الحكومي الوطني، سيما في ضوء تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. فحسب نتائج التعداد، استحوذ القطاع الخاص الوطني على النسبة الأكبر من المشتغلين في الأراضي الفلسطينية بواقع 41.1% من إجمالي عددهم، يليه القطاع الحكومي الوطني بنسبة 19.9%، ثم القطاع الخاص الأجنبي بنسبة 18.2%.

- بينت نتائج مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2001، أي بعد مرور نحو العام على اندلاع الانتفاضة، حدوث تغيرات ذات مغزى في توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية، خصوصاً في قطاع غزة الذي شهد تفاقماً كبيراً في تدهور أوضاعه الاقتصادية. وفي هذا الإطار، بلغت نسبة المشتغلين في القطاع العام في الأراضي الفلسطينية نحو 24%، وارتفعت نسبتهم في قطاع غزة لتبلغ نحو 41%، مقابل نحو 18% في الضفة الغربية. الأمر الذي يشير إلى استمرار المنحى السلبي في تضخم مؤسسات القطاع العام منذ قيام السلطة الوطنية، وتحملها جانباً من العبء المترتب على محدودية الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص، خصوصاً في ظل انحسار أعداد العاملين في سوق العمل الإسرائيلية، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل واليائسين في سوق العمل المحلية.

- يلاحظ أن نشاط الإنشاءات استوعب النسبة الأكبر من المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، حيث استوعبت حوالي ربع عددهم (24.4%)، تنخفض هذه النسبة بشكل واضح خلال فترة فرض حصار على الأراضي الفلسطينية، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية، حيث ان حوالي ثلثي العاملين في إسرائيل والمستوطنات يعملون في نشاط الإنشاءات المذكور. يليه نسب العاملين في نشاطي الصناعة التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة بواقع 15.1% و14.2% على التوالي، كما بينت النتائج وجود تباين بين اتجاهات العمل عند النظر إلى الأنشطة الرئيسية للمشتغلين سواءً حسب الجنس أو المنطقة.

- أظهرت النتائج أن 25.4% من المشتغلين يعملون في المهن الأولية، و 22.7% يعملون في الحرف وما إليها من مهن، و17.6% يعملون في الخدمات وباعة في المحلات التجارية والأسواق، وعند النظر إلى جنس المشتغلين، يظهر بوضوح اتجاه الذكور إلى مهن معينة، والإناث إلى مهن أخرى، فقد أظهرت النتائج أن حوالي ثلاثة أرباع الذكور يعملون في مهن لا تحتاج بالضرورة إلى مؤهلات عليا، أما الإناث، فإن النسب الأعلى منهن يعملن في الوظائف التي تحتاج إلى مؤهلات علمية عليا، وهذا يعود إلى طبيعة المهن التي تتجه إليها الإناث في سوق العمل، خاصة تلك التي لا يوجد فيها تنافس واضح مع الذكور كمهن التعليم والتمريض والسكرتاريا.

- تشير نتائج التعداد إلى أن 17.9% من إجمالي النشيطين اقتصاديا في الأراضي الفلسطينية ضمن الفئة العمرية 10 سنوات فأكثر يعتبرون في عداد المتعطلين، شكل الذكور 87.5% منهم. ومن حيث المنطقة، تواجد 54.7% من هؤلاء المتعطلين في الضفة الغربية. أما على مستوى الجنس والمنطقة، فتبين أن مقابل كل 100 ذكر متعطل في قطاع غزة 111 ذكراً متعطلاً في الضفة الغربية. ومقابل كل 100 أنثى متعطلة في قطاع غزة 230 أنثى متعطلة في الضفة الغربية.

- 72.2% من المتعطلين في الأراضي الفلسطينية لم يتجاوزوا المرحلة الإعدادية من التعليم، حيث يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة الذكور المتعطلين. وفي هذا السياق، يمكن القول إن أكثر من ثلاثة أرباع الذكور المتعطلين لم يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الإعدادية. في حين انخفضت النسبة المقابلة لها لدى الإناث إلى 49.8%. كما أظهرت النتائج وجود ارتفاع واضح في نسبة الإناث المتعطلات حملة المؤهلات العليا مقارنة مع الذكور، حيث أن أكثر من ثلث الإناث المتعطلات ذوات مؤهل علمي عالٍ، فيما انخفضت النسبة المقابلة لها لدى الذكور إلى 10.8%.

- اعتبرت سوق العمل الإسرائيلية سوقاً مهمة أمام الأيدي العاملة الفلسطينية حتى اندلاع الانتفاضة الثانية، فقد كانت تستوعب حوالي خمس الفلسطينيين المشتغلين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت تعتبر عاملاً يسهم بتوفير سيولة عالية مقارنة مع القطاعين الخاص والعام الفلسطينيين. وفي هذا السياق، بلغ متوسط أجر العامل في إسرائيل حوالي ضعف متوسط أجر العامل في الأراضي الفلسطينية. وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2000 (قبل بدء انتفاضة الأقصى مباشرة)، أن معدل الأجر اليومي بلغ 70.3 شيكلاً للعاملين في الضفة الغربية، 50.4 شيكلاً للعاملين في قطاع غزة، و 110.8 شواكل للعاملين في إسرائيل والمستوطنات.

- يؤثر إغلاق سوق العمل الإسرائيلية (كلياً أو جزئياً) أمام العمالة الفلسطينية سلبياً على وضع مركبات القوى العاملة الفلسطينية، حيث تظهر نتائج مسوح القوى العاملة خلال فترة الإغلاق ارتفاعاً ملموساً في نسبتي البطالة واليائسين، خاصة في قطاع غزة.

- معظم الفلسطينيين المتجهين للعمل في سوق العمل الإسرائيلية من ذوي التعليم المنخفض، حيث أظهرت نتائج التعداد أن حوالي 80% من العاملين في إسرائيل من الأراضي الفلسطينية ممن أنهوا المرحلة الإعدادية على الأكثر.

النظام التعليمي:

- تشير معطيات وزارة التربية والتعليم إلى أن معدلات التحاق الطلبة بالتعليم الأساسي حققت قفزة كمية كبيرة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، مع التحسن الذي طرأ على مدخلات العملية التعليمية من حيث الأبنية والتجهيزات وإعداد المعلمين ومستوى تأهيلهم، إضافة إلى تحسن مستويات المعيشة بشكل عام حتى نهاية الربع الثالث من العام 2000، أي قبل اندلاع الانتفاضة، حيث تعرضت العملية التعليمية بعد ذلك إلى أضرار فادحة لحقت بالأبنية والتجهيزات والدوام المدرسي للطلبة والمعلمين، على حد سواء، بسبب إجراءات الحصار الإسرائيلي.

- شهدت معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي، بمرحلتيه الأساسية والثانوية، ارتفاعاً بنسب سنوية مستقرة تقريباً منذ العام 1995/1994، حيث بلغ المعدل في هذا العام لكلا الجنسين في المرحلتين الأساسية والثانوية 91.6% و 46.0% على التوالي، ووصل في العام الدراسي 2000/1999 إلى 96.8% و56.9% بنفس الترتيب للمرحلتين.

وكان الارتفاع أكثر وضوحاً على صعيد معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي، حيث ارتفع المعدل من 43.0% إلى 59.6% خلال الفترة ذاتها، فيما كان الارتفاع لدى الذكور من 48.8% إلى 54.3%.

- أظهرت بيانات الكتاب الإحصائي التربوي السنوي و"المراقب الاجتماعي" العدد الخامس، تحسناً آخر إضافة إلى ارتفاع معدلات الإلتحاق، وذلك في أربعة اتجاهات على النحو التالي:
  - زيادة عدد المدارس الحكومية والخاصة.
  - تدني الفجوة بين الجنسين على صعيد الإلتحاق بالتعليم الأساسي للفئات العمرية الصغيرة (6-11 سنة)، رغم أن الفجوة ما تزال واسعة في الفئات العمرية الكبيرة، الا أنها تتجه نحو التقلص عاماً بعد آخر.
  - تزايد أعداد المعلمين وانخفاض الكثافة الصفية، حيث ارتفعت نسبة العاملين والعاملات في التدريس في المدارس الحكومية، لتصل إلى 65.1% من مجمل المعلمين والمعلمات في العام الدراسي 2001/2000، خلافاً لما كان عليه الاتجاه المتناقص سنوياً قبل هذا العام، فيما استمر الانخفاض في نسبة المعلمين والمعلمات في مدارس وكالة الغوث (17.4%)، مع تزايد محدود للنسبة المقابلة في المدارس الخاصة (9.7%) خلال العام المذكور، الذي شهد كذلك تراجعاً كبيراً في نسبة العاملين بالتدريس في رياض الأطفال (7.8%). وإلى جانب ذلك، انخفض معدل عدد الطلبة لكل معلم ليصل إلى 27.7 طالب لكل معلم خلال هذا العام الدراسي، فيما طرأ تحسن ملحوظ على متوسط عدد الطلبة لكل شعبة صفية (37.3 طالب في المرحلة الأساسية، و 30.2 طالب في المرحلة الثانوية).
- رغم أهمية نظام التدريب المهني في إكساب الملتحقين به مهارات وأنواعاً مختلفة من المعرفة تساهم في اندماجهم في سوق العمل، ورغم تزايد أعداد الملتحقين بالدورات المهنية المختلفة من عام لآخر، إلا أن هذا النظام ما زال يعاني من صعوبات ومشكلات منها أنه لا يحتوي على برامج توجيه أو ارشاد مهني للمتدربين قبل أو بعد التحاقهم بالتدريب، وأن معظم المدربين لا يملكون مؤهلات علمية عليا، وافتقار مراكز التدريب المهني للمواصفات اللازمة من حيث الأبنية والتجهيزات والمعدات.

- بالنسبة للتعليم العالي، يمكن الإشارة إلى ثلاث قضايا ذات أبعاد سلبية رافقت التطور التاريخي للجامعات الفلسطينية، وأثرت على فعالية نظام التعليم العالي ومدى حساسيته للتكيف مع احتياجات سوق العمل المحلية، وهي:
  - لم تقم الجامعات على أسس علمية موضوعية بقدر ما قامت على عوامل وأسس اجتماعية وسياسية.
  - تميزت عملية إقامة الجامعات بضعف في التخطيط، من حيث الأبنية والمنشآت ومساحة الأرض والطواقم الأكاديمية والتمويل.
  - انعدام التنسيق والتخطيط العام، أو المشترك، بين القائمين على تأسيس الجامعات الفلسطينية.
- تستنتج الدراسة أن حجم جهاز التعليم العالي في فلسطين شهد توسعاً سريعاً خلال السنوات العشرين الماضية، سواء من حيث عدد الجامعات، أو التخصصات التي تطرحها، أو من حيث أعداد الطلبة والخريجين.

حملة المؤهلات العليا والعلاقة بسوق العمل

- يعتبر التزايد الكبير في عرض العمالة من مخرجات نظام التعليم العالي وظهور مشكلة فائض العمالة في بعض التخصصات، من أبرز التطورات في سوق العمل، في ضوء تضاعف أعداد الخريجين من حملة دبلوم متوسط فأعلى مع تزايد عدد مؤسسات التعليم العالي، واتساع البرامج والتخصصات التي توفرها للطلبة، وارتفاع معدلات

الإقــبال على الإلتحاق بها، وسهولة القبول في الجامعات المحلية، سيما للطلبة الحاصلين على معدلات متدنية في الثانوية العامة، وقرب الجامعات والكليات من أماكن السكن مما يشكل عاملاً مشجعاً على الإلتحاق بها، خصوصاً بالنسبة للإناث.

- تــرافق التزايد في أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، وفي أعداد الخريجين سنوياً، مع تزايد حجم العرض من حملة المؤهــلات العــليا في سوق العمل المحلية. ويعود تزايد الميل نحو سوق العمل المحلية إلى التحولات في أسواق العمــل الخارجيــة، خصوصاً الخليجية، ومن ثم قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 وبروز دور القطاع العام في اســتيعاب العمالة، خصوصاً الخريجين، حيث ارتفع عدد العاملين فيه من 22 ألف موظف منتصف العام 1994 إلى 105.5 آلاف مع نهاية النصف الأول من العام 1999.

- اتسمت سوق العمل الفلسطينية بتشوهات جوهرية أدت إلى إضعاف قدرتها على استيعاب فائض العمالة، وبضمنها حمــلة المؤهــلات العليا في بعض التخصصات، منها ضعف إمكانيات الحصول على فرص عمل، سيما بالنسبة لــلخريجين، في سوق العمل المحلية، وغياب أية سلطة وطنية مركزية تأخذ على عاتقها عملية التخطيط والتنمية وتوظيــف طاقــات المــوارد البشــرية الفلسطينية، وبضمن ذلك وضع الخطط المتعلقة بالتشغيل في سوق العمل المحلية، أو تصدير الفائض من العمالة.

- رغــم التحســن الذي طرأ على القدرة الاستيعابية في سوق العمل الفلسطينية بين عامي 1994-1998، مع قيام الســلطة الوطنية الفلسطينية والنمو الكبير في الجهاز الحكومي، الذي استوعب الآلاف من حملة المؤهلات العليا، وكذلك النمو في عدد ونشاطات المنظمات غير الحكومية، المحلية والأجنبية، إضافة إلى تحسن المناخ الاستثماري خلال هذه الفترة مع نمو قطاعات البنوك والتأمين والاتصالات، غير أن الاتجاه العام اتخذ منحى معاكساً بعد تلك الفترة مع تراجع وتيرة استيعاب الخريجين، سيما مع تضخم الجهاز الحكومي، وضعف قدرة القطاع الخاص على الاســتيعاب، فضــلاً عن الملاحظات التي يمكن إيرادها بشأن المشكلات التي يعانيها القطاع الحكومي، من حيث توظيــف خــريجين فــي وظائف لا تلائم تخصصاتهم، وتدني الكفاءة، والاختلال في الهياكل الوظيفية والإدارية، والبيروقراطية، والفساد الإداري والترهل.

وتضمنت الدراسة مجموعة استخلاصات تتعلق بمخرجات نظام التعليم العالي وسوق العمل استناداً إلى بيانات التعداد، من أبرزها ما يلي:

- وجــود تــباين فــي التوزيع العام لحملة المؤهلات العليا بين الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس، حيث أظهــرت أن أكثر من 60% من الإناث حملة المؤهلات العليا من حملة الدبلوم المتوسط (60.4% في الضفة الغربية، و 62.4% في قطاع غزة)، فيما انخفضت نسب الذكور المقابلة لها إلى 44.7% في الضفة الغربية و 37.3% في قطاع غزة.
- تــبرز هذه الدراسة، عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، وذلك في ظل ضعف حساســية نظــام التعــليم العــالي لاحتياجات سوق العمل المحلية، وهي مشكلة ذات "طابع تاريخي"، إذا جاز التعبير، وتكمن أساساً في طبيعة تطور مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، والذي اتسم بالسرعة والارتجال، وعدم التنسيق، مما أدى إلى نشوء ازدواجية في برامج الجامعات أثرت كذلك على الأوضاع المالية للعديد من

مؤسســـات التعـــليم العالي، خصوصاً من حيث مدى جدوى الكلفة الاستثمارية والتشغيلية العالية المترتبة على استحداث التخصصات وفتح الكليات الجديدة في الجامعات.

- ارتفاع نسبة الذكور الحاصلين على مؤهلات عليا إلى الإناث في الريف بشكل واضح عن نسبتهم في الحضر والمخيمـــات، فمقابل كل 100 أنثى حاصلة على مؤهل عالٍ وجد 238.2 ذكر في الريف، و153.8 ذكر في المخيمـــات، و157.8 ذكر في الحضر. وعلى مستوى المنطقة، ارتفعت هذه النسبة في قطاع غزة (183.2) عنها في الضفة الغربية (166.3).
- ازدياد واضح في نسبة الذكور الحاصلين على مؤهلات عليا مقارنة مع الإناث مع التقدم في الفئات العمرية في كـــل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فبينما كانت نسبة الذكور 51.9%، و53.8% للفئة العمرية "أقل من 30 عاماً" في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، ارتفعت هذه النسبة إلى 81.2%، 89.9% للفئة العمرية " 60 عاماً فأكثر" في المنطقتين وبنفس الترتيب.
- تتناسب نسبة الجنس بين المشتغلين حملة المؤهلات العليا عكسياً مع المؤهل، بمعنى انه كلما ازداد التحصيل العلمي انخفض عدد الإناث المشتغلات مقابل الذكور، وتتسع الفجوة بين الجنسين بشكل أكبر لدى حملة مؤهلي الماجستير والدكتوراه في قطاع غزة، حيث ارتفع عدد المشتغلين الذكور مقابل كل 100 أنثى مشتغلة من 209.9 لمؤهل الدبلوم المتوسط إلى 1147.3 لمؤهل الماجستير و2663.2 لمؤهل الدكتوراه، الأمر الذي يستدعي بذل الجهود لتضييق هذه الفجوة من خلال تشجيع الإناث على الالتحاق بالتعليم العالي، سيما برنامجي الماجستير والدكتوراه وفي مختلف التخصصات.
- تتضح أهمية التعليم العالي في توسيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي عموماً، إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع نسبة العاملات بأجر من المشتغلات حملة المؤهلات العليا (96.9%)، مقابل 0.5% فقط للعاملات منهن لدى الأسرة بدون أجر. وتتضح هذه الأهمية بشكل أكبر عند مقارنة نسبة الإناث إلى الذكور من حملة المؤهلات العليا ضمن فئة النشيطين اقتصادياً مع النسبة المقابلة لها بين الجنسين ضمن فئة النشيطين اقتصادياً للذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر، حيث بلغت 275 ذكراً لكل 100 أنثى في الحالة الأولى وارتفعت إلى 826 ذكراً مقابل كل 100 أنثى في الحالة الثانية.
- أكثر من نصف الخريجين المشتغلين تم استيعابهم في نشاطين اقتصاديين فقط، هما التعليم (32.4%)، والإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (21.4%). وتبرز هنا قضية توجه الإناث، تحديداً، للعمل في نشاط التعليم بشـــكل رئيســـي، حيث يعمل 56.2% منهن في هذا النشاط (بنسب متقاربة في كل من الضفة والقطاع)، فيما اســـتوعب كل من نشاطي "الصحة والعمل الاجتماعي" و "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" حوالي 15% لكل منهما.
- تـــبرز محدوديـــة قدرة القطاع الخاص في قطاع غزة على استيعاب حملة المؤهلات العليا مقارنة مع الضفة الغربية، فبينما استوعب القطاع الخاص ثلث المشتغلين من حملة المؤهلات العليا في الضفة الغربية، انخفض استيعابه في قطاع غزة إلى أقل من خمس المشتغلين. وهنا يظهر العبء الواقع على كاهل السلطة الفلسطينية فـــي اســـتيعاب حمـــلة المؤهـــلات العليا في مؤسساتها المختلفة (بغض النظر عن وجود شواغر لهم أم عدم وجودهـــا، وعن مدى ملاءمة هذه الشواغر في حال وجودها مع تخصصاتهم)، حيث أظهرت النتائج استيعاب قطاع "حكومة وطنية" لحوالي 48% من المشتغلين حملة المؤهلات العليا بواقع 43.7% في الضفة و 56.3% في القطاع.

- بـــلغت نســـبة الـــتعطل بيـــن حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية 12.3%، فيما بلغت نسبة حملة المؤهلات العليا بين المتعطلين (ضمن فئة العمر 15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية 14.3%. أما نسبة المتعطـــلين حملة المؤهلات العليا الذين لم يعملوا سابقاً فبلغت 47.8% من مجموع المتعطلين حملة المؤهلات العليا.
- عـــند المقارنـــة بين نسب المتعطلين في مؤهلي الدبلوم المتوسط والبكالوريوس (بصفتهما يضمان غالبية حملة المؤهلات العليا) على مستوى الجنس والمنطقة، يلاحظ وجود فارق واضح على المستويين، حيث بلغت نسب المؤهـــلين وبـــنفس الترتيب كما يلي: ذكور/ضفة (47.6%، و 45.5%)؛ إناث/ضفة (59.3%، و38.5%)؛ ذكور/قطاع (37.7%، و57.6%)؛ إناث/قطاع (48.5%، و50.6%).
- تبرز في قطاع غزة بوضوح مشكلة عدم توافق العرض من الخريجين مع احتياجات الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل من التخصصات المختلفة، حيث يتم سنوياً تخريج أعداد كبيرة من الطلبة في تخصصات يتدنى الطلب عليها في سوق العمل، الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم سياسة التعليم العالي باتجاه تضييق الفجوة القائمة بين العرض والطلب. وفي هذا السياق، يشار إلى أن 28.0% من المتعطلين متخصصون في العلوم الإنسانية، مقابل 17.7% في الضفة على سبيل المثال.
- ترتفع نسبة العاطلين عن العمل على مستوى الأراضي الفلسطينية في أوساط المتخصصين في العلوم الإنسانية والعلوم التجارية، ومن ثم المتخصصين في العلوم الهندسية والعلوم الطبية والصحية، فيما تنخفض هذه النسبة للمتعطلين في تخصصات الرياضيات والكمبيوتر، وكذلك في "الحرف والمهن والصناعات" والعلوم المعمارية وتخطيط المدن.
- يزداد الطلب في سوق العمل على خريجي البلدان الغربية (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية)، حيث بلغت نسبة المتعطلين بينهم 8.3%، فيما بلغت هذه النسبة بين خريجي الجامعات والمعاهد الفلسطينية 9.7%، و 10.5% لخـــريجي الـــدول العربية، و 11.7% للخريجين من باقي دول العالم. علماً بأن هذه النسبة احتسبت بناءً على أعداد الخريجين وليس النشيطين اقتصادياً منهم.

مقدمة

تعتــبر قضية التوافق بين مخرجات النظام التعليمي، سيما التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل، إحدى المشكلات في الأراضي الفلسطينية، التي ينعكس الخلل القائم في العلاقة بين طرفيها على آفاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً وأن التعليم يعتبر أحد المدخلات الأساسية لزيادة مشاركة الأفراد، ذكوراً وإناثاً، في النشاط الاقتصادي وعملية الإنتاج عموماً.

وثمــة إقرار على نطاق واسع في أوساط الباحثين وصانعي القرار في فلسطين بوجود خلل ذي اتجاهين: الأول، يتعلق ببنية واتجاهات نظامي التعليم والتدريب وطبيعة مخرجاتهما من التخصصات العلمية والمهنية المختلفة. والثاني، يتعلق ببــنية الاقتصاد الفلسطيني ومدى تطوره في ظروف الاحتلال، وبالتالي قدرته الاستيعابية وطبيعة احتياجاته من الأيدي العاملة حسب التخصص.

ورغم هذا الإقرار بوجود هذه المشكلة، لا يوجد هناك سياسات وآليات لرصد وقياس حدود الخلل القائم بين العرض من مخــرجات الــنظام التعــليمي والطلب على الأيدي العاملة المؤهلة، الأمر الذي يولد انعكاسات سلبية تمتد لتطال نظام التدريب المهني الذي لا تتواءم بعض مخرجاته مع احتياجات سوق العمل المحلية.

لقــد وفــر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997 قاعدة بيانات ذات أهمية فائقة لدراسة الخصائص السكانية والاجــتماعية للمجــتمع الفلسطيني، ومنها مخرجات النظام التعليمي والملتحقين بمراحله كافة، وكذلك خصائص القوى العاملة.

تعتــبر هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين العرض والطلب على الأيدي العاملة ذات المؤهلات العــلمية العالية، حسب المنطقة. وهي تستند، بشكل أساسي، إلى نتائج بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997 فــي دراســة وتحليل مخرجات نظام التعليم العالي على وجه الخصوص، ومدى تلبيتها لاحتياجات سوق العمل المحــلية، وكذلــك خصــائص المشتغلين في سوق العمل الإسرائيلية، والعاطلين عن العمل، مع تتبع الفجوة القائمة بين الجنسين على هذه الأصعدة، بهدف اقتراح آليات لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق بين العرض والطلب على خريجي التخصصــات المختلفة، وطبيعة عملية التأهيل والتدريب المطلوبة لإدماج الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل، إضافة إلى المتسربين من التعليم، في سوق العمل.

لقد ركزت الدراسة على تحليل واقع المشكلة لمحاولة تقدير حجمها من خلال التقديرات التي تم الحصول عليها من واقع بيانات التعداد حول أعداد الخريجين وتوزيعاتهم التقليدية حسب التخصص وبلد التخرج، ودارسة علاقتهم مع سوق العمل وارتباطهم بالنشاط الاقتصادي. كما تناولت الدراسة فئة المتعطلين عن العمل، ودرست فئة الخريجين منهم وتوزيعاتهم حسب التخصص وبلد التخرج. وسلطت الضوء على التوافق الواقعي بين المهنة والتدريب (التأهيل). وخلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في معالجة مشكلة عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.

المنهجية

تركز هذه الدراسة على تحليل واقع العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي ومدى توافقها، من حيث أعداد الخريجين وتخصصاتهم، مع احتياجات سوق العمل الفلسطينية من هذه التخصصات، من خلال دراسة أوضاع الخريجين حسب التخصصات المختلفة والعوامل التي تؤثر عليها من حيث الجنس والمنطقة، وواقع حملة المؤهلات من دبلوم متوسط فأعلى، حسب الخصائص الأساسية لسوق العمل، بما في ذلك العلاقة بقوة العمل، ومكان العمل، والمهنة والنشاط الاقتصادي، إضافة إلى دراسة العلاقة بين المؤهل العلمي والتخصص من ناحية، والمهنة التي يمارسها الخريجون المشتغلون فعلياً من ناحية أخرى، وكذلك خصائص المتعطلين عن العمل من حيث المؤهل العلمي والتخصص والمجالات التي توجد فيها ندرة أو فائض من العمالة.

الأسئلة البحثية للدراسة:

تهدف الدراسة للإجابة على عدد من الأسئلة البحثية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. ما هي العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل المحلية؟
2. ما هي أبرز التخصصات التي يوجد عليها طلب في سوق العمل الفلسطينية، وما هي التخصصات التي يوجد فائض خريجين منها، من حيث الكم والنوع؟
3. ما هي العلاقة بين المؤهل العلمي والتخصص والمهنة التي يمارسها الخريجون المشتغلون في سوق العمل المحلية؟
4. ما هي طبيعة العلاقة بين مستوى التعليم والتخصصات العلمية والتوجه للعمل في سوق العمل الإسرائيلية؟
5. ما واقع نظام التدريب والتأهيل ومستوى تأثيره على مساعدة الخريجين المتعطلين بشكل خاص على الانخراط في سوق العمل المحلية؟

مصادر بيانات الدراسة:

تستند الدراسة بشكل أساسي إلى بيانات من ثلاثة مصادر، وهي:

- قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997.
- سلسلة مسوح القوى العاملة بين عامي 1998–2001.
- قاعدة بيانات التعليم للأعوام الدراسية من 1995/1994 إلى 2000/1999.

وقد تم عرض البيانات والمتغيرات الرئيسية على مستوى الأراضي الفلسطينية، والمنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ونوع التجمع (حضر، ريف، مخيمات)، بالانتقال من العام إلى الخاص وفق ما توفره مصادر البيانات المعتمدة للدراسة، وبالاستناد إلى التعريفات والمصطلحات المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبحيث يعتمد التحليل على دراسة المتغيرات الرئيسية للظواهر والعوامل المختلفة ذات الصلة بواقع العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، سيما من حيث أوضاع وخصائص الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً أعلى من الثانوية العامة وعلاقتهم بسوق العمل، والفجوة بين الإناث والذكور مع عدم تجاهل السمات الرئيسية للنظام التعليمي دون الثانوية العامة، وبما يساعد على ضمان تحقق القدر الأعلى من شمولية التحليل للعوامل ذات التأثير على مدخلات ومخرجات التعليم من حيث العلاقة بسوق العمل.

كمـــا تمـــت الاستفادة من عدد من الدراسات والتقارير المتوفرة حول المواضيع ومجالات البحث التي تتناولها الدراسة، ســـواءً من حيث "الجندر" ومكانة المرأة في النظام التعليمي وسوق العمل والعوامل المؤثرة في ذلك، أو من حيث مدى توافـــق التخصصـــات مـــع الطـــلب في سوق العمل، أو مدى تأثير التدريب المهني وإعادة التأهيل في تحقيق مثل هذا الـــتوافق، وواقـــع وخصـــائص التعليم والتسرب، أو طبيعة العلاقة بين التعليم والعمل والمنطقة ونوع التجمع، وكذلك العوامـــل المتعـــلقة بسمات العمل داخل سوق العمل الإسرائيلية، وميزان العرض والطلب على التخصصات في سوق العمل الفلسطينية، وغير ذلك.

منهج التحليل:

يقـــوم مـــنهج التحـــليل عـــلى الانـــتقال من العام إلى الخاص في دراسة المتغيرات الرئيسية ذات العلاقة بسوق العمل الفلســـطينية ونظام التعليم، سيما التعليم العالي، وذلك من خلال تحليل عدد كبير من الجداول الإحصائية التي تم إعدادها بالاستناد إلى بيانات التعداد، مع اللجوء إلى البيانات التي توفرها سلسلة مسوح القوى العاملة وقاعدة بيانات التعليم للفترة الزمـــنية الـــتي تلت تنفيذ التعداد، بهدف دراسة طبيعة التغيرات التي طرأت على مدخلات ومخرجات النظام التعليمي، وتحليل أبرز الخصائص والظواهر المتعلقة بمخرجات التعليم بوصفها أحد أبرز المدخلات في سوق العمل المحلية.

وفي هذا السياق، تركز الدراسة على تحديد وتحليل الأسباب والعوامل المؤثرة على قضية التوافق بين مخرجات النظام التعـــليمي، من حيث أعداد وتخصصات الخريجين، وواقع الطلب على التخصصات في سوق العمل المحلية، من حيث الكم والنوع واتجاهات التطور في هذا الطلب.

ولـــتحقيق أكـــبر قدر ممكن من شمولية التحليل لمحددات العرض والطلب على التخصصات، والفائض في سوق العمل الفلســـطينية، تم تصميم جداول إحصائية من قاعدة بيانات التعداد حول العلاقة بين التخصص العلمي والمهنة وفقاً للحد الـــثالث للمجموعات المهنية، وكذلك العلاقة بين التعطل عن العمل والتخصص بالنسبة للخريجين المتعطلين الذين سبق لهـــم العمل حسب آخر مهنة عملوا فيها قبل تعطلهم. وهدفت الدراسة من وراء ذلك إلى تحديد أبرز التخصصات التي يوجد بها فائض من خريجيها، ذكوراً وإناثاً، في سوق العمل المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتخـــلص الدراســـة إلى مجموعـــة من الاستنتاجات التي تشكل، بحد ذاتها، توصيات واقتراحات حول الحلول الواقعية المطـــلوبة لمعالجـــة العوامـــل السلبية التي تؤثر على مدى التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل الفلسطينية.

الفصل الأول

الواقع السكاني والقوى العاملة

1.1 مقدمة

تـــتحكم في عرض القوى العاملة، من حيث الكم، مجموعة من المحددات الرئيسية، أبرزها حجم السكان ومعدل الزيادة الســـنوية فيـــه، إضافة إلى معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، وحجم الهجرة الخارجية. أما من حيث نوعية هذا العـــرض، فإنه يتأثر بالمستوى التعليمي والمهارات الفنية والمستوى الصحي، كذلك، القوى العاملة، وهي عوامل تؤثر مجتمعة على مستوى إنتاجية القوى العاملة في أي مجتمع.

ويعتـــبر المجتمع الفلسطيني مجتمعا فتياً، يتميز من حيث سماته السكانية بارتفاع معدل النمو الطبيعي فيه بالمقارنة مع المجـــتمعات المتقدمة والنامية، حيث تشير نتائج التعداد إلى أن مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية بلغ نهاية العام 1997، إلى 2,895,683 فـــرداً، مـــنهم 1,470,506 من الذكور (50.8%)، والباقي من الإناث، فيما تشير التقديرات الســـكانية إلى أن عدد السكان بلغ في نهاية العام 2001 نحو 3.361 مليون نسمة، من بينهم 1.565 مليون نسمة دون ســـن 15 سنة، من بينهم نحو 49% إناث. ويشكل هذا العدد نحو 46.6% من المجتمع الفلسطيني. غير أن التقديرات الســـكانية تبين أن هذه النسبة سوف تشهد انخفاضا مع الزمن، حيث ستنخفض – على سبيل المثال– نسبة السكان دون سن 18 عاماً من 53.3% في منتصف العام 1998، أي أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني، لتصل في العام 2025 إلى 43.1%، علما أن الاسقاطات السكانية تشير إلى أن عدد السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية سيرتفع مع حلول منتصف العام 2025 ليصل إلى 7.4 مليون نسمة.

كمـــا أن معـــدل الـــنمو السكاني، الذي تأثر بارتفاع صافي الهجرة خلال الفترة التي تلت العام 1994 إثر توقيع اتفاقية أوســـلو، سوف يعاود الانخفاض عبر الزمن ليصل في العام 2025 إلى 2.2، في حين سينخفض معدل الخصوبة الكلية إلى 3.06 عند الوصول إلى هذا العام[1]، رغم أنه سيظل مرتفعا إلى حد بعيد مقارنة مع المعدل العالمي.

وحسب المؤشرات الواردة في كتاب فلسطين الإحصائي السنوي الأول (عام 1999)، بلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الأراضي الفلسطينية 3.7 للعام 1999، وفي الأردن 2.5، ومصر 2.0، فيما بلغ في إسرائيل 1.6 للعام المذكور، وفي الولايات المتحدة 0.6، وفي بريطانيا 0.2. أما على مستوى العالم، فقد بلغ المعدل 1.4 للعام 1999.

وفي السياق ذاته، بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية 5.6 للعام ذاته، وفي الأردن 4.4، وفي مصر 3.3، وفي إسرائيل 2.9، والولايات المتحدة 2.0، وبريطانيا 1.7، فيما بلغ المعدل للعام ذاته على مستوى العالم 2.9. ولا شك فـــي أن هـــذه المقارنـــة السريعة، تقدم مؤشرات ذات مغزى على طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجـــتماعية في المجتمع الفلسطيني، في ظل تأثر معدل الخصوبة بعدد من العوامل التي لا تخلو من تأثيرات سلبية ما زالـــت بحاجة إلى مزيد من الجهود لمعالجتها، ومنها العادات الاجتماعية، وسن الزواج المبكر (18 عاما للأنثى، و23 لـــلذكر)، والســـلوك الإنجابي للنساء ومدى شيوع استخدام وسائل تنظيم الأسرة، والافتقار إلى سياسات وبرامج حكومية فعالة موجهة إلى معالجة هذه المشكلات، سيما أن نسبة الإناث المتزوجات دون سن 18 قدرت عام 1997، على سبيل المثال، بما يعادل 40.1%، من مجموع الإناث اللواتي تزوجن خلال نفس العام، مقابل 2.7%، فقط، للذكور[2].

ومن حيث المنطقة، بلغ مجموع السكان الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية 1,597,099 فرداً، من بينهم 813,242 فرداً من الذكور (50.9%)، أي أن هناك 103.7 ذكور مقابل كل 100 أنثى، فيما بلغ مجموع السكان الفلسطينيين القاطنين في قطاع غزة 1,000,517 فرداً، من بينهم 507,746 من الذكور (50.8%)، أي بنسبة جنس مقدارها 103 ذكور مقابل كل 100 أنثى. ويلاحظ هنا وجود تقارب كبير بين نسبتي الجنس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتشير التقديرات حتى نهاية العام 2001 إلى أن عدد السكان في الضفة الغربية ارتفع إلى 2,140,000 فرد، من بينهم 1,082,000 ذكر، مقابل 1,221,000 فرد في قطاع غزة، من بينهم 616,000 ذكر.

يعتبر توزيع السكان الفلسطينيين حسب التجمعات السكانية التي يعيشون بها، وبالتالي طبيعة توزيع القوى العاملة، وبضمنها حملة المؤهلات العلمية فوق الدبلوم المتوسط، من العوامل التي تؤثر وتتأثر بهيكلية سوق العمل، حيث أن أكثر من نصف هؤلاء السكان على مستوى الأراضي الفلسطينية يقطنون في المناطق الحضرية، سيما في قطاع غزة الذي يتميز بضيق مساحة المناطق الريفية فيه مقارنة مع الضفة الغربية. وبلغة الأرقام، تبين نتائج التعداد العام أن أكثر من 1,379,091 فرداً يعيشون في الحضر بنسبة 53.1%، ويقطن في الريف 804,532 فرداً بنسبة 31.0%، فيما بلغ عدد سكان المخيمات 413,993 فرداً، ونسبتهم 15.9% من إجمالي السكان الفلسطينيين. وعند توزيع السكان الفلسطينيين في التجمعات السكانية أعلاه حسب الجنس، يتبين أن مقابل كل 100 أنثى يوجد 104 ذكور في الحضر، و 103 ذكور في الريف، و102 ذكر في المخيمات.

2.1 التركيب العمري

تشير نتائج التعداد إلى أن أعمار نحو 47% من السكان تقل عن 15 سنة، وبلغت هذه النسبة 47.5% لدى الذكور، و 46.7% لدى الإناث.

وعند توزيع السكان الفلسطينيين حسب الفئات العمرية والمنطقة، يتضح أن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة فتيٌّ أكثر منه في الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في قطاع غزة من كلا الجنسين 50.3%، في حين بلغت النسبة المقابلة لها في الضفة الغربية 45.1%.

أما من حيث الجنس والمنطقة، فقد بينت النتائج أن نسب الذكور والإناث الذين ضمن الفئة العمرية 0–14 سنة في الضفة الغربية 45.5%، 44.7% على التوالي، والنسب المقابلة لها في قطاع غزة 50.6%، 49.9%.

أما من حيث المقارنة بين أعداد الإناث والذكور للفئات العمرية المختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية، فيتضح أن هناك حوالي 105 ذكور لكل 100 أنثى على مستوى الأراضي الفلسطينية في الفئتين العمريتين 0–4 سنوات، و5–9 سنوات، وتزداد أعداد الذكور نسبة إلى الإناث في الفئات التالية لتصل إلى أكثر من 108 ذكور لكل 100 أنثى لفئات العشرينات في الضفة الغربية، وإلى أكثر من 110 ذكور لكل 100 أنثى لفئات الثلاثينات في قطاع غزة. غير أنه يلاحظ بالنسبة للأفراد الذين ينتمون للفئات العمرية الأكثر تقدماً في السن، أن الوضع يتغير، بحيث تصبح أعداد الذكور أقل من الإناث. وعلى سبيل المثال، يوجد حوالي 65 ذكراً مقابل كل 100 أنثى للفئة العمرية (55–59) في قطاع غزة، 72.2 ذكراً مقابل كل 100 أنثى على مستوى الأراضي الفلسطينية في نفس الفئة.

كذلك، يوجد 45.6% من سكان الحضر تحت سن 15 سنة (46.1% ذكور، 45.1% إناث)، فيما بلغت هذه النسبة 44.8% في الريف (45.3% ذكور، 44.2% إناث)، وبلغت 46.5% في المخيمات بواقع 47.5% ذكور و45.7% إناث.

أما من حيث مقارنة أعداد الذكور نسبة إلى أعداد الإناث حسب نوع التجمع والفئة العمرية، فيلاحظ أن أعلى نسبة ذكور إلى الإناث توجد في كل من الحضر والمخيمات لفئة العمر 30-39 سنة. وكانت هذه النسبة في الريف الأعلى للفئة العمرية 15-25 سنة. كما يلاحظ هنا على صعيد المخيمات تحديداً، أن أعداد النساء تصبح أكبر من أعداد الرجال ابتداءً من الفئة العمرية 40-44 سنة، فيما يمكن القول إن ذلك يحدث في الحضر والريف ابتداءً من الفئة العمرية 50-54 سنة.

3.1 القوة البشرية والقوى العاملة

يبلغ حجم القوة البشرية (الأفراد ضمن الفئة العمرية 15 سنة فأكثر) 1,374,753 فرداً يشكلون 52.9% من مجموع الأفراد الفلسطينيين الذين تم عدهم فعلاً، حيث يشكل الذكور (694,095 فرداً) حوالي 50.5% من حجم القوى البشرية في الأراضي الفلسطينية. وبلغ حجم القوة البشرية في الضفة الغربية 877,102 فرداً يشكلون 63.8% من حجم القوى البشرية في الأراضي الفلسطينية و54.9% من إجمالي السكان الفلسطينيين فيها، كما يشكل الذكور (443,465 فرداً) حوالي 50.6% من إجمالي القوة البشرية في هذه المنطقة. وفي قطاع غزة، بلغ حجم القوة البشرية 497,651 فرداً، يشكلون 36.2% من حجم القوة البشرية في الأراضي الفلسطينية، و49.7% من حجم السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، فيما بلغت نسبة الذكور حوالي 50.4% من حجم القوة البشرية. وارتفع حجم القوة البشرية في الأراضي الفلسطينية إلى حوالي 1,704,000 فرد حسب مسح القوى العاملة للربع الرابع من العام 2000، ثم إلى 1,772,000 فردٍ حسب مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2001.

ينقسم الأفراد داخل القوة البشرية إلى فئتين: فئة الأفراد خارج القوى العاملة أو غير النشيطين اقتصادياً (منهم الطلبة المتفرغون للدراسة، ربات البيوت، والعاجزون عن العمل، وغيرهم)، والتي لن يتم التعرض لها هنا، وفئة الأفراد داخل القوى العاملة أو النشيطون اقتصادياً، ويبلغ عدد أفراد هذه الفئة 595,248 فرداً يشكلون 43.3% من مجمل الأفراد ضمن القوة البشرية، كما ينقسم الأفراد النشيطون اقتصادياً إلى فئتي المشتغلين والمتعطلين.

1.3.1 المشتغلون

بناءً على نتائج التعداد، بلغ عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية 491,271 فرداً يشكلون 82.5% من إجمالي الأفراد النشيطين اقتصادياً، ويشكل الذكور 89.6% من عدد المشتغلين، فيما تشكل الإناث 10.4%. أما نسبة الذكور المشتغلين إلى إجمالي الذكور النشيطين اقتصادياً فقد بلغت 82.9%، فيما بلغت هذه النسبة لدى الإناث 79.8%.

وقد تأثر حجم المشتغلين في الأراضي الفلسطينية بحالة عدم الاستقرار السياسي، التي تلت بدء انتفاضة الأقصى في أيلول من العام 2000، وما نتج عنها من اتخاذ السلطات الإسرائيلية لإجراءات الإغلاق والحصار (الداخلي والخارجي) المشدد على الأراضي الفلسطينية خلال هذه الفترة. وفي هذا السياق، وصل عدد المشتغلين في الأراضي الفلسطينية إلى حوالي 661,000 فرد بناءً على مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2000 (آخر مسح قبل بدء الانتفاضة)، إلا أن حجم المشتغلين تراجع خلال الانتفاضة ليصل إلى حوالي 506,000 فرد حسب دورة مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2001، حيث يلاحظ هنا ارتفاع نسبتي البطالة واليائسين خلال دورة المسح المذكورة

أخيراً. في الفقرات التالية، سنتعرف – بشكل مختصر – على بعض سمات المشتغلين (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية من واقع بيانات التعداد العام.

التركيب العمري

حوالي ثلثي المشتغلين في الأراضي الفلسطينية ينتمون إلى العشرينات أو الثلاثينات من العمر، فقد بينت النتائج أن 36.0% من المشتغلين ينتمون للفئة العمرية 20–29 عاماً، و 29.9% منهم ينتمون للفئة العمرية 30–39 عاماً. وبلغت هذه النسب لدى الذكور منهم 35.9% و29.7% على التوالي، كما بلغت النسب المقابلة لها لدى الإناث 36.6% و32.2%.

وعلى مستوى المنطقة، بينت النتائج أن 36.5% من المشتغلين، سكان الضفة الغربية، ينتمون للفئة العمرية 20–29 عاماً (36.5% ذكور، 36.5% إناث)، وبلغت هذه النسبة لذوي الفئة العمرية 30–39 عاماً 29.0% (28.5% ذكور، 32.1% إناث). وفي قطاع غزة، كانت نسبة المشتغلين الذين في العشرينات من أعمارهم هي الأعلى أيضاً، حيث بلغت 34.8% (34.6% ذكور، 37.1% إناث)، تليها نسبة المشتغلين في الثلاثينات من أعمارهم بنسبة 32.1% (32.0% للذكور، 32.7% للإناث).

القطاع الاقتصادي

أظهرت تطورات الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات اللاحقة لإجراء التعداد العام حدوث تغيرات لا يمكن تجاهلها في نسب توزيع المشتغلين حسب القطاع الاقتصادي، خصوصاً من حيث توفير مزيد من المؤشرات حول محدودية القدرة الاستيعابية للمنشآت والمؤسسات في القطاعين الخاص الوطني والخاص الأجنبي، وزيادة التضخم في القطاع الحكومي الوطني، سيما في ضوء تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. فحسب نتائج التعداد، استحوذ القطاع الخاص الوطني على النسبة الأكبر من المشتغلين في الأراضي الفلسطينية بواقع 41.1% من إجمالي عددهم، يليه القطاع الحكومي الوطني بنسبة 19.9%، ثم القطاع الخاص الأجنبي بنسبة 18.2%. وظهر تباين واضح في بعض القطاعات عند المقارنة بين المشتغلين على مستويي المنطقة والجنس. فعلى مستوى المنطقة، بلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص الوطني في الضفة الغربية 43.5%، وانخفضت هذه النسبة في قطاع غزة لتبلغ 35.8%. كذلك الحال بالنسبة للقطاع الخاص الأجنبي، حيث انخفضت نسبة المشتغلين فيه من 20.1% في الضفة الغربية إلى 13.9% في قطاع غزة. وارتفعت نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي الوطني من 15.1% في الضفة الغربية إلى 30.8% في قطاع غزة. أما بالنسبة لجنس المشتغلين، فتبين أن أكثر من خمس المشتغلين الذكور في الضفة الغربية يعملون في القطاع الخاص الأجنبي، حيث يعود السبب إلى وجود فرص عمل لهم في هذا القطاع مع ارتفاع أجور العاملين في مؤسسات هذا القطاع مقارنة مع الأجور في المؤسسات الخاصة والعامة المحلية. أما بالنسبة للذكور المشتغلين في قطاع غزة، فإن ثلثيهم تقريباً يعملون في القطاعين الخاص والحكومي الوطنيين، فيما عمل القسم الأكبر من الإناث المشتغلات في القطاعين الخاص والحكومي الوطنيين مع تباين هذه النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن حوالي نصف الإناث المشتغلات في قطاع غزة يعملن في قطاع حكومة وطنية، فيما عملت النسبة الأكبر من الإناث المشتغلات في الضفة الغربية في القطاع الخاص الوطني.

غير أن نتائج مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2001، أي بعد مرور نحو العام على اندلاع الانتفاضة، أظهرت حدوث تغيرات ذات مغزى في توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية، خصوصاً في قطاع غزة الذي

شـــهد تفاقمـــاً كـــبيراً في تدهور أوضاعه الاقتصادية. وفي هذا الإطار، أصبحت نسبة المشتغلين في القطاع العام في الأراضـــي الفلســـطينية نحـــو 24%، وارتفعت نسبتهم في قطاع غزة لتبلغ نحو 41%، مقابل نحو 18% في الضفة الغـــربية. الأمـــر الذي يشير إلى استمرار المنحى السلبي في تضخم مؤسسات القطاع العام منذ قيام السلطة الوطنية، وتحمـــلها جانباً من العبء المترتب على محدودية الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص، خصوصاً في ظل انحسار أعداد العاملين في سوق العمل الإسرائيلية، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل واليائسين في سوق العمل المحلية.

النشاط الاقتصادي

يلاحـــظ أن نشاط الإنشاءات قد استوعب النسبة الأكبر من المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، حيث استوعبت حوالي ربع عددهم (24.4%)، تنخفض هذه النسبة بشكل واضح خلال فترة فرض حصار على الأراضي الفلسطينية، وإغلاق ســـوق العمل الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية، حيث أن حوالي ثلثي العاملين في إسرائيل والمستوطنات يعملون في نشاط الإنشاءات المذكور. يليه نسب العاملين في نشاطي الصناعة التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة بواقع 15.1% و 14.2% على التوالي. وقد بينت النتائج وجود تباين بين اتجاهات العمل الذكورية والأنثوية عند النظر إلى الأنشطة الرئيســـية لكـــل منهما، فبينما كانت نسبة المشتغلين الذكور في مجال الإنشاءات الأعلى (27.3%)، وهو النشاط الذي تعتـــبر مهـــن العامـــلين فيه – بشكل عام– مهناً ذكورية في مجتمعنا الفلسطيني، ونسبتهم في تجارة الجملة والتجزئة 15.4%، و 15.2% في الصناعات التحويلية. نجد أن التعليم يعتبر النشاط الأبرز في استيعاب الإناث المنخرطات في ســـوق العمل، حيث استوعب 36.1% منهن، يليه نشاط الصناعات التحويلية بواقع 14.6%، ثم النشاط الصحي حيث بـــلغت 12.1%، ويمكن تتبع جانب رئيسي من أسباب هذا التباين لدى دراسة مخرجات النظام التعليمي، سيما العالي، عـــلى مســـتوى الذكـــور والإنـــاث، وكذلك لدى رصد اتجاهات الطلب على العمالة من حيث الجنس وطبيعة المهنة والتخصـــص، حيـــث تظهـــر بوضوح كما سنرى في سياق هذه الدراسة الفجوة القائمة بين الذكور والإناث على هذا الصعيد.

ويلاحظ وجود تباين على مستوى المنطقة والجنس عند النظر إلى النشاط الأكثر استيعاباً للعمالة. ففي الضفة الغربية، استحوذ نشاط الإنشاءات على القسم الأكبر من المشتغلين الذكور بواقع 30.7%، كما استحوذ نشاط التعليم على النسبة الأكبر من الإناث المشتغلات بنسبة 32.9%. وفي قطاع غزة، عملت النسبة الأكبر من الذكور المشتغلين في الإدارة العامـــة والدفـــاع والضمان الاجتماعي (23.2%)، فيما بقي التعليم النشاط الأكثر استيعاباً للإناث، لكن بنسبة مرتفعة وصلت إلى 46.7%.

المهنة الرئيسية

أظهرت النتائج أن 25.4% من المشتغلين يعملون في المهن الأولية، و22.7% يعملون في الحرف وما إليها من مهن، و17.6% يعمـــلون فـــي الخدمات وباعة في المحلات التجارية والأسواق، حيث يمكن القول هنا إن غالبية المشتغلين يعملون في مهن لا تحتاج إلى مؤهلات علمية عليا، بل إلى إنهاء المرحلة الثانوية على الأكثر مع بعض التدريب الذي يـــتم اكتســـابه غالـــباً فـــي سياق ممارسة العمل. وهذا الأمر قد يفسر أو يعطي جزءاً من التفسير حول التسرب من المـــدارس أو عدم الالتحاق بها مع بداية المرحلة الإعدادية. وعند النظر إلى جنس المشتغلين، يظهر بوضوح اتجاه الذكور إلى مهن معينة، والإناث إلى مهن أخرى، فقد أظهرت النتائج أن حوالي ثلاثة أرباع الذكور يعملون في مهن لا تحـــتاج بالضرورة إلى مؤهلات عليا، فقد بلغت نسبة العاملين منهم في المهن الأولية 27.4%، و23.8% في الحرف ومـــا إليها من مهن، و18.8% في الخدمات والباعة في المحال التجارية والأسواق، وهي مهن تعتبر ذكورية – بشكل

عـــام– في المجتمع الفلسطيني. أما الإناث، فإن 27.7% منهن يعملن في مهنة "الفنيون والمتخصصون المساعدون"، 19.4% "متخصصون"، 13.0% "عاملات في الحرف وما إليها من مهن"، و 12.3% "كتبة". ويلاحظ هنا أن النسب الأعـــلى مـــن الإناث يعملن في الوظائف التي تحتاج إلى مؤهلات علمية عليا، وهذا يعود إلى طبيعة المهن التي تتجه إليهـــا الإنـــاث فـــي ســـوق العمـــل، خاصة تلك التي لا يوجد فيها تنافس واضح مع الذكور كمهن التعليم والتمريض والسكرتاريا.

وعـــند توزيع المشتغلين حسب المنطقة، يلاحظ أن أكثر من 77% من الإناث المشتغلات في قطاع غزة يعملن بشكل رئيســـي فـــي ثـــلاث مهـــن جميعها تحتاج إلى مؤهلات عليا، هي: "الفنيون والمتخصصون المساعدون" (41.3%)، "المتخصصـــون" (20.6%)، والمهن الكتابية (16.0%). بينما يعتبر توزع الإناث المشتغلات على المهن التي تحتاج إلى مؤهـــلات عـــليا فـــي الضـــفة الغـــربية أكثر تقارباً، فقد بلغت أعلى نسبة لهن في مهنة "الفنيون والمتخصصون المســـاعدون" بواقع 23.5%، يليهن المتخصصات بواقع 19.1%، ثم العاملات في الحرف وما إليها من مهن ونسبتهن 15.3%، فالعـــاملات فـــي المهـــن الكتابية بواقع 11.2%. وتعتبر نسبة المشتغلات في المهن المتعلقة بالزراعة في الضفة الغربية مرتفعة مقارنة مع تلك المقابلة لها في قطاع غزة، حيث بلغت 10.2% في الضفة الغربية مقابل 1.5% فـــي قطاع غزة، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع نسبتهن في قرى الضفة الغربية، حيث يوجد لدى الإناث اتجاه للعمل في الزراعة في إطار مساعدة العائلة بدون أجر.

2.3.1 المتعطلون

تشـــير نتائج التعداد إلى وجود 107,735 متعطلاً في الأراضي الفلسطينية ضمن الفئة العمرية 10 سنوات فأكثر نهاية العـــام 1997، تبلغ نسبتهم 17.9% من إجمالي النشيطين اقتصادياً في الفئة العمرية ذاتها، وبلغ عدد الذكور المتعطلين 94,243 فرداً، يشكلون 87.5% من حجم المتعطلين، فيما بلغ عدد الإناث المتعطلات 13,492 أنثى يشكلن 12.5%. وفي الضفة الغربية، بلغ عدد المتعطلين 58,978 فرداً يشكلون 54.7% من حجم المتعطلين، تتوزع هذه النسبة حسب الجـــنس بواقـــع 52.6% للذكور و 69.7% للإناث. أما في قطاع غزة، فقد وصل عدد المتعطلين إلى 48,757 فرداً يشـــكلون 45.3% مـــن حجـــم المتعطلين في الأراضي الفلسطينية، تتوزع نسبتهم بواقع 47.4% للذكور و 30.3% للإناث.

ويتضـــح مـــن واقع البيانات لكل من الجنسين أعلاه مقارنة مع بيانات كلا الجنسين في السكان لنفس الفئة العمرية في المنطقـــتين، وجود ارتفاع في نسبة الذكور المتعطلين في قطاع غزة مقارنة مع الذكور المتعطلين في الضفة الغربية، وانخفـــاض لنسبة المتعطلات في قطاع غزة مقارنة مع الإناث المتعطلات في الضفة الغربية، حيث تبين أن مقابل كل 100 ذكر في قطاع غزة يوجد 171 ذكراً في الضفة الغربية، ومقابل كل 100 ذكر متعطل في قطاع غزة يوجد 111 ذكـــراً مـــتعطلاً فـــي الضفة الغربية. وبلغت الأعداد المقابلة لكل 100 أنثى في قطاع غزة 170 انثى في فئة السكان و230 أنثى في فئة الإناث المتعطلات في الضفة الغربية.

ويلاحـــظ ارتفـــاع نســـبة المتعطلين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، سيما لدى الذكور، الذين بلغت نسبتهم في الضـــفة الغـــربية 14.1%، وارتفعـــت في قطاع غزة لتصل إلى 24.1%، أي أن ما يقرب من ربع الذكور النشيطين اقتصادياً في قطاع غزة ضمن عداد البطالة، وهذا مؤشر على محدودية فرص العمل في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، إضافة إلى أن سوق العمل الإسرائيلية أكثر انغلاقاً أمام العاملين من قطاع غزة مقارنة مع العاملين من الضفة الغـــربية، وذلك نتيجة للشروط والإجراءات المتخذة من قبل السلطات الإسرائيلية التي أدت إلى وجود عدد محدود من

عامـــلي قطاع غزة يمكنهم الوصول إلى داخل الخط الأخضر (يستجيبون لشروط محددة)، جميعهم تقريباً يعمل بشكل نظـــامي (بتصـــاريح عمـــل). فيما يختلف الوضع بالنسبة للضفة الغربية، حيث أن أعداد العاملين في إسرائيل بدون تصـــاريح عمـــل تزيد كثيراً عن العاملين بشكل نظامي. أما نسبة العاطلات عن العمل، فقد بلغت 19.2% في الضفة الغربية، وارتفعت في قطاع غزة لتصل إلى 25.4%.

وقـــد ازدادت وطأة الإجراءات الإسرائيلية، خصوصاً مع فرض الحصار بعد اندلاع الانتفاضة في نهاية أيلول 2000، حيث أظهرت نتائج سلسلة مسوح القوى العاملة بين الربع الثالث 2000 والربع الرابع 2001 ارتفاع نسبة البطالة في الأراضـــي الفلسطينية من 10.0% إلى 26.2%، وكذلك انخفاض القوى العاملة المشاركة من 43.5% إلى 39.1%. وقـــد كان التراجع أكثر وضوحاً في قطاع غزة، حيث ارتفعت نسبة البطالة من 15.5% إلى 35.4%، فيما انخفضت نسبة القوى العاملة المشاركة من 40.1% (وهي الأعلى منذ العام 1995) إلى 34.4% (وهي الأدنى منذ العام ذاته).

وفيما يلي استعراض لبعض سمات المتعطلين في الأراضي الفلسطينية، بناءً على نتائج التعداد:

أ. تقع النسبة الأكبر من المتعطلين في الأراضي الفلسطينية ضمن الفئات العمرية الصغرى، حيث وجد أن أكثر من نصف الذكور المتعطلين وأكثر من 60% من الإناث المتعطلات تقل أعمارهم عن 30 عاماً. وارتفعت نسب المتعطلين من كلا الجنسين ضمن الفئة العمرية المذكورة في قطاع غزة عن تلك المقابلة لها بالضفة الغربية بحوالي 4% للذكور، و 5.7% للإناث.

ب. أظهرت نتائج التعداد أن 72.2% من المتعطلين في الأراضي الفلسطينية لم يتجاوزوا المرحلة الإعدادية من التعليم، حيث يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة الذكور المتعطلين. وفي هذا السياق، يمكن القول إن أكثر من ثلاثة أرباع الذكور المتعطلين لم يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الإعدادية. في حين انخفضت النسبة المقابلة لها لدى الإناث إلى 49.8%. كما أظهرت النتائج وجود ارتفاع واضح في نسبة الإناث المتعطلات حملة المؤهلات العليا مقارنة مع الذكور، حيث أن أكثر من ثلث الإناث المتعطلات ذوات مؤهل علمي عالٍ، فيما انخفضت النسبة المقابلة لها لدى الذكور إلى 10.8%. وعند مقارنة نسب المتعطلين من ذكور وإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن ملاحظة ما يلي:

- ربع المتعطلين على الأقل من الذكور في المنطقتين والإناث في الضفة الغربية لم ينهوا أية مرحلة تعليمية (أمي وملم)، حيث بلغت النسب 25.0%، 25.3% للذكور في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، و 28.5% للإناث في الضفة الغربية، فيما بلغت نسبة الإناث في قطاع غزة 11.1% فقط.
- أعـــلى نسب للمتعطلين الذكور في المنطقتين للذين أنهوا المرحلتين الابتدائية والإعدادية، حيث بلغت نسبهم على التوالي 28.4%، 26.1% في الضفة الغربية و23.2%، 23.3% في قطاع غزة.
- نســـبة المتعطلين الذين أنهوا المرحلة الثانوية من كلا الجنسين في قطاع غزة أعلى من تلك المقابلة لها من الضـــفة الغربية، حيث بلغت نسبة الذكور 11.3%، 16.0% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، فيما بلغت نسب الإناث المقابلة لها 13.1%، 23.0%.
- أعـــلى نسب للمتعطلات في قطاع غزة لمن يحملن مؤهلي دبلوم متوسط وبكالوريوس، حيث بلغت نسبتهن 21.3%،22.2% على التوالي. وبلغت النسب المقابلة لها للإناث في الضفة الغربية 17.5%، 11.4%.

ج. بلغ عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل في الأراضي الفلسطينية 63,314 فرداً، يشكلون ما نسبته 58.8% من إجمالي المتعطلين. أما بالنسبة لجنس المتعطلين في هذه الفئة، فنجد أن نسبة الإناث بينهم بلغت 7.9% تقريباً. ومن حيث المنطقة، بلغ عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل في الضفة الغربية 38,519 فرداً، يشكلون 60.8%

من حجم المتعطلين الذين سبق لهم العمل، فيما ذهبت باقي النسبة (39.2%) إلى المتعطلين في قطاع غزة. وعند توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب الجنس، تبين أنه مقابل كل 100 متعطلة سبق لها العمل يوجد 855 متعطلاً سبق له العمل في الضفة الغربية، و2,417 متعطلاً سبق له العمل في قطاع غزة، بمعنى أن نسبة الذكور بين المتعطلين الذين سبق لهم العمل بلغت 89.5% في الضفة الغربية ذكور و96.0% في قطاع غزة. من جهة أخرى، أظهرت نتائج التعداد أن النسبة الأكبر من المتعطلين الذين سبق لهم العمل قد عملوا في مهن لا تحتاج إلى مستوى علمي عالٍ، حيث بلغت نسبتهم 38.7% في المهن الأولية و21.1% في الحرف وما اليها من مهن. أما الذين عملوا في مهن "المشرعون وموظفو الإدارة العليا، "المتخصصون"، "الفنيون والمتخصصون المساعدون"، و"الكتبة" فبلغت نسبتهم مجتمعين 12.6% من إجمالي المتعطلين الذين سبق لهم العمل. كما لوحظ وجود تباين بين نسب الجنسين بين مهنة وأخرى، حيث تبين أن 41.1% من الذكور المتعطلين عملوا في المهن الأولية، 21.5% منهم عملوا في الحرف وما اليها من مهن، ولم يعمل في المهن التي بحاجة إلى مؤهلات عليا* سوى 9.4% من إجمالي المتعطلين الذكور الذين سبق لهم العمل. أما الإناث المتعطلات، فقد عمل نصفهن في المهن التي بحاجة إلى مؤهلات، حيث بلغت نسبة اللواتي عملن في مهنة " الفنيون والمتخصصون المساعدون" لوحدها 26.4% من إجمالي عددهن، وبلغت نسبة العاملات في الحرف وما اليها من مهن 15.5%، فيما تساوت تقريباً نسب اللواتي عملن في مهنة "العمال المهرة في الزراعة وصيد السمك" وفي مهنة "المهن الأولية"، حيث بلغت 11.7% و11.2% على التوالي. وعند مقارنة نسب المتعطلين الذين سبق لهم العمل على مستوى المنطقة والمهنة الرئيسية السابقة، تبين أن 45.5% من المتعطلين في قطاع غزة عملوا في المهن الأولية، فيما بلغت هذه النسبة 34.4%، أما الذين عملوا في الحرف وما اليها من مهن فبلغت نسبهم 21.8% و19.9% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. كما أظهرت البيانات ارتفاع نسبة الذين عملوا في الزراعة وصيد الأسماك في الضفة الغربية (8.9%) مقارنة مع نسبتهم في قطاع غزة (3.3%). أما على مستوى توزيع المتعطلين حسب الجنس والمهنة السابقة والمنطقة، فتبين أن أكثر من 80% من الإناث المتعطلات في قطاع غزة سبق وأن عملن في مهن "المشرعون وموظفو الإدارة العليا" 4.5%، "المتخصصون" 22.0%، "الفنيون والمتخصصون المساعدون" 44.3%، و"الكتبة" 10.8%، ولم يتجاوز مجموع النسب المقابلة لها للإناث في الضفة الغربية 42.4%، حيث كانت بالشكل: "المشرعون وموظفو الإدارة العليا" 2.4%، "المتخصصون" 10.1%، "الفنيون والمتخصصون المساعدون" 22.0%، و"الكتبة" 7.9%. ويلاحظ، كذلك، ارتفاع نسب المتعطلات في الضفة الغربية مقارنة مع النسب المقابلة لها في قطاع غزة في ثلاث مهن، حيث بلغت نسبهن لهذه المهن في هاتين المنطقتين على التوالي كما يلي: الزراعة وصيد الأسماك (14.6%، 0.1%)، الحرف وما إليها من مهن (17.4%، 7.7%)، والمهن الأولية (13.4%، 2.5%).

أما الذكور المتعطلون الذين سبق لهم العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد عمل العدد الأكبر منهم في كلا المنطقتين بالمهن الأولية، حيث بلغت نسبتهم 36.8% في الضفة الغربية و47.2% في قطاع غزة، يليهم الذين عملوا في الحرف وما إليها من مهن بواقع 22.3% في الضفة الغربية و20.4% في قطاع غزة. ويبين الشكل التالي مقارنة بين نسب الذكور المتعطلين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك نسب الإناث.

د. بلغ عدد المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل في الأراضي الفلسطينية 44,421 فرداً بواقع 41.2% من إجمالي المتعطلين،44,421 في الضفة الغربية (46.1%)، مقابل 23,962 في قطاع غزة (53.9%). أما من حيث

* تضم مهن "المشرعون وموظفو الإدارة العليا"، "المتخصصون"، "الفنيون والمتخصصون المساعدون"، و"الكتبة".

توزيع المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل من حيث المنطقة، فقد بلغ عدد الذكور في الضفة الغربية 15,090 فرداً يشكلون 42.0% من إجمالي الذكور المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل في الأراضي الفلسطينية، و73.8% من إجمالي المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل في هذه المنطقة. وبلغ عدد الإناث ضمن هذه الفئة من نوع التعطل 5,369 متعطلة، يشكلن 63.3% من إجمالي المتعطلات اللواتي لم يعملن مسبقا في الأراضي الفلسطينية، و26.2% من حجم المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل في الضفة الغربية. وفي قطاع غزة، بلغ عدد الذكور المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل 20,855 فرداً بواقع 58.0% من المتعطلين الذكور في هذه الفئة من التعطل، و87.0% من إجمالي المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل في قطاع غزة، فيما بلغ عدد الإناث 3,107 متعطلات لم يسبق لهن العمل يشكلن 36.7% من إجمالي الإناث المتعطلات اللواتي لم يسبق لهن العمل، و13.0% من إجمالي المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل في هذه المنطقة.

4.1 العاملون في إسرائيل

اعتبرت سوق العمل الإسرائيلية سوقاً مهمة أمام الأيدي العاملة الفلسطينية حتى اندلاع الانتفاضة الثانية، حيث أدى الحصار إلى فقدان عشرات الآلاف من العاملين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة لأعمالهم في هذه السوق، مما زاد من الضغوط على سوق العمل المحلية. فقد كانت سوق العمل الإسرائيلية تستوعب حوالي خمس الفلسطينيين المشتغلين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو عامل كان يسهم في الحد من ارتفاع نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، وتنشيط حركة التجارة الداخلية، بحيث كان انخراط هذه الأيدي العاملة في هذه السوق يوفر سيولة عالية مقارنة مع العاملين في القطاعين الخاص والعام الفلسطينيين. وفي هذا السياق، بلغ متوسط أجر العامل في إسرائيل حوالي ضعف متوسط أجر العامل في الأراضي الفلسطينية. وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة للربع الأول من العام 1998 أن معدل الأجرة اليومية (بالشيكل) للعامل الفلسطيني 54.5 شيكل في الضفة الغربية، 46.2 شيكل في قطاع غزة، و95.8 شيكل في إسرائيل والمستوطنات، وارتفع هذا المعدل، حسب مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2000 (قبل بدء انتفاضة الأقصى مباشرة)، إلى 70.3 شيكل للعاملين في الضفة الغربية، و50.4 شيكل للعاملين في قطاع غزة، و110.8 شواكل للعاملين في إسرائيل والمستوطنات.

وأسهمت الإغراءات المادية التي وفرتها السلطات الإسرائيلية للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ احتلالهما في العام 1967 في زيادة نسبة التسرب من المدارس بعد انتهاء المرحلة الابتدائية، لدى الذكور خصوصاً، حيث كانت الأجور في سوق العمل الإسرائيلية الأعلى، خصوصاً للمتسربين الذين يصنفون ضمن العمالة غير الماهرة أو على الأكثر شبه الماهرة، وهذا ستتم ملاحظته من خلال دراسة المستوى التعليمي والمهني للعاملين في إسرائيل. كما أدت هذه الإغراءات إلى عزوف العاملين من الذكور بوجه خاص عن العمل في القطاع الزراعي وخاصة في الريف الفلسطيني، وتحولهم للعمل في سوق العمل الإسرائيلية.

ويلاحظ هذا من خلال الزيادة الواضحة في أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال الأعوام الثلاثة التي تلت عام التعداد، أي خلال الفترة ما بين إجراء التعداد وبدء انتفاضة الأقصى في 28 أيلول 2000. فقد ارتفع عدد العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات من 105,957 فرداً حسب نتائج التعداد – 1997 (89.7% منهم يعملون في إسرائيل، والباقي في المستوطنات)، إلى أكثر من 140,000 فرد حسب بيانات مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2000، حيث بلغت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات حوالي 22% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية، علماً بأن الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الأمنية الإسرائيلية والشروط التي

وضـــعتها للحصول على تصاريح عمل (لعمال قطاع غزة تحديداً)، أدت إلى انخفاض نسبة العاملين من قطاع غزة في إســـرائيل مقارنـــة مع الضفة الغربية، حيث أن غالبية العاملين من قطاع غزة يعملون بشكل نظامي (بتصاريح عمل) بســـبب تشـــديد الإجـــراءات الأمنية على المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة، في حين أن الجزء الأكبر من العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية يعملون بشكل غير نظامي (بدون تصاريح عمل).

وتعتبر سوق العمل الإسرائيلية "سوقاً ذكورية" بالنسبة للفلسطينيين العاملين بها، إذ أن 98.5% من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل من الذكور (98.2% في الضفة الغربية و99.6% في قطاع غزة).

ويؤثـــر إغلاق سوق العمل الإسرائيلية (كلياً أو جزئياً) أمام العمالة الفلسطينية سلبياً على وضع مركبات القوى العاملة الفلســـطينية، حيـــث تظهر نتائج مسوح القوى العاملة خلال فترة الإغلاق ارتفاعاً ملموساً في نسبتي البطالة واليائسين. ويظهـــر ذلـــك واضـــحاً عند المقارنة بين مسحي القوى العاملة للربع الثالث من كل من عام 2000 وعام 2001، أي المقارنة بين آخر مسح قبل بدء انتفاضة الأقصى ومسح نفذ بعد مرور سنة على بداية انتفاضة الأقصى، حيث أظهرت النـــتائج ارتفـــاع نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من 10.0% في الربع الثالث من العام 2000 إلى 25.3% في الـــربع الثالث من العام 2001. وكان هذا الارتفاع في نسبة البطالة واضحاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيـــث ارتفعـــت النسبة من 15.5% إلى 31.9% في قطاع غزة، في حين ارتفعت في الضفة الغربية من 7.5% إلى 22.7%. أمـــا اليائسون من الحصول على عمل، فارتفع عددهم في الأراضي الفلسطينية من 93 ألفاً في الربع الثالث مـــن العـــام 2000 إلى 119 ألفـــاً في الربع الثالث من العام 2001. وتبرز مشكلة اليائسين في فترة الإغلاق بشكل واضـــح في قطاع غزة، حيث ارتفع عددهم خلال فترتي المسح المذكورتين من 36,000 إلى 57,000 فرد، في حين ارتفع عدد اليائسين في الضفة الغربية لفترتي المسح ذاتهما من 57,000 إلى 62,000 فرد.

ويمكـــن استنتاج بعض الملاحظات الأساسية عند دراسة سمات العاملين في إسرائيل، حسب بيانات التعداد، من أبرزها ما يلي:

أ. 32.6% مـــن مجمـــل العامـــلين من الضفة الغربية في إسرائيل تقل أعمارهم عن 25 عاماً (يمكن القول أن جميعهـــم يعمل بشكل غير نظامي)، فيما بلغت النسبة المقابلة لها 2.7% فقط في قطاع غزة (غالباً ما انتقل هؤلاء للســـكن، مؤقتاً، في إحدى مناطق الضفة الغربية القريبة من الخط الأخضر حيث يذهبون للعمل داخله بشكل غير نظـــامي أو يدخلون إلى داخل الخط الأخضر عن طريق الضفة الغربية، حيث يعملون وينامون هناك). ويوضح الشكل التالي توزيع الذكور العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الفئات العمرية.

توزيع نسب الذكور العاملين في إسرائيل حسب الفئات العمرية والمنطقة، 1997

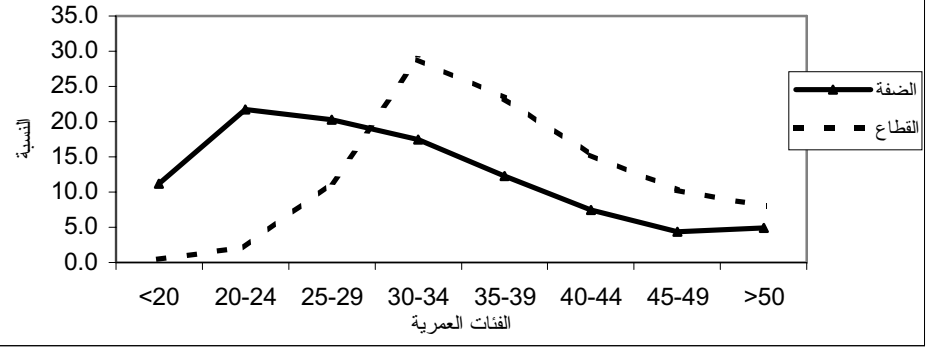

ب. معظـــم الفلســـطينيين المتجهين للعمل في سوق العمل الإسرائيلية من ذوي التعليم المنخفض، حيث أظهرت نتائج الـــتعداد أن حوالـــي 80% من العاملين في إسرائيل من الأراضي الفلسطينية هم ممن أنهوا المرحلة الإعدادية على الأكـــثر. وعـــند مقارنة نسب العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المراحل التعليمية المختلفة، تبين التالي:

- ارتفاع نسبتي العاملين من قطاع غزة في إسرائيل للأميين والملمين بالقراءة والكتابة مقارنة مع نفس الفـــئة من الضفة الغربية، حيث بلغت على التوالي 8.1% و 14.4% في قطاع غزة، 5.3% و 10.9% في الضفة الغربية.
- انخفـــاض نســـبتي العاملين من قطاع غزة في إسرائيل للمرحلتين الابتدائية والإعدادية مقارنة مع نفس الفئة من الضفة الغربية، حيث بلغت على التوالي 27.7% و 25.8% في قطاع غزة، 32.2% و 32.8% في الضفة الغربية.
- ارتفـــاع نسبة العاملين من قطاع غزة في إسرائيل للمرحلة الثانوية مع نفس الفئة من الضفة الغربية، حيث بلغت 18.6% في قطاع غزة و13.0% في الضفة الغربية.
- تقـــاربت نســـبة العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل للحاصلين على مؤهلات عليا، حيث بلغت 5.8% في الضفة الغربية و 5.3% في قطاع غزة.

ج. شكل العاملون في المهن الأولية 60.4% من إجمالي العاملين من الأراضي الفلسطينية في إســـرائيل، حيـــث يـــرجع الســـبب بشكل رئيسي إلى انخفاض المستوى العلمي للقسم الأكبر من العاملين في إســـرائيل، فيمـــا شـــكل العامـــلون في الحرف وما إليها من مهن 28.7%، العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق 4.8%، ومشغلو الآلات ومجمعوها 3.8%. كما بلغت نسبة المشرعين وموظفي الإدارة العـــليا، المتخصصين، الفنيين والمتخصصين المساعدين، والكتبة مجتمعين 1.2% فقط. وعند مقارنة بيـــن العامـــلين فـــي إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهنة الرئيسية، تبين أن نسبة العاملين في المهـــن الأولية من قطاع غزة (66.8%) أعلى من تلك المقابلة لها من الضفة الغربية (58.4%). فيما وجد أن نسبة العاملين في الحرف وما إليها من مهن من الضفة الغربية (29.6%) أعلى من تلك المقابلة لها من قطـــاع غزة (25.8%). وتوزعت باقي نسب العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل على التوالي بالشـــكل التالي: العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق (5.6%، 2.3%)؛ ومشغلو الآلات ومجمعوها (3.6%، 4.4%)؛ ونسب المشرعين وموظفي الإدارة العليا، المتخصصين، الفنيين والمتخصصين المساعدين، والكتبة مجتمعين (1.4%، 0.4%).

الفصل الثاني

النظام التعليمي

1.2 خلفية عامة

ينقسم نظام التعليم الفلسطيني (النظامي) إلى ثلاث مراحل على النحو التالي:

أ. التعليم ما قبل المدرسي: وهو التعليم التمهيدي أو رياض الأطفال، الذي يلتحق به الأطفال في الفئة العمرية بين 3–5 سنوات. ولا يعد الالتحاق بهذه المرحلة إلزامياً للالتحاق بمرحلة التعليم المدرسي.

ب. التعليم المدرسي: ومدته 12 عاماً، وبات ينقسم إلى مرحلتين منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، هما:

- المرحلة الأساسية: ومدتها 10 سنوات، وتعتبر هذه المرحلة الزامية.
- المرحلة الثانوية: ومدتها سنتان تنتهي بتقديم امتحان الثانوية العامة (التوجيهي). وتتفرع هذه المرحلة إلى: التعليم الأكاديمي، ويتوزع على الفرعين العلمي والأدبي، والتعليم المهني ويتوزع على 4 فروع هي: التجاري، الصناعي، الزراعي، والتمريض.

وتشرف على مرحلتي التعليم ما قبل الأساسي والتعليم المدرسي كل من وزارة التربية والتعليم، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (وذلك حتى الصف التاسع الأساسي)، وجهات أهلية خاصة (تدير مدارس بإشراف وزارة التربية والتعليم).

ج. التعليم العالي: وتشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتنقسم مرحلة التعليم العالي إلى قسمين: مرحلة الدبلوم، وتتكون من سنتين دراسيتين في العديد من التخصصات المهنية والفنية. ومرحلة التعليم الجامعي، ومدتها أربع سنوات (على الأقل)، تنتهي بالحصول على الشهادة الجامعية الأولى في أحد التخصصات الأكاديمية، إضافة إلى إمكانية استكمال الدراسة للحصول على درجتي الماجستير ثم الدكتوراه. وتنقسم مؤسسات التعليم العالي إلى ثلاثة أنواع، حكومية وعامة ووكالة غوث، بحيث يتفاوت مستوى إشراف وزارة التعليم العالي على كل من هذه الأنواع. وتوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 9 جامعات، 2 منها في قطاع غزة (واحدة حكومية)، و3 كليات جامعية (واحدة منها في قطاع غزة) تمنح شهادة البكالوريوس، و17 كلية مجتمع متوسطة تمنح شهادة الدبلوم المتوسط (3 منها في قطاع غزة).

وحسب بيانات المسح السنوي الخامس لمؤسسات التعليم الفلسطينية للعام 1999/1998[3]، هناك 2,514 روضة أطفال ومدرسة في الأراضي الفلسطينية، منها 1,925 روضة ومدرسة في الضفة الغربية، و589 روضة ومدرسة في قطاع غزة، تتوزع حسب جهات الإشراف كما يلي: 1230 مدرسة حكومية، و256 مدرسة تابعة لوكالة الغوث، و 196 مدرسة خاصة، و823 روضة أطفال. وبينت النتائج أن عدد مدارس الوكالة في قطاع غزة يزيد بشكل ملحوظ عنه في الضفة الغربية، حيث أن هناك 167 مدرسة في قطاع غزة مقابل 98 مدرسة في الضفة الغربية، رغم تراجع عدد مدارس الوكالة من إجمالي عدد المدارس. وقد ارتفع عدد المدارس ورياض الأطفال في العام الدراسي 2001/2000 ليصل إلى 2,646 مدرسة وروضة أطفال.

ومن حيث عدد الطلبة في العام الدراسي 1999/1998، تبين أن هناك 889,895 طالباً وطالبة يدرسون في رياض الأطفال والمدارس، دون فوارق تذكر بين الذكور والإناث، حيث بلغ عدد الطلبة الذكور 452,097، مقابل 437,798

من الإناث، وارتفع العدد الإجمالي في الأراضي الفلسطينية إلى 976,375 طالباً وطالبة في العام 2001/2000. كما بلغ عدد طلبة الجامعات 60,846 طالباً وطالبة خلال العام 1999/1998، منهم 33,548 ذكراً، و 27,298 أنثى. وبلغ عدد طلبة كليات المجتمع المتوسطة 5,436 طالباً وطالبة (2,533 ذكراً، و2,903 إناث). وكانت أكبر نسبة من طلبة الجامعات للطلبة الذين يدرسون في كليات الآداب والتربية وكلية العلوم والتكنولوجيا وكلية التجارة والاقتصاد، حيث بلغ عدد الطلبة في هذه الكليات 43,524 طالباً وطالبة، بنسبة 72% من مجموع طلبة الجامعات. أما في كليات المجتمع المتوسطة، فقد تركز الطلبة في البرامج الإدارية والحاسوب، وبلغ عدد الطلبة الملتحقين في هذه البرامج 3,031 بنسبة 56% من مجموع الطلبة.

ومن حيث عدد الخريجين، وصل عدد خريجي الجامعات للعام 1998/1997 إلى 6,323 طالباً وطالبة، منهم 3,328 ذكراً، و2.995 أنثى، فيما بلغ عدد خريجي كليات المجتمع المتوسطة 1,175 طالباً وطالبة، منهم 338 ذكراً، و837 أنثى.

من جهة أخرى، أظهرت نتائج المسح المذكور أن نسبة التسرب تزيد باضطراد مع ارتفاع مستوى الصف، أي أنها تزيد من اقتراب العمر من السن الذي يسمح بالانخراط في سوق العمل لمساعدة الأهل، ففي حين بلغت نسبة التسرب 0.4% في الصف الأول الأساسي، ارتفعت إلى 1.5% في الصف السادس الأساسي، ثم إلى 7.2% في الصف الأول الثانوي. ورغم أن نسبة التسرب ترتفع بين الذكور مقارنة مع الإناث في الصفوف الدنيا، إلا أن الصورة تنعكس بشكل ملحوظ بعد الصف العاشر الأساسي، بحيث تبدأ النسبة بين الإناث تزيد مقارنة مع الذكور. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة التسرب في الصف الثاني الثانوي (علمي) 1.0% بين الذكور، و 3.5% بين الإناث، وبلغت في الصف الثاني ثانوي (أدبي) 4.0% بين الذكور، و 9.0% بين الإناث، في حين بلغت في الصف الثاني ثانوي (مهني) 2.6% بين الذكور، وارتفعت بين الإناث بشكل ملفت لتصل إلى 10.2%، علماً أن نسبة الرسوب في هذا الصف بلغت 0.0% لدى الجنسين على حد سواء.

ورغم أهمية تحليل المؤشرات الكمية المتعلقة بأعداد وتوزيع الملتحقين بالتعليم في فلسطين، والتزايد الكبير في أعداد خريجي التعليم العالي، سيما منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن ذلك وحده لا يكفي للتعرف على طبيعة العلاقة بين نظام التعليم، خصوصاً التعليم العالي، وسوق العمل الفلسطينية، حيث يعاني جانب العرض من الخريجين من مشكلات تتعلق بطبيعة الخصائص الرئيسية لهؤلاء الخريجين، خصوصاً من حيث تخصصاتهم ومدى استعدادهم المهني. الأمر الذي يستدعي الالتفات إلى أهمية تحليل بنية نظام التعليم في فلسطين، واتجاهات مخرجاته الكمية والنوعية، وآفاق تطوره، من حيث مدى توافق هذا النظام مع سوق العمل المحلية. وهو الأمر الذي تسعى هذه الدراسة إلى تناوله في الصفحات المقبلة.

2.2 التعليم ما قبل المدرسي

ما يزال مؤشر الالتحاق برياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية ضعيفاً جداً مقارنة بالمقاييس الدولية، رغم التحسن الطفيف الذي طرأ عليه منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، قبل أن يشهد تراجعاً نسبياً خلال العام 2001/2000. فقد بينت نتائج التعداد العام أن 10.8%، فقط، من مجمل من أكملوا 5 سنوات من أعمارهم عند إجراء التعداد في الأراضي الفلسطينية يلتحقون برياض الأطفال، بزيادة طفيفة لصالح الذكور (11.0% للذكور، و10.6% للإناث)، وكذلك بارتفاع طفيف لصالح الضفة الغربية من حيث التوزيع حسب المنطقة (11.7% في الضفة الغربية، و9.6% في قطاع غزة). كما لم يتأثر التوزيع باختلاف التجمعات السكانية، وإن كان الحضر أفضل، مقارنة مع الريف، والمخيمات.

ومع حلول العام 1994 وتحسن مدخلات العملية التعليمية، شهدت معدلات الالتحاق برياض الأطفال ارتفاعاً كبيراً، رغم أنها بقيت متدنية جداً مقارنة مع المقاييس الدولية، حيث تضاعف عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية من 36,829 طفلاً وطفلة في العام الدراسي 1995/1994، إلى 77,402 طفلاً وطفلة في العام الدراسي 2000/1999. وكان الارتفاع في أعداد الملتحقين برياض الأطفال في قطاع غزة مثيراً للانتباه، حيث قفز عددهم من 1,061 في العام الدراسي 1995/1994 إلى 25,114 في العام الدراسي 1997/1996، رغم أن العدد حافظ على ثبات نسبي في الأعوام الدراسية التالية[4].

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى تراجع عدد رياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية في العام الدراسي 2000/ 2001 عن العام الذي سبقه، من 843 إلى 811 روضة، رغم ارتفاع عدد المدارس الحكومية والخاصة خلال الفترة ذاتها، مقابل تراجع نسبة المدارس التابعة لوكالة الغوث، التي لم تقم ببناء أية مدارس جديدة لاستيعاب الزيادة الطبيعية في عدد اللاجئين الفلسطينيين. وقد تراجع عدد الطلبة في مرحلة رياض الأطفال من 8.2% من إجمالي عدد الطلبة في المدارس ورياض الأطفال في العام الدراسي 2000/1999 إلى 7.1% من إجمالي عدد الطلبة في العام 2001/2000، إضافة إلى تراجع نسبة المعلمين في رياض الأطفال (وجميعهم تقريباً من الإناث)، في ضوء التراجع في عدد رياض الأطفال[5].

وتعزى أسباب تدني معدلات الالتحاق بمرحلة رياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية إلى ما يلي:

أ. غياب الاهتمام الحكومي بهذه المرحلة غير الإلزامية ضمن النظام التعليمي.

ب. تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئات واسعة في المجتمع الفلسطيني، حيث تشكل تكلفة الالتحاق برياض الأطفال عبئاً إضافياً على الأسر الفلسطينية، سيما أن رياض الأطفال في معظمها هي مؤسسات خاصة لا تغفل جانب الاستثمار المربح ضمن أهدافها، أو تابعة لمنظمات أهلية. الأمر الذي يدفع البعض إلى الاكتفاء بإلحاق أبنائهم برياض الأطفال لسنة واحدة، عند بلوغهم عمر 5 سنوات.

ج. الافتقار إلى وعي مجتمعي فلسطيني بأهمية هذه المرحلة التمهيدية، حتى في أوساط أعداد كبيرة من القادرين على تحمل تكلفة إلحاق أطفالهم برياض الأطفال، خصوصاً في ظل تدني نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، وتفرغ معظمهن لأعمال المنزل ورعاية الأبناء، وبالتالي تفضيل الوالدين، على حد سواء، لعدم إلحاق الأطفال بمراحل تعليمية تمهيدية دون التعليم الأساسي (الإلزامي). وقد أشارت دراسة صادرة عن مركز الديمقراطية وحقوق العاملين بعنوان "الحق في التعليم"[6]، إلى أن مؤشر الالتحاق بالنسبة لرياض الأطفال في فلسطين يعتبر ضعيفاً جداً، ولم يرتفع إلا بشكل طفيف جداً خلال فترة السلطة الوطنية الفلسطينية. وذكرت أن مؤشر الالتحاق يعتبر من المؤشرات المهمة في تحديد مستوى الوعي التعليمي للجمهور، ومدى فعالية الاستثمار في القطاع التعليمي. وكلا المؤشرين (الوعي التعليمي والاستثمار) يعبران عن مدى تلبية حق المواطن في التعليم.

د. انخفاض عدد رياض الأطفال، بل وتراجعه في العام الدراسي 2001/2000، الأمر الذي يزيد من العراقيل أمام قدرة الكثيرين على إلحاق أطفالهم في سن مبكرة في رياض أطفال بعيدة عن أماكن سكناهم، سيما بالنسبة لسكان الريف والمخيمات.

3.2 التعليم المدرسي

تشير معطيات وزارة التربية والتعليم إلى أن معدلات التحاق الطلبة بالتعليم الأساسي حققت قفزة كمية كبيرة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، مع التحسن الذي طرأ على مدخلات العملية التعليمية من حيث الأبنية والتجهيزات وإعداد

المعلمين ومستوى تأهيلهم، إضافة إلى تحسن مستويات المعيشة بشكل عام حتى نهاية الربع الثالث من العام 2000، أي قبل اندلاع الانتفاضة، حيث تعرضت العملية التعليمية بعد ذلك إلى أضرار فادحة لحقت بالأبنية والتجهيزات والدوام المدرسي للطلبة والمعلمين، على حد سواء، بسبب إجراءات الحصار الإسرائيلي.

وفي هذا الإطار، شهدت معدلات الالتحاق بالتعليم المدرسي، بمرحلتيه الأساسية والثانوية، ارتفاعاً بنسب سنوية مستقرة تقريباً من العام 1995/1994، حيث بلغ المعدل في هذا العام لكلا الجنسين في المرحلتين الأساسية والثانوية 91.6% و46.0% على التوالي، ووصل في العام الدراسي 2000/1999 إلى 96.8% و56.9% بنفس الترتيب للمرحلتين. وكان الارتفاع أكثر وضوحاً على صعيد معدلات التحاق الإناث بالتعليم الثانوي، حيث ارتفع المعدل من 43.0% إلى 59.6% خلال الفترة ذاتها، فيما كان الارتفاع لدى الذكور من 48.8% إلى 54.3%[7].

وأظهرت بيانات الكتاب الإحصائي التربوي السنوي و"المراقب الاجتماعي" العدد الخامس[8]، تحسناً آخر إضافة إلى ارتفاع معدلات الالتحاق، وذلك في أربعة اتجاهات على النحو التالي:

أ. زيادة عدد المدارس الحكومية والخاصة، بحيث ارتفعت نسبة المدارس الحكومية في العام الدراسي 2000/ 2001 مقارنة بالعام الذي سبقه من 49.39% إلى 50.79% من إجمالي المدارس ورياض الأطفال في كل سنة دراسية على حدة، وارتفعت نسبة المدارس الخاصة من 8.2% إلى 8.6%، فيما تراجعت نسبتي مدارس وكالة الغوث ورياض الأطفال كما ذكرنا آنفاً.

ب. تدني الفجوة بين الجنسين على صعيد الإلتحاق بالتعليم الأساسي للفئات العمرية الصغيرة (6-11 سنة)، رغم أن الفجوة ما تزال واسعة في الفئات العمرية الكبيرة، إلا أنها تتجه نحو التقلص عاماً بعد آخر. وبشكل عام، شكل الذكور 50.1% من إجمالي عدد طلبة المدارس ورياض الأطفال في العام الدراسي 2001/2000، فيما شكلت الإناث 49.9%. غير أن نسبة الجنس تختلف باختلاف المرحلة التعليمية، حيث بلغت في المرحلة الأساسية 99 طالبة لكل 100 طالب في العام الدراسي 2001/2000، في حين ارتفعت النسبة لصالح الإناث في المرحلة الثانوية لتصل إلى 108 إناث لكل 100 ذكر في العام الدراسي نفسه، الأمر الذي يشير إلى زيادة الاهتمام بتعليم الإناث في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى ارتفاع نسبة التسرب لدى الذكور في المرحلة الثانوية، بسبب الرغبة أساساً بالإلتحاق بسوق العمل والمساعدة في تحسين دخل الأسرة.

ج. تراجع نسب التسرب والرسوب في التعليم المدرسي، حتى العام الدراسي 1999/1998، حيث انخفضت نسبة الرسوب في الأراضي الفلسطينية، لكلا الجنسين، من 4.6% في العام الدراسي 1995/1994 إلى 2.5% في العام الدراسي 1999/1998. وكانت أكثر وضوحاً في قطاع غزة، حيث انخفضت للذكور خلال الفترة ذاتها من 7.7% إلى 3.5%، وللإناث من 5.8% إلى 2.5%. أما على صعيد نسبة التسرب، خلال الفترة ذاتها، فقد انخفضت عل مستوى الأراضي الفلسطينية من 2.9% إلى 1.6%، وكان الانخفاض أكثر وضوحاً لدى الإناث في قطاع غزة، من 2.7% إلى 0.8%.

غير أن حالة عدم اليقين أو الاستقرار السياسي، وتراجع مستويات المعيشة، وتزايد الضغوط الاجتماعية في ظل حالة الجمود في العملية السياسية، وتزايد لجوء السلطات الإسرائيلية إلى "إغلاق" الأراضي الفلسطينية ومنع حركة انتقال العمالة إلى سوق العمل الإسرائيلية، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأحياناً بين المحافظات والمدن الفلسطينية، أسهمت على ما يبدو منذ العام 1999 على وجه الخصوص في عكس الاتجاه الذي كان سائداً على صعيد تراجع نسبة التسرب في المرحلة الثانوية منذ العام الدراسي 1995/1994. ففي حين

واصـــلت نســـبة التسرب انخفاضها في مرحلة التعليم الأساسي في الضفة الغربية حتى العام الدراسي 1999/ 2000، إلا أنها شهدت ارتفاعاً في قطاع غزة خلال هذا العام الدراسي، الأمر الذي يشير إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكبر في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية.

ويتضـــح هذا الاتجاه بشكل أكبر على صعيد نسبة التسرب في المرحلة الثانوية، أي كلما اقتربت الفئة العمرية للملـــتحقين بالتعليم من سن الدخول إلى سوق العمل، خصوصاً في قطاع غزة. فقد ارتفعت نسبة التسرب في المرحـــلة الـــثانوية، ولكلا الجنسين في الأراضي الفلسطينية من 5.26% في العام الدراسي 1999/1998 إلى 5.90% فـــي العام الدراسي 2000/1999، بحيث ارتفعت لدى الذكور لتصل إلى 4.42%، ولدى الإناث إلى 7.32%. غير أن هذا الارتفاع في نسبة التسرب اقتصر على قطاع غزة، ولكلا الجنسين، بحيث ارتفعت النسبة بشـــكل مـــثير للقـــلق من 1.80% في العام 1999/1998 إلى 5.04% في العام الدراسي 2000/1999، فيما واصـــلت النسبة انخفاضها في الضفة الغربية من 7.76% إلى 6.52% خلال هذين العامين الدراسيين. ورغم أن نســـبة التسرب في قطاع غزة تبقى أدنى منها في الضفة الغربية، لكلا المرحلتين الأساسية والثانوية، إلا أن الارتفاع الذي شهدته النسبة في قطاع غزة خلال العام الدراسي 2000/1999 يشير إلى تطور مقلق بسبب تفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.

وعـــلى صـــعيد نسب الرسوب، استمر التحسن في ذات الاتجاه في المرحلة الأساسية، لكلا الجنسين، منذ العام الدراسي 1995/1994، غير أن ارتفاعاً ملحوظاً في هذه النسبة طرأ في المرحلة الثانوية، وشمل كلا الجنسين، كمـــا شمل الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث ارتفعت النسبة من 1.06% في العام الدراسي 1999/1998 إلى 1.79% في العام الدراسي 2000/1999.

وتعتـــبر قضـــيتا التســـرب والرسوب من المشكلات التي تحتاج إلى آلية للرقابة والمعالجة الدائمة، سيما وأن العوامـــل المؤثـــرة فيهـــا تتجاوز حدود المدرسة وبنية نظام التعليم، لتطال مستوى الانتعاش الاقتصادي ودخل الأســـرة والظـــروف السياســـية العامـــة وغيرها. وتزداد أهمية الانتباه إلى معالجة ظاهرة التسرب على وجه الخصوص في ضوء نتائج الحصار والعدوان الإسرائيلي المتواصل منذ اندلاع الانتفاضة في 28 أيلول 2000. وربما تكفي الإشارة في هذا الصدد إلى التراجع الحاد في مستويات معيشة الأسر الفلسطينية، والانتشار الواسع لـــلفقر فـــي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر 60.8% (تضم نحو 2,024,900 فـــرد) مـــن إجمـــالي الأسر الفلسطينية في تموز – آب 2001، حسب نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الوضع الاقتصادي للأسر الفلسطينية[9]، الذي أظهر أن 81.5% من الأسر في قطاع غزة تقع تحـــت خـــط الفقر، مقابل 50.5% في الضفة الغربية. كما تراجع الدخل الشهري الوسيط للأسر الفلسطينية في الضـــفة الغربية وقطاع غزة من 2500 شيكل قبل الانتفاضة إلى 1400 شيكل خلال فترة المسح المذكور، في ظـــل الـــزيادة الكـــبيرة في أعداد العاطلين عن العمل منذ اندلاع الانتفاضة، وكذلك انخفاض معدلات الأجور للعاملين بأجر. ومن شأن ذلك أن يزيد من مخاطر بروز مشكلة التسرب على نحو مقلق، سيما أنها تعني دخول أعداد جديدة من العاملين غير المهرة إلى سوق العمل، وتفاقم الفجوة بين العرض والطلب، والتأثير على سمات القـــوى العامـــلة من حيث المستوى التعليمي. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حسب مسح القـــوى العاملة للربع الثالث من العام 2000 (دورة رقم 18)، إلى أن 16.9% من إجمالي أفراد القوى العاملة

أتمـــوا بيـــن 1–6 ســـنوات تعليمية، و25.5% أتموا بين 7–9 سنوات تعليمية، و30.3% أتموا 10–12 سنة تعليمية.

د. تـــزايد أعـــداد المعـــلمين وانخفـــاض الكثافة الصفية، حيث ارتفعت نسبة العاملين والعاملات في التدريس في المدارس الحكومية، لتصل إلى 65.1% من مجمل المعلمين والمعلمات في العام الدراسي 2001/2000، خلافاً لمـــا كـــان عليه الاتجاه المتناقص سنوياً قبل هذا العام، فيما استمر الانخفاض في نسبة المعلمين والمعلمات في مـــدارس وكالـــة الغوث (17.4%)، مع تزايد محدود للنسبة المقابلة في المدارس الخاصة (9.7%)خلال العام المذكـــور، الذي شهد كذلك تراجعاً كبيراً في نسبة العاملين بالتدريس في رياض الأطفال (7.8%). وإلى جانب ذلـــك، انخفض معدل عدد الطلبة لكل معلم ليصل إلى 27.7 طالباً لكل معلم خلال هذا العام الدراسي، فيما طرأ تحسن ملحوظ على متوسط عدد الطلبة لكل شعبة صفية (37.3 طالباً في المرحلة الأساسية، و 30.2 طالباً في المرحـــلة الثانوية)، رغم الارتفاع الطفيف في متوسط عدد الطلبة لكل شعبة صفية في الضفة الغربية. ويعتبر هـــذا التحســـن مؤشـــراً على تطور وتوسع البنية التحتية التعليمية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، رغم أن الحاجـــة مـــا تـــزال ماسة لبناء المزيد من الغرف الصفية والمدارس الجديدة لاستيعاب الزيادة السنوية في عدد الطلـــبة الجدد، خصوصاً في قطاع غزة. وقد حذرت وزارة التربية والتعليم من المخاطر التي تهدد المسيرة التعـــليمية عـــلى هذا الصعيد في ضوء الأضرار الفادحة التي لحقت بالمباني المدرسية جراء عمليات القصف الإســـرائيلي، وتحويـــل عـــدد من المدارس إلى ثكنات عسكرية لجيش الإحتلال، إضافة إلى عدم توفر الأموال اللازمـــة لإعادة إصلاح وترميم الأضرار التي لحقت بالمباني المدرسية، ولبناء المزيد من الغرف الصفية، من أجل تلبية احتياجات الزيادة المتوقعة في عدد الطلبة الجدد خلال العام الدراسي 2003/2002.

4.2 التعليم غير النظامي

ويســـمى أحيانـــاً التعليم شبه الرسمي، ويشمل أنواعاً مختلفة من التعليم والتدريب عن طريق تنظيم دورات تكسب الملـــتحقين بهـــا مهارات وأنواعاً من المعرفة في مجالات متنوعة تساهم على الإندماج في سوق العمل أو تطوير مهـــاراتهم فـــي المهن التي يعملون فيها. ويقدم الخدمات المتنوعة في مجالات التعليم غير النظامي عدد كبير من المراكز الثقافية المرخصة من قبل وزارة التربية، رغم تعدد جهات الإشراف عليها، وبلغ عددها 184 مركزاً عام 1998، وتـــنظم دورات في مجالات: الحاسوب، التقوية، الصحة، هندسة وزراعة، مهن تجارية، صحافة وإخراج، مهـــن يدوية، تأهيل، وإلكترونيات ومكانيك وصيانة. كما تقدم هذه الخدمات نحو 20 مركز تدريب مهني، تشرف وزارة العمل على 13 منها، فيما تشرف على البقية وكالة الغوث ومنظمات خيرية أخرى.

وحسب بيانات المسح الخامس لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية[10]، وصل عدد الطلبة الملتحقين في هذه الدورات من مختلف الفئات العمرية خلال العام 1998 إلى 28,790 طالباً وطالبة، منهم 16,180 ذكراً، و 12,610 إناث، في حين وصل عدد المتخرجين من الدورات خلال العام نفسه إلى 20,545 طالباً وطالبة، منهم 11,691 ذكراً، و 8,854 أنـــثى، وتخـــرج أكـــثر من نصف هؤلاء (11,427 طالباً وطالبة) من دورات الحاسوب (6,606 ذكور، 4,821 أنـــثى)، تزيد أعمار معظمهم (7,465 طالباً وطالبة) عن 19 عاماً، الأمر الذي يشير إلى الأهمية المتزايدة لاكتســـاب مهارات استخدام الحاسوب سواءً لتسهيل الإنخراط في سوق العمل، أو حتى لتطوير المهارات في أداء العمل للمشتغلين أنفسهم.

أمـــا على صعيد مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل، فإنها تخرج سنوياً نحو 2,500 طالب وطالبة، فيما تخرج المراكز الأخرى التي تشرف عليها وكالة الغوث ومنظمات خيرية نحو 800 طالب وطالبة سنوياً.[11]

وحسب بيانات وزارة العمل[12]، فإن هناك إقبالاً كبيراً على التدريب في مراكز التدريب المهني التابعة للوزارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تضم هذه المراكز أكثر من نصف عدد المتدربين الكلي في نظام التعليم والتدريب المهـــني والتقني. كما أن نحو نصف المتدربين في هذه المراكز يلتحقون في أربعة قطاعات هي: البناء، المعادن، الخياطة، وأعمال السكرتاريا، وتشكل الإناث 37% من المجموع الكلي للمتدربين (حسب بيانات العام 1998).

غيـــر أنـــه جدير بالملاحظة، في هذا السياق، أن هؤلاء المتدربين لا يتلقون أي توجيه أو إرشاد مهني قبل أو بعد الـــتحاقهم ببرنامج التدريب، ويأتي معظم الملتحقين بمراكز التدريب المهني من العائلات ذات الدخل المحدود. وقد وجـــد أن الوضـــع المالي السيء لهؤلاء المتدربين هو السبب وراء تسربهم من النظام التعليمي والتحاقهم بالتدريب المهني أملاً بالحصول على فرصة عمل. وحسب وزارة العمل، فإن الهيئات الحكومية تتكفل بالإنفاق على 1% من المتدربين، فيما لا يتكفل قطاعا الصناعة والتجارة بأي متدرب.

وقـــد عانى نظام التدريب المهني من مشكلات كبيرة قبل وبعد قيام السلطة، أبرزها أن معظم المدربين لا يمتلكون المؤهـــلات الخاصة التي تمكنهم من أن يصبحو مدرسين، حيث أن 25% منهم فقط لديهم شهادات جامعية، أو من إحدى كليات المجتمع[13]، إضافة إلى الاعتماد طيلة 30 عاماً قبل تسلم وزارة العمل مهامها على منهاج موجه إلى تدريـــب عمـــال شـــبه مهـــرة للعمل أساساً في سوق العمل الإسرائيلية، ناهيك عن افتقار مراكز التدريب المهني للمواصفات اللازمة من حيث الأبنية والتجهيزات والمعدات.

5.2 التعليم العالي

تشـــير البيانات المتوفرة إلى أن ربع أفراد القوى العاملة تقريباً أنهو أكثر من 12 سنة تعليمية (24% حسب نتائج مســـح القوى العاملة عن الربع الأول من العام 2000)، في حين أن 28.6% أنهوا بين 10–12 سنة تعليمية. غير أن الارتفاع في نسبة المتعلمين في أوساط القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ينطوي على مفارقة جديرة بالملاحظـــة، ففي حين توجد علاقة طردية بين تزايد المستوى التعليمي وارتفاع معدلات المشاركة في قوة العمل، بحيـــث تبلغ نسبة المشاركة 62.5% لمن أنهوا 12 سنة دراسية فأكثر، تنخفض إلى 14.2% للأميين، حسب نتائج المســـح المذكـــور، إلا أن ذلك لا يعني وجود توافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من حيث التخصصـــات والمهارات المطلوبة، سيما وأن الصورة تبدو معكوسة عند النظر إليها من زاوية العلاقة بين ارتفاع مســـتوى التعـــليم والبطالة، حيث ترتفع نسبة البطالة بين من أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر مقارنة مع الفئات الأقل تعـــليماً، خصوصـــاً لدى الإناث. فقد أظهرت نتائج مسح القوى العاملة للربع الثالث من العام 2001[14] أن معدل الـــبطالة لمن أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر بلغ 17.0%، وانخفض إلى 13.1% لمن لم يتموا أية سنة دراسية، فيما ارتفـــع إلى 26.4% بيـــن من أنهوا بين 10–12 سنة دراسية. ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار في هذا المجال أن معـــدل الـــبطالة بيـــن الخـــريجين كان يمكن أن يكون أكثر ارتفاعاً لو لم يستوعب القطاع العام، منذ قيام السلطة الفلسطينية، الآلاف من الخريجين، الذين يعمل عدد كبير منهم في غير مجالات تخصصاتهم.

وإضـــافة لما سبق، بينت نتائج دراسة ميدانية أشرف عليها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية حول مدى توافق التعـــليم العالي مع سوق العمل المحلية (حزيران 1998)[15]، أن نحو 46% من الخريجين، فقط، يرون أن التعليم

العالي (جامعة أو كلية مجتمع) كان له أثر إيجابي على أوضاعهم المادية، في حين أشار 21% من أفراد العينة إلى أن التأثير كان سلبياً. ومن حيث الجنس، أشار 51% من الإناث مقابل 42% من الذكور إلى وجود تأثير إيجابي للتعليم العالي على أوضاعهم المادية، فيما أشار 27.3% من الذكور مقابل 10.2% من الإناث إلى أن التأثير كان سلبياً. الأمر الذي يشير إلى أن نحو نصف الخريجين يرون أن الارتباط ضعيف بين مستوى تعليمهم وأوضاعهم المادية.

ولعل ما يفاقم من حالة تزعزع الثقة بالجدوى من التعليم العالي في مجتمع يشهد وفرة في الأيدي العاملة الأقل تعليماً، والأكثر قدرة على الحصول على فرصة عمل بأجور تضاهي أو تزيد عن تلك التي يجنيها الخريجون المشتغلون، خصوصاً بالنسبة للأيدي العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة في سوق العمل الإسرائيلية، أن هناك تساؤلاً في المجتمع الفلسطيني عن مدى حاجة سوق العمل المحلية للخريجين من حملة درجتي الماجستير والدكتوراه في التخصصات المختلفة، بغض النظر عن مدى الأهلية الأكاديمية لبرامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، ومدى اعتراف وزارة التعليم العالي بها، حسب الدراسة المذكورة.

وفي هذا السياق، أشارت الدراسة ذاتها إلى أن حجم الطلب في سوق العمل الفلسطينية على الخريجين من حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه محدود جداً، وبالتالي فإن التوسع في برامج كهذه سيؤدي، وخلال وقت قصير إلى تخريج أعداد ضخمة من حملة الشهادات العليا الذين لا عمل لهم. والمشكلة هنا – حسب الدراسة – لا تتمثل، فقط، بالبعد الشخصي المتعلق بعدم حصول الخريجين على عمل يتناسب وشهاداتهم، بل في حجم الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي الذي ذهب سدى بدون مردود يذكر، خصوصاً إذا أخذت بعين الاعتبار الكلفة الفعلية للدراسة العليا. كما أن حصول الخريجين على شهادات كهذه يقلل من الناحية الفعلية من إمكانية انخراطهم في مجالات العمل الأخرى الأكثر توفراً، وربما الأكثر مردوداً، مثل التجارة والزراعة والصناعات الحرفية، وذلك على عكس الوضع بالنسبة للخريجين من حملة شهادات البكالوريوس والدبلوم المتوسط.

وواقع الحال أن قسطاً رئيسياً من الخلل في جانب العرض من الخريجين في الأراضي الفلسطينية، يعود إلى اتجاهات التطور الكمي والنوعي لنظام التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية في ظل غياب سلطة وطنية مركزية، سواءً قبل أو بعد العام 1967، وبشكل خاص منذ إقامة أول جامعة فلسطينية محلية عام 1972 مع تطوير كلية بير زيت إلى جامعة، ومن ثم إقامة جامعة بيت لحم في العام التالي، قبل أن يتم تحويل كلية النجاح الوطنية إلى جامعة عام 1977، وهكذا فتح المجال لإقامة المزيد من الجامعات، وكذلك كليات المجتمع المتوسطة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن هذا التطور الكمي المتسارع في عدد الجامعات والكليات، وما رافقه من تزايد كبير في أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي، لم يترافق مع دراسة احتياجات سوق العمل المحلية من التخصصات، في ظل ظهور توجه لتلبية احتياجات الطلب على الخريجين في بلدان الخليج العربي، خصوصاً في فترة السبعينات. ولذلك تركزت التخصصات في مؤسسات التعليم العالي على المجالات النظرية، كالآداب والعلوم والتجارة والشريعة، فيما تأخر افتتاح أول كلية للتجارة والهندسة حتى أواخر السبعينات في جامعة بيرزيت، وأضيفت التخصصات الهندسية والزراعية في جامعة النجاح خلال الثمانينات.

أما على مستوى كليات المجتمع التي يعود تاريخ تأسيس أولها (كلية فلسطين التقنية "خضوري") في طولكرم إلى العام 1930، فإن الأمر لم يكن أفضل حالاً، حيث ترافق النمو الكبير في عددها مع تركيزها على التخصصات النظرية ذات العلاقة بإعداد المعلمين، وبات الالتحاق بها محصوراً بالطلبة الذين لا تتيح لهم معدلاتهم المتدنية في الثانوية العامة فرصة الالتحاق بالجامعات.

ولعل الأهم، في هذا السياق، الإشارة إلى ثلاث قضايا ذات أبعاد سلبية رافقت التطور التاريخي للجامعات الفلسطينية، وأثرت على فعالية نظام التعليم العالي ومدى حساسيته للتكيف مع احتياجات سوق العمل المحلية، وهي كما حددتها الدراسة الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية:

أ. لم تقم الجامعات على أسس علمية موضوعية بقدر ما قامت على عوامل وأسس اجتماعية وسياسية.

ب. تميزت عملية إقامة الجامعات بضعف في التخطيط، من حيث الأبنية والمنشآت ومساحة الأرض والطواقم الأكاديمية والفنية والتمويل

ج. كان هناك انعدام في التنسيق والتخطيط العام، أو المشترك، بين القائمين على تأسيس الجامعات الفلسطينية.

وبشكل عام، توضح الدراسة ذاتها أن الجامعات الفلسطينية سلكت مساراً مشابهاً في تطورها على مستوى التخصصات داخل الكليات. وانعكس التنافس بين الجامعات والاندفاع التوسعي في عددها وبرامجها الدراسية على طريقة تفكيرها بالنسبة لبرامج الدراسات العليا فيها. حتى منذ بداية الثمانينات، أي قبل أن يتم تخريج الأفواج الأولى من طلبة البكالوريوس في بعض منها.

وتستنتج هذه الدراسة أن حجم جهاز التعليم العالي في فلسطين شهد توسعاً سريعاً خلال السنوات العشرين الماضية، سواء من حيث عدد الجامعات، أو التخصصات التي تطرحها، أو من حيث أعداد الطلبة والخريجين. ومع أن نسبة عدد الطلبة والخريجين هي مقاربة أو أقل من المستويات السائدة في بعض البلدان المجاورة، مثل الأردن وإسرائيل، إلا أن هناك خصوصية مميزة للأوضاع الاقتصادية في فلسطين تطرح تساؤلاً كبيراً حول جدوى التوسع السريع في الطاقة الإنتاجية لجهاز التعليم العالي، خصوصاً أن الطاقة الاستيعابية للخريجين في سوق العمل الفلسطينية محدودة جداً، كما أن مجالات العمل المتاحة محلياً تتركز في مهن تتطلب مهارات غير تلك التي توفرها الجامعات عادة.

ويبرز حجم الانعكاسات السلبية لهذه المشكلات إذا أخذ بعين الاعتبار التضاعف الكبير لعدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية، واتساع الفجوة بين العرض من الخريجين واتجاهات الطلب على التخصصات والمهارات المختلفة في سوق العمل المحلية، في ظل محدودية القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت الراهن، ولسنوات مقبلة. وفي هذا الإطار، بلغ عدد طلبة الجامعات الفلسطينية 75,579 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2001/2000، بزيادة قدرها 14.43% عن العام الدراسي الذي سبقه. وكانت الزيادة لدى الطالبات أعلى منها لدى الذكور، حيث ارتفع عددهن خلال هذين العامين الدراسيين من 30,354 طالبة إلى 35,359 طالبة، أي بنسبة 16.49%، بحيث باتت نسبة الإناث الملتحقات بالجامعات الفلسطينية تشكل 46.78% من إجمالي الطلبة في هذه الجامعات. أما على صعيد كليات المجتمع المتوسطة، فكان الاتجاه معكوساً، حيث انخفض عدد الطلبة من 5,157 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2000/1999 إلى 4,964 طالباً وطالبة في العام الدراسي 20001/2000، أي بنسبة انخفاض قدرها 3.74%، واقتصر التراجع على الذكور فقط بنسبة 10.85%، فيما ارتفع عدد الإناث الملتحقات بهذه الكليات بنسبة 2.38%.

ومن حيث عدد خريجي الجامعات المحلية، فقد وصل عددهم في العام الدراسي 2000/1999 إلى 9,304 من الخريجين والخريجات، بزيادة قدرها 11.03% عن العام الدراسي الذي سبقه، فيما بلغ عدد خريجي كليات المجتمع 2,004 من الخريجين والخريجات خلال العام نفسه، بزيادة قدرها 12.58% عن العام الذي سبقه[16].

الفصل الثالث

حملة المؤهلات العليا والعلاقة بسوق العمل

1.3 الإطار العام لمشكلة عدم التوافق

شـــهدت علاقـــة حمـــلة المؤهلات العليا، سيما الخريجين الجدد، بسوق العمل المحلية تحولات جوهرية منذ اندلاع حرب الخليج الأولى عام 1979، واتخذت منحى متسارعاً وأشد وطأة مع اندلاع الانتفاضة الأولى، ومن ثم حرب الخليج الثانية عام 1990، وما نجم عنها من فقدان آلاف الفلسطينيين لعملهم في أسواق العمل الخليجية، الأمر الذي أسهم في بروز مشكلة الفجوة بين العرض والطلب على العمالة من حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية بشكل لم يسبق له مثيل خلال الربع الأخير من القرن الماضي. واتسمت هذه المشكلة بأربعة أبعاد رئيسية، هي:

1.1.3 تزايد العرض

يعتـــبر الـــتزايد الكبير في عرض العمالة من مخرجات نظام التعليم العالي وظهور مشكلة فائض العمالة في بعض التخصصـــات، مـــن أبرز التطورات في سوق العمل، في ضوء تضاعف أعداد الخريجين من حملة دبلوم متوسط فأعلى مع تزايد عدد مؤسسات التعليم العالي، واتساع البرامج والتخصصات التي توفرها للطلبة، وارتفاع معدلات الإقـــبال عـــلى الإلتحاق بها، وسهولة القبول في الجامعات المحلية، سيما للطلبة الحاصلين على معدلات متدنية في الـــثانوية العامة، وقرب الجامعات والكليات من أماكن السكن مما يشكل عاملاً مشجعاً على الإلتحاق بها، خصوصاً بالنسبة للإناث. وأدى ذلك إلى بروز فائض من الأيدي العاملة في بعض التخصصات التي لا تتوافق مع احتياجات ســـوق العمل، خصوصاً في أوساط الخريجين الجدد (56.3% من مجموع حملة دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلســـطينية ينـــتمون للفـــئة العمـــرية 20–34 سنة، حسب نتائج التعداد العام)، وقد بلغت نسبة البطالة بين حملة المؤهلات العليا، حسب بيانات التعداد، 10.0% في الضفة الغربية مقابل 16.2% في قطاع غزة، في حين يتبين أن 47.8% من المتعطلين عن العمل بين الخريجين حملة المؤهلات العليا هم متعطلون جدد، أي لم يسبق لهم العمل، مقـــابل 52.2% متعطـــلون سبق لهم العمل. والملفت أن المتعطلين الجدد يتركزون في الفئات الشبابية، حيث نسبة الخريجين المتعطلين منهم الذين ينتمون للفئة العمرية 20–24 سنة 41.8% مقابل 34.1% في الفئة العمرية 25–29 سنة.

2.1.3 تعاظم الاتجاه نحو سوق العمل المحلية

تـــرافق الـــتزايد في أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، وفي أعداد الخريجين سنوياً، مع تزايد حجم العرض من حملة المؤهـــلات العـــليا في سوق العمل المحلية. ويعود تزايد الميل نحو سوق العمل المحلية إلى التحولات في أسواق العمـــل الخارجيـــة، خصوصـــاً الخليجية، ومن ثم قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 وبروز دور القطاع العام في استيعاب العمالة، خصوصاً الخريجين، حيث ارتفع عدد العاملين فيه من 22 ألف موظف منتصف العام 1994 إلى 105.5 آلاف مـــع نهاية النصف الأول من العام 1999، بحيث بلغت حصة الاستخدام العام عند هذا التاريخ 23% [17]، كما ارتفعت نسبة العاملين بأجر في هذا القطاع إلى 41.2% في الربع الرابع من العام 2000[18]، فيما تشير الـــتقديرات إلى أن عدد العاملين في القطاع العام وصل إلى نحو 128 ألفاً في نهاية العام 2001، إضافة إلى تزايد اعتماد سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسياسة الحصار والإغلاق، خصوصاً منذ العام 1996، بحيث وصلت تأثيرات هـــذه السياســـة ذروتها مع اندلاع الانتفاضة منذ 28 أيلول 2000، مما أدى إلى فقدان عشرات الآلاف لعملهم في

ســوق العمل الإسرائيلية، علماً أن نحو 23% من القوى العاملة في الضفة الغربية، و 12% من القوى العاملة في قطاع غزة كانت تعمل في هذه السوق خلال الربع الأول من العام 2000، حسب بيانات مسح القوى العاملة (الربع الثالث من العام 2000). وقد أدى كل ذلك إلى تزايد عرض العمالة بشكل عام في سوق العمل الفلسطينية، التي تــراجعت قدرتهــا الاستيعابية بشكل واضح منذ نهاية العام 1998، قبل أن تتعرض لتغيرات وضغوط مفاجئة منذ اندلاع الانتفاضة، أدت إلى ارتفاع حاد في أعداد العاطلين عن العمل، وانخفاض عدد أفراد القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يوازيه ارتفاع عدد الأفراد خارج القوى العاملة نتيجة تزايد أعداد اليائسين (المحبطين) الذين لا يعمــلون ولا يبحثون عن عمل (بلغ عددهم 119 ألفاً بنسبة 6.7% حسب بيانات مسح القوى العاملة عن الربع الــثالث من العام 2001). كما بلغت نسبة البطالة خلال الفترة ذاتها بين من أنهوا 13 سنة دراسية فأكثر 17.0% (بواقــع 14.5% في الضفة الغربية، و 21.7% في قطاع غزة). وللإشارة إلى حجم التغيرات المفاجئة في سوق العمــل المحــلية منذ اندلاع الانتفاضة، نورد المقارنة التالية بين بعض المؤشرات ذات العلاقة بالقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية بين الربع الثالث من العام 2000 والربع الثالث من العام 2001، على النحو التالي:[19]

- نسبة القوى العاملة المشاركة: انخفضت من 43.5% إلى 38.3%
- نسبة العمالة التامة: انخفضت من 83.6% إلى 70.5%
- نسبة العمالة المحدودة: انخفضت من 6.4% إلى 4.2%
- نسبة البطالة: ارتفعت من 10.0% إلى 25.3%، وكانت أشد وطأة في قطاع غزة، حيث ارتفعت من 15.5 % إلى 31.9% خلال الفترة المذكورة.

3.1.3 ضعف القدرة الاستيعابية

اتسمت سوق العمل الفلسطينية بتشوهات جوهرية أدت إلى إضعاف قدرتها على استيعاب فائض العمالة، وبضمنها حمــلة المؤهلات العليا في بعض التخصصات كما سنرى لاحقاً. وجرى الاعتماد على تصدير العمالة إلى أسواق العمل الخارجية، سيما دول الخليج، حيث كان معظم العمالة من الخريجين، إضافة إلى تصدير العمالة غير الماهرة وشــبه الماهــرة إلى ســوق العمــل الإسرائيلية. وفي نهاية المطاف، لم يكن خيار "تصدير العمالة" ناجماً عن اســتراتيجية تشغيل وطنية تحدد حجم وطبيعة تخصصات ومهارات الأيدي العاملة التي يمكن استيعابها في البلدان العــربية والأجنــبية، أو حجــم وطبيعة المهارات التي يمكن استيعابها في سوق العمل الإسرائيلية، بل كان خياراً "إجــبارياً" – إن جــاز التعبير– حظي بالتشجيع من قبل سلطات الاحتلال، في ظل ضعف إمكانيات الحصول على فــرص عمل، سيما بالنسبة للخريجين، في سوق العمل المحلية، وغياب أية سلطة وطنية مركزية تأخذ على عاتقها عملية التخطيط والتنمية وتوظيف طاقات الموارد البشرية الفلسطينية، وبضمن ذلك وضع الخطط المتعلقة بالتشغيل في سوق العمل المحلية، أو تصدير الفائض من العمالة.

ولذلــك، لم يكن من شأن التراجع الشديد في فرص استيعاب الخريجين الفلسطينيين في أسواق العمل الخارجية، مع تــزايد مــنحى تزايد العرض من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، سوى مفاقمة الضغوط على سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوسيع الفجوة القائمة بين العرض والطلب، خصوصاً في ضوء محدودية قدرة القطاع الخاص المكون في معظمه من منشآت اقتصادية صغيرة أو عائلية على استيعاب أعداد كبيرة من الخريجين.
ورغــم التحســن الذي طرأ على القدرة الاستيعابية في سوق العمل الفلسطينية بين عامي 1994–1998، مع قيام الســلطة الوطنية الفلسطينية والنمو الكبير في الجهاز الحكومي، الذي استوعب الآلاف من حملة المؤهلات العليا،

وكذلك النمو في عدد ونشاطات المنظمات غير الحكومية، المحلية والأجنبية، إضافة إلى تحسن المناخ الاستثماري خـــلال هذه الفترة مع نمو قطاعات البنوك والتأمين والاتصالات، غير أن الاتجاه العام اتخذ منحى معاكساً بعد تلك الفـــترة مع تراجع وتيرة استيعاب الخريجين، سيما مع تضخم الجهاز الحكومي، وضعف قدرة القطاع الخاص على الاستيعاب، فضلاً عن الملاحظات التي يمكن إيرادها بشأن المشكلات التي يعانيها القطاع الحكومي.

وشهدت أوضاع سوق العمل المحلية تدهوراً خطيراً منذ اندلاع الانتفاضة وفرض الحصار العسكري والاقتصادي على الأراضي الفلسطينية منذ الربع الأخير من العام 2000، وازدادت صعوبة الحصول على فرص عمل في عدد مـــن القطاعات الاقتصادية، بل وتراجعت قدرة بعضها على الاحتفاظ بالعمالة التي كانت تستوعبها قبل الانتفاضة. وتقـــدم بيانات مسح القوى العاملة، دورة الربع الثالث من العام 2001، مؤشرات تدلل على مستوى هذا التدهور. فقد انخفض عدد المشاركين في القوى العاملة بمقدار 57 ألفاً بين الربع الثالث 2000 والربع الثالث 2001، بحيث انخفـــض عدد النشيطين اقتصادياً من 735 ألفاً في الربع الثالث من العام 2000 إلى 678 ألفاً في الربع الثالث من العام 2001. وفي المقابل، ارتفع عدد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل من 93 ألفاً في الربع الثالث 2000 إلى 119 ألفاً في الربع الثالث 2001، أي بمعدل ارتفاع 28.0%.

وارتفـــع عـــدد العاطلين عن العمل، سواء بحثوا عنه أو لم يبحثوا، خلال الفترة ذاتها، من 170 ألفاً إلى 291 ألفاً (36.5% من قوة العمل وفقاً للتعريف الموسع للبطالة). أما الذين لم يعملوا وبحثوا عن عمل، فقد ارتفع عددهم من 77 ألفاً إلى 172 ألفاً (25.3% من قوة العمل).

وعـــلى صـــعيد توزيع العاملين حسب النشاط، خلال فترة المقارنة ذاتها، أشارت نتائج المسح المذكور إلى ارتفاع نســـبة العامـــلين في قطاع "الخدمات والفروع الأخرى" من 28.6% إلى 35.5%. وكان الارتفاع كبيراً في قطاع غـــزة، من 38.0% في الربع الثالث 2000 إلى 53.0% في الربع الثالث 2001. وفي المقابل، انخفضت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد، خصوصاً في قطاع غزة الذي انخفضت النسبة فيه من 15.4% إلى 6.0%. كما انخفضـــت نســـبة العامـــلين فـــي الحـــرف والمهن على مستوى الأراضي الفلسطينية من 24.5% إلى 18.7%، وانخفضت نسبة العاملين في المهن الأولية في قطاع غزة بشكل كبير أيضاً، من 18.0% إلى 10.9% خلال الفترة ذاتها.

ولتسليط مزيد من الضوء على حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل المحلية، يمكن التوقف أمام بعض المؤشـــرات المهمة حول القدرة الاستيعابية لأبرز القطاعات الاقتصادية، وبضمنها تلك التي تتوجه إليها العمالة من حمـــلة المؤهلات العليا. وفي هذا السياق، تشير نتائج دراسة أصدرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)[20]، إلى أنه من حيث الأرقام المطلقة لعدد فرص العمل خلال الفترة 1995-1998، فإن عدد العاملين في الضـــفة الغربية ارتفع بمقدار 46.6 ألف فرصة عمل، وتركزت الزيادة في قطاع الخدمات (19.1 آلاف فرصة)، يليه قطاع الإنشاءات (15.8 ألف فرصة)، ثم الزراعة (8.2 آلاف فرصة)، والصناعة (3.3 ألف فرصة). وفي قطـــاع غـــزة ارتفـــع عـــدد العاملين – للفترة ذاتها – بمقدار 17.7 ألف فرصة عمل، وتركزت الزيادة في قطاع الخدمـــات (9.6 آلاف فرصة)، يليه قطاع الإنشاءات (8.9 آلاف فرصة)، ثم قطاع الصناعة (0.8 ألف فرصة)، فيما تراجعت العمالة في قطاع الزراعة بمقدار (1.9 ألف فرصة عمل).

وفـــي دراسة أخرى أصدرها "ماس"[21]، في تموز 2001، تبين بالنسبة للتوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة، أي كـــم سيستوعب كل قطاع اقتصادي من القادمين الجدد إلى سوق العمل، أن قطاع "الخدمات والفروع الأخرى" يتميز بأعلى قدرة استيعابية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية، أظهرت الدراسة أن 34 % مـــن القادمين الجدد إلى سوق العمل سيجدون عملاً في قطاع الخدمات، يلي ذلك قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (16.2%)، ثم قطاع الإنشاءات (15.4%)، وقطاع الصناعة (12.5%)، وقطاع النقل والتخزين (4.3%)، وأخيراً قطاع الزراعة (1.8%). أما في قطاع غزة، فقد تبين أن القدرة الاستيعابية للعمالة فيه أقل مما هي عليه في الضفة الغربية، حيث تقدر القدرة الاستيعابية فيه بـــ 52% فقط. وتوزعت هذه النسبة بين القطاعات الاقتصادية كما يلي: 24.5% في قطاع الخدمات، و 12.3% في الإنشاءات، و 5.0% في النقل والتخزين، و4.8 % في الصناعة، و 3.8% في الزراعة، و 1.6% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم.

وحسب هذه المؤشرات، فإن 15% من القادمين الجدد إلى سوق العمل في الضفة الغربية، و48% في قطاع غزة، سيضطرون إما للبحث عن فرص عمل خارج هاتين المنطقتين، أو للانضمام إلى صفوف البطالة.

4.1.3 ضعف بنية نظام التدريب المهني

ويعـــني ذلك ضعف تأثير أحد المدخلات الأساسية التي تسهم في تحسين فرص العثور على عمل في سوق العمل المحلية. وقد أظهرت دراسة ميدانية حول التدريب المهني والنوع الاجتماعي، أشرفت عليها إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 1997[22]، أن المراكز التدريبية المهنية تتركز في المدن عـــلى حساب الريف والمخيمات، فيما تنفرد وكالة الغوث بوجود مراكز التدريب المهني التابعة لها في المخيمات. ومـــن حيـــث الـــتوزيع الجغـــرافي، يلاحظ تركز مراكز التدريب المهني الحكومية والأهلية في محافظات رام الله والـــبيرة، والخـــليل، ونابلس، وغزة. كما أنها تتوزع دون تخطيط مناسب يراعي طبيعة واحتياجات المحافظات، وتمكيـــن سكان الريف والمخيمات من الاستفادة من خدماتها. فعلى سبيل المثال، توجد أقل النسب لوجود المراكز التدريبية الأهلية في محافظة بيت لحم، رغم أنها من أهم المناطق السياحية وأبرز مناطق صناعة الحرف التقليدية. وفي المقابل، تتميز محافظة الخليل بوجود عدد من المراكز التدريبية الحكومية والأهلية، التي تقدم دورات تدريبية تقـــليدية فـــي مجالات الكمبيوتر والخياطة والتطريز والتجميل وما شابه، باستثناء مركزين يقدمان تدريباً في مجال صناعة وتصميم الأحذية.

وتـــتركز أهداف التدريب في المراكز الأهلية في مواجهة الفقر، ثم رفع المهارات المهنية وإعادة التأهيل أو إدخال مهن جديدة، فيما تنحصر أهداف المراكز الحكومية والخاصة في إعادة التأهيل (باستثناء مركز خاص واحد يهدف إلى إدخـــال مهن جديدة في التدريب بالقطاع الخاص)، إلا أنه يلاحظ عند النظر في التدريب المهني الذي تقدم أن أثـــر تـــلك الأهـــداف لا يبدو واضحاً على نوعية التدريب الذي يقدم، حيث أن معظم الدورات ما تزال تركز على مجالات العمل التقليدي، خصوصاً بالنسبة للإناث.

وأظهـــرت نـــتائج الدراسة المذكورة تركيز مراكز التدريب المهني الحكومية (وزارتا العمل والشؤون الاجتماعية) عـــلى مجالات تدريبية مرتبطة بأنشطة البناء في المقام الأول، مثل الحدادة والنجارة والكهرباء والتبليط والخراطة، فيما يركز القطاع الخاص على التدريب في مجال الأنشطة المتعلقة بالبناء، إضافة إلى مجالات أخرى في قطاعات الخدمـــات والصـــناعة والتجارة والمهارات الفنية. أما القطاع الأهلي فيقدم التدريب في جميع القطاعات التجارية

والصناعية والخدماتية والزراعية والفنية، إلى جانب قطاع البناء. وربما تكون نوعية التدريب في المراكز الأهلية هي السبب في تقلص فجوة النوع الاجتماعي فيها مقارنة مع مراكز التدريب الحكومية والخاصة.

ورغم الارتباط الوثيق بين التدريب المهني وسوق العمل في البلدان المتقدمة، إلا أن خللاً كبيراً يوجد في هذه العلاقة في الأراضي الفلسطينية، ففي حين تضع مؤسسات التدريب في البلدان المتقدمة برامجها التدريبية وفقاً لدراسة احتياجات سوق العمل من المهارات الضرورية، تفتقر معظم مؤسسات التدريب في الأراضي الفلسطينية إلى تخطيط برامجها التدريبية بناءً على احتياجات سوق العمل المحلية، وتعاني من مشكلات كبيرة تتعلق بمدى ملاءمة برامجها التدريبية مع احتياجات هذه السوق، وسوء التخطيط والإدارة، والافتقار إلى الأبنية المناسبة والآلات والمعدات الحديثة، وتدني مستوى المدربين، وعدم وجود آليات لمتابعة المتدربين بعد تخرجهم، وغير ذلك.

ويشار في هذا السياق إلى وضع استراتيجية وطنية بالتعاون بين وزارات العمل والتعليم العالي والتربية والتعليم، تهدف إلى خلق نظام تدريب وتعليم مهني وتقني في فلسطين، يتسم بالكفاءة والفعالية والمرونة العالية والارتباط باحتياجات سوق العمل المحلية، بحيث يكون الطلب على المهارات في سوق العمل القوة المحركة لنظام التدريب، بالاستناد إلى وجود نظام لمراقبة احتياجات هذه السوق والتطورات التي تحدث فيها. وحسب هذه الاستراتيجية، فإن الفئات المستهدفة من قبل نظام التعليم والتدريب المهني والتقني، هي: خريجو نظام التعليم الأساسي، المتسربون من المدارس خلال مختلف مراحل التعليم، الكبار الذين يحتاجون إلى تدريب إضافي أو إعادة تدريب، والعاطلون عن العمل الذين يحتاجون إلى تدريب إضافي أو إعادة تدريب.

وفي ضوء هذه الأبعاد التي تسهم إلى حد بعيد في تحديد إطار مشكلة الفجوة بين العرض والطلب في الأراضي الفلسطينية، سوف تسعى هذه الدراسة في الصفحات التالية إلى تحليل أبرز جوانب العلاقة بين حملة المؤهلات العليا وسوق العمل في الأراضي الفلسطينية، من حيث سماتهم وتخصصاتهم، والقدرة الاستيعابية في سوق العمل، وفي أية تخصصات يوجد فائض عمالة، وأي منها تتميز بندرة أو نقص العمالة.وسيتم الاعتماد في ذلك على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، بصورة رئيسية، كونها ما تزال تشكل المصدر الوحيد الذي يوفر كماً كبيراً من البيانات والمؤشرات الإحصائية، سيما على صعيد توزيع حملة المؤهلات العليا المشتغلين والمتعطلين حسب التخصص والمهنة.

2.3 سمات حملة المؤهلات العليا

1.2.3 التوزيع الجغرافي

بلغ مجموع الأفراد الفلسطينيين الذين تم عدهم فعلاً في الأراضي الفلسطينية من حملة المؤهلات العليا 147,372 فرداً، من بينهم 93,254 فرداً من الذكور يشكلون 63.3% من حجم هذه الفئة، أو بمعنى آخر، مقابل كل 100 أنثى ينتمين إلى فئة حملة المؤهلات يوجد 172.3 ذكراً ينتمون إلى الفئة ذاتها.

وعلى مستوى المنطقة، بلغ عدد حملة المؤهلات العليا 92,825 فرداً في الضفة الغربية، يشكلون حوالي 63.0% من حملة هذه المؤهلات في الأراضي الفلسطينية، فيما يتواجد الباقي (54,547 فرداً) في قطاع غزة، ويشكلون حوالي 37.0% من الفئة المذكورة. ومن حيث توزيع حملة المؤهلات العليا حسب المنطقة والجنس، تبين أن عدد الذكور في الضفة الغربية ضمن فئة حملة المؤهلات العليا بلغ 57,969 فرداً، ونسبتهم 62.4% من حملة

المؤهلات العليا فيها، فيما بلغ عدد الإناث 34,856 يشكلن 37.6% من إجمالي حملة المؤهلات العليا في نفس المنطقة. وفي قطاع غزة، بلغ عدد الذكور من حملة المؤهلات العليا 35,285 فرداً، يشكلون 64.7 % من حملة المؤهلات فيه، فيما بلغ عدد الإناث 19,262، يشكلن 35.3% من إجمالي حملة المؤهلات العليا في هذه المنطقة.

وبالنسبة لتوزيع حملة المؤهلات العليا على التجمعات السكانية، أظهرت نتائج التعداد أن 85,806 أفراد (58.2%) منهم يسكنون في الحضر، 34,854 فرداً (23.7%) يسكنون في الريف، و 26712 فرداً (18.1%) يسكنون في المخيمات. وبلغت نسبة الذكور حملة المؤهلات العليا 56.3% في الحضر، 26.3% في الريف، و 17.4% في المخيمات. فيما بلغت نسب الإناث المقابلة لها 61.5%، 19.0%، و 19.4% على التوالي.

وتظهر عملية المقارنة بين الذكور والإناث في كل تجمع سكاني ارتفاعاً واضحاً في أعداد الذكور (ضمن فئة الحاصلين على المؤهلات العليا) نسبة إلى الإناث في الريف مقارنة بالحضر والمخيمات، فبينما وجد مقابل كل 100 أنثى من حملة المؤهلات العليا 158 ذكراً في الحضر و 154 ذكراً في المخيمات، وصل هذا العدد إلى 238 ذكراً في الريف.

وبشـــكل عام، يوجد ارتفاع في نسب الحاصلين على مؤهلات عليا من كلا الجنسين في كل من الحضر والمخـــيمات، وانخفاض لنسبهم في الريف، مقارنة مع النسب المقابلة لها في الأراضي الفلسطينية. ففي الـــريف، علـــى سبيل المثال، بلغت نسبة الذكور 31.0% من مجموع الذكور في الأراضي الفلسطينية، ونســـبتهم بين الذكور حملة المؤهلات 26.3%، كما بلغت النسب المقابلة لها لدى الإناث 31.0%، 19.0 % على التوالي. ويوضح الشكل البياني التالي هذه المقارنات للتجمعات السكانية الثلاثة.

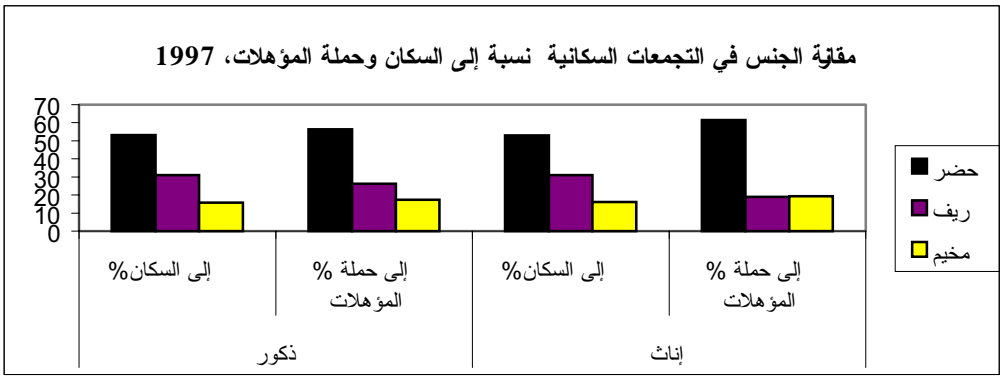

2.2.3 الدرجة العلمية

يلاحـــظ أنه كلما ارتفعت الدرجة العلمية ازدادت نسبة الذكور إلى الإناث، حيث نجد أنه مقابل كل 100 أنـــثى تحمـــل درجـــة الدبلوم المتوسط يوجد 118.2 ذكراً يحمل نفس المؤهل، وتتسع الفجوة مع ارتفاع مســـتوى المؤهـــل العلمـــي، ليصل العدد مقابل كل 100 أنثى إلى 233.3 ذكراً لمؤهل البكالوريوس، و 379.1 للدبلـــوم العالـــي، 644.8 للماجســـتير، و1291.2 لدرجة الدكتوراه، مما يسهم في تعميق الفجوة القائمـــة بيـــن الأدوار الاجتماعـــية لكـــلا الجنسين، بدءاً من الأسرة، مروراً بالنظام التعليمي الرسمي، والاقتصاد وسوق العمل والأجور وغير ذلك. وعند توزيع حملة المؤهلات حسب المنطقة، بينت النتائج ارتفـــاع نســـبة الحاصـــلين على دبلوم متوسط في الضفة الغربية (50.6%)، حيث تتركز معظم كليات المجتمع، مقارنة مع النسبة المقابلة لها في قطاع غزة (46.2%)،

فيمـــا حصـــل العكس بالنسبة لمؤهل البكالوريوس، حيث بلغت نسبة الحاصلين عليه في الضفة الغربية 42.8%، والنسبة المقابلة لها في قطاع غزة 48.5%. وبلغت نسبة الحاصلين على مؤهلي الماجستير والدكتوراه في الضفة الغـــربية وقطـــاع غزة 5.8%، و4.3% على التوالي. وعلى مستوى الضفة الغربية، يوجد مقابل كل 100 أنثى 123.1 ذكراً يحملون مؤهل الدبلوم المتوسط، و207.8 يحملون البكالوريوس، و362.2 يحملون الدبلوم العالي، و 554.7 يحملون الماجستير، و1048.3 يحملون مؤهل الدكتوراه. أما في قطاع غزة، فمقابل كل 100 أنثى يوجد 109.6 ذكور يحملون مؤهل الدبلوم المتوسط، و280.7 يحملون البكالوريوس، و400.9 يحملون الدبلوم العالي، و 1001.3 يحملون الماجستير، و2633.3 يحملون مؤهل الدكتوراه.

وعند توزيع حملة المؤهلات على التجمعات السكانية القاطنين فيها، تبين أن 58.2% منهم في الحضر، و 23.7% فـــي الريف، و18.1% في المخيمات. وعند النظر إلى توزيعهم حسب الدرجة العلمية في التجمع الواحد، تبين أن النسبة الأعلى منهم في الحضر حاصلون على درجة البكالوريوس (48.3%)، فيما بلغت نسبة حملة درجة الدبلوم 44.4%. أمـــا فـــي الـــريف والمخيمـــات، فكانت نسبة حملة الدبلوم المتوسط بينهم الأعلى، حيث بلغت 53.8%، و57.2% على التوالي، فيما بلغت نسب حملة البكالوريوس 41.5% في الريف، و38.7% في المخيمات.

وعـــند المقارنة بين أعداد الذكور والإناث الحاصلين على مؤهلات عليا في التجمع السكاني الواحد، تبين أن مقابل كل 100 أنثى يوجد 157.8 ذكراً في الحضر، 238.2 ذكراً في الريف، و153.8 ذكراً في المخيمات. والجدول التالي يعطي تفسيراً أكبر لهذه المقارنات على مستوى كل مؤهل علمي في التجمعات السكانية.

جدول(1): أعداد الذكور لكل 100 أنثى للمؤهلات العليا حسب نوع التجمع السكاني والمنطقة، 1997

نوع التجمع والمنطقة	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
حضر	102	207	340	541	1100	158
ريف	177	326	650	1167	2340	238
مخيم	106	246	341	919	3860	154
الضفة الغربية	123	208	362	555	1048	166
قطاع غزة	110	281	401	1001	2633	183
الأراضي الفلسطينية	118	233	379	645	1291	172

3.2.3 التركيب العمري

يتوزع السكان الفلسطينيون من حملة المؤهلات العليا حسب الفئات العمرية كما يلي: أقل من 30 سنة 34.2% 30–39 عاماً 39.3% 40 – 49 عاماً 17.7% 50-59 عاماً 7.0% 60 عاماً فأكثر 1.8%. ويلاحظ هنا انه كلما ارتفعت الفئة العمرية كلما زادت نسبة الذكور فيها، ففي حين بلغت نسبة الذكور حملة المؤهلات العليا ممن تقل أعمارهم عن 30 سنة 52.6%، ارتفعت هذه النسبة باستمرار لتصل إلى 65.22% للفئة 30–39 سنة، 71.5% للفئة 40–49 سنة، 78.5% للفئة 50–59 سنة، وأخيراً 84.4% للذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر. وبمعنى آخر، تضيق فجوة النوع الاجتماعي في الفئات العمرية الشابة، من الناحية الكمية وليس النوعية، الأمر الذي يعزز ما ذهبت إليه الدراسة آنفا

بشأن التزايد الكبير في إقبال الإناث على الالتحاق بالتعليم العالي في الجامعات والكليات الفلسطينية، خلال العقد الأخير بشكل خاص، دون أن يترافق هذا التحسن الكمي الإيجابي لصالح الإناث مع تحسن نوعي مماثل يسهم في تضييق الفجوة التي ما تزال كبيرة على صعيد نسبة الجنس حسب طبيعة التخصص.

4.2.3 التخصص

تشير بيانات التعداد إلى أن 52,934 فرداً من حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية متخصصون في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية والفنون الجميلة، حيث بلغت نسبتهم 35.9%، يليهم المتخصصون في العلوم التجارية والإدارية حيث بلغ عددهم 24,637 فرداً يشكلون 16.7%، ثم المتخصصون في مجال العلوم الهندسية والزراعية وعددهم 17,269 فرداً بنسبة 10.5%. وتشير بيانات التعداد، كذلك، إلى أن النسبة الأكبر بين كل من الإناث والذكور متخصصون في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية والفنون الجميلة، فقد بينت النتائج أن 47.9% من إجمالي الإناث حملة المؤهلات العليا متخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والفنون الجميلة، فيما بلغت النسبة المقابلة لها لدى الذكور 29.0%.

وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الإناث مقارنة مع الذكور في ثلاثة تخصصات فقط، فقد بلغت نسبة الإناث في تخصص الاقتصاد المنزلي 96.3%، و65.5% في تخصص التربية وإعداد المعلمين، و56.2% في تخصص الفنون الجميلة والتطبيقية. كما هيمن الذكور على بعض التخصصات، مثل العلوم المعمارية وتخطيط المدن 96.4%، والعلوم الهندسية 93.0%.

وعند دراسة توزيع التخصصات بين الذكور والإناث، يتضح تأثير مخرجات ذلك على توزيع الأدوار الاجتماعية لكل من الذكور والإناث، وعلاقة كل منهم بسوق العمل، سيما من حيث التحاق الإناث بالتخصصات المرتبطة تقليدياً بالنساء وتأثيرها على فرص العمل المتاحة أمامهن بعد التخرج، مثل التربية والعلوم الإنسانية والفنون الجميلة، وكذلك التمريض والمهن الطبية المساعدة، فيما تتجه نسبة الإناث إلى الانخفاض في التخصصات المعتمدة على التكنولوجيا، بحيث يواصل الذكور الهيمنة على هذه التخصصات التي تؤهلهم للالتحاق بعد التخرج في مهن تعطيهم أدواراً ريادية في مجالات التخطيط والتشريع وصنع القرار، وهو أمر يتضح من خلال رؤية الهيمنة شبه المطلقة للذكور على تخصصات مثل العلوم الهندسية والعلوم المعمارية وتخطيط المدن والنقل والمواصلات، وكذلك العلوم التجارية والإدارية.

وحسب تقرير "المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات"[23] (لا يستخدم نتائج تعداد السكان والمساكن والمنشآت – 1997)، فإن نظام الفروع في المرحلة الثانوية يعتبر "نقطة البداية" التي يتم فيها تعزيز الأدوار الاجتماعية لكل من الذكور والإناث من قبل النظام التدريسي بطريقة واضحة ورسمية، حيث أنه اعتباراً من العام الدراسي 1997/1996 بلغ عدد المدارس المهنية في الضفة الغربية وقطاع غزة 16 مدرسة يلتحق بها 1775 طالباً وطالبة، أو ما يعادل 3.1% من عدد طلبة المرحلة الثانوية، ومن ضمن هذا العدد الضئيل أصلا تبلغ نسبة الإناث نحو 18.7% فقط. وبينما تتركز الغالبية في واحد من الفروع الأكاديمية (العلوم والآداب)، تشكل الإناث نسبة 51.6% من طلبة الآداب، و41.7% من طلبة العلوم. ويشير التقرير إلى أنه "إذا كان بالإمكان اتباع قوى السوق الحرة، والافتراض بأن العرض يتبع الطلب، فهذا يتضمن أن الطلب على الصفوف العلمية من قبل الإناث هو أقل من الطلب من قبل الذكور".

وفي هذا السياق، يورد التقرير أنه يوجد عدد أكبر من الصفوف المخصصة للذكور في الصفين الأول والثاني الثانويين من الفرع العلمي، بالمقارنة مع عددها بالنسبة للإناث، أو حتى للصفوف المختلطة. ويضيف أنه "لا يمكن الاعتراض على التحاق الإناث بالفرع الأدبي بأعداد كبيرة وفقاً لاهتماماتهن، لكن من المعقول، أيضاً، الافتراض بأن هذه الاهتمامات هي نتاج للقيم المتعلقة بعمل المرأة، ونتاج لنظام تخصص مدرسي غير مرن. كما يعكس العدد المتحيز للصفوف العلمية المخصصة للذكور تقدير المجتمع لمساهمة الذكور في العلم والتكنولوجيا. ويتضح، أيضاً، عند تطبيق المنطق نفسه، أن العدد الأقل من الصفوف العلمية للإناث يعكس تقديراً أدنى لمساهمة النساء في هذه الحقول".

ولعل من الجدير الإشارة هنا، إلى أن الذكور يلتحقون على مستوى التعليم الثانوي المهني بالزراعة والمدارس الصناعية، وبذلك يتعلمون حرفاً تساعدهم على العمل في مهن معينة، كالنجارة والحدادة وميكانيكا السيارات والكهرباء، وغيرها من المهن المرتبطة تقليدياً بالذكور، بينما تلتحق الإناث بالمدارس التجارية والتمريضية، حيث يتضمن الفرع التجاري المهارات المكتبية والسكرتاريا، وهي مجالات المهن المرتبطة تقليدياً بالإناث. بل إنه رغم أن الإناث يشكلن نحو ثلث القوى العاملة في الزراعة، إلا أنه لم تكن هناك أي أنثى بأي من المدارس الزراعية والصناعية للعام 1996/ 1997. ويتيح الشكل التالي المقارنة بين نسب الذكور والإناث لمختلف التخصصات، حيث يوضح التوزيع النسبي للجنس في كل تخصص.

التوزيع النسبي للجنس في كل تخصص لحملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية،1997

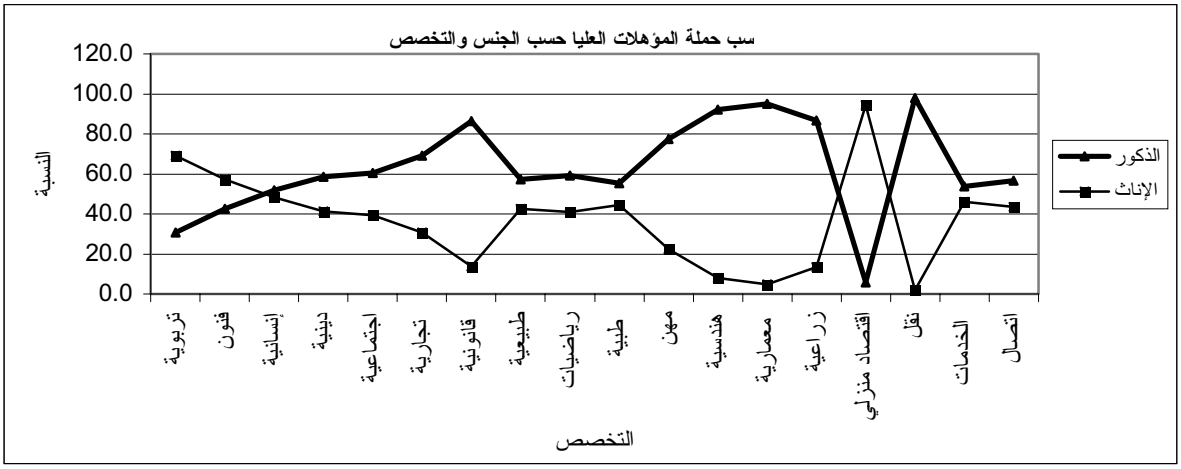

وعلى مستوى التجمعات السكانية، بلغت أعلى نسبة لحملة المؤهلات العليا في الحضر في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والفنون الجميلة بواقع 33.4%، يليهم المتخصصون في العلوم التجارية والإدارية بنسبة 17.7%، ثم المتخصصون في العلوم الهندسية والزراعية ونسبتهم 13.0%. وفي الريف، بلغت نسبة المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والفنون الجميلة (النسبة الأعلى) 37.9%، يليهم المتخصصون في العلوم التجارية والإدارية بنسبة 18.0%، ثم المتخصصون في العلوم الطبيعية والرياضيات والحاسوب بنسبة 11.2%. أما في المخيمات، فقد بقيت نسبة المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والفنون الجميلة الأعلى، حيث بلغت 41.2%، يليهم المتخصصون في العلوم الطبية والصحية بنسبة 13.2%، ثم المتخصصون في العلوم التجارية والإدارية بنسبة 12.0%.

وتظهر البيانات وجود اتجاه واضح لدى الإناث لدراسة التخصصات المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والفنون الجميلة مع وجود تباين بين تجمع سكاني وآخر، فقد بلغت نسبتهن في هذه التخصصات 45.6% في الحضر، و 49.4% في الريف، و53.6% في المخيمات. وحلت المتخصصات في العلوم التجارية والإدارية في الحضر ثانياً بنسبة 15.9%، فيما حلت المتخصصات في العلوم الطبية والصحية في الريف والمخيمات ثانياً بنسب متقاربة بلغت 13.1% و13.2% على التوالي.

وبلغت نسبة الذكور المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والفنون الجميلة (وهي الأعلى) حوالي ربع حملة المؤهلات العليا من الذكور في الحضر، وثلثهم في الريف والمخيمات. وحل الذكور المتخصصون في العلوم الهندسية والزراعية ثانياً في الحضر بنسبة 19.5%، فيما حل الذكور المتخصصون في العلوم التجارية والإدارية ثانياً في الريف، إذ بلغت نسبتهم 20.6% من إجمالي الذكور حملة المؤهلات فيه. وفي المخيمات، تقاربت نسبة المتخصصين بالعلوم التجارية والإدارية مع نسبة المتخصصين في العلوم الهندسية والزراعية، حيث بلغت 14.2%، و 14.3% على التوالي.

5.2.3 بلد التخرج

بلغ عدد خريجي الجامعات والكليات الفلسطينية حسب بيانات التعداد 79,416 فرداً، يشكلون 53.9% من مجموع الخريجين، كما بلغ عدد خريجي الدول العربية (خصوصاً المجاورة للأراضي الفلسطينية) 52,314 فرداً بنسبة 35.5%، فيما توزعت النسبة المتبقية على الدول غير العربية. وعند توزيع حملة المؤهلات حسب الجنس وبلد التخرج، نجد أن 45.1% من الذكور تخرجوا من الجامعات والمعاهد الفلسطينية، و40.3% منهم تخرجوا من الدول العربية، فيما بلغت نسبتهم من الجامعات غير العربية 14.4%. أما الإناث، فقد بلغت نسبة خريجات الجامعات والمعاهد الفلسطينية منهن 69.0%، وخريجات الدول العربية 27.2%، وخريجات الدول غير العربية 3.7% فقط، الأمر الذي ينسجم مع تقاليد المجتمع الفلسطيني التي لا تحبذ ابتعاد الفتاة عن الأهل للالتحاق بالتعليم العالي في الخارج.
ولدى دراسة بيانات التعداد العام من حيث جنس حملة المؤهلات العليا في التجمعات السكانية وبلد التخرج، يمكن استنتاج النقاط التالية:

- تقارب كبير بين نسب حملة المؤهلات العليا الذكور في الحضر الذين تخرجوا من الكليات الفلسطينية والدول العربية، حيث بلغت نسبهم 40.2% و 41.8% على التوالي.
- وجود اتجاه في المخيمات للدراسة في الكليات الفلسطينية أكبر منه في الريف والحضر، حيث بلغت نسب الخريجين الذكور والإناث من المخيمات 54.6% و 76.6% على التوالي، فيما بلغت النسب المقابلة لها في الريف 49.4%، و65.2%، وفي الحضر 40.2% و67.8%.
- توجه طلبة الحضر للدراسة في الدول غير العربية أعلى منه بالنسبة لطلبة الريف، وأعلى منه كذلك لطلبة المخيمات، ومن كلا الجنسين، مع وجود فارق واضح بين نسب الذكور والإناث. فقد بينت النتائج أن 17.9% من الذكور في الحضر تخرجوا من الدول غير العربية، وانخفضت هذه النسب لدى الذكور في الريف إلى 11.2%، ثم انخفضت لدى الذكور في المخيمات لتصل إلى 8.1%. وبالنسبة للإناث، بلغت نسبة خريجات الدول غير العربية منهن في الحضر والريف والمخيمات 4.8%، و2.8%، و1.1% على التوالي.
- تخرج حوالي ثلث (31.8%) حملة المؤهلات من الإناث في الريف من الجامعات العربية، وانخفضت هذه النسبة إلى 27.4% للإناث في الحضر، ثم إلى 22.2% للإناث في المخيمات.

وبالـــنظر إلى نســـبة الذكور إلى الإناث من حملة المؤهلات العليا حسب المنطقة ونوع التجمع، يوضح جدول (2) عدد الذكـــور مقـــابل كـــل 100 أنـــثى ضمن فئة حملة المؤهلات العليا، حيث يمكن المقارنة على مستوى المنطقة والتجمع السكاني.

جدول (2):أعداد الذكور لكل 100 أنثى للمؤهلات العليا حسب نوع التجمع السكاني والمنطقة وبلد التخرج، 1997

بلد التخرج	حضر	ريف	مخيم	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
فلسطين	94	181	110	113	113	113
دول عربية	241	293	259	230	299	255
دول غير عربية	588	952	1091	575	1134	671
المجموع	**158**	**238**	**154**	**166**	**183**	**172**

3.3 قوة العمل

تـــتأثر نسبة النشيطين اقتصادياً في المجتمع الفلسطيني بعدد من العوامل، منها ارتفاع نسبة الأطفال دون سن 15 عاماً، وتدني مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي. ويمتد هذا التدني ليشمل الإناث حملة المؤهلات العليا، ففي حين تبلغ نسبة الجـــنس لإجمـــالي حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية 100 أنثى مقابل 172 ذكراً، تتسع فجوة الجنس عند النظر إلى النشيطين اقتصادياً من حملة هذه المؤهلات، بحيث تصل إلى 100 أنثى مقابل 276 ذكراً. وفي هذا السياق، بـــلغ عـــدد النشـــيطين اقتصادياً من حملة المؤهلات العليا 120,812 فرداً، في حين بلغ عدد غير النشيطين اقتصادياً 26,262 فـــرداً بنســـبة تقـــارب 18%، تـــتوزع حسب الجنس كما يلي: ذكور 16.9%، غالبيتهم (61.3%) يتابعون تحصـــيلهم العـــلمي، أما الإناث غير النشيطات اقتصادياً فبلغت نسبتهن 83.1% غالبيتهن (92.2%) متفرغات لأعمال المـــنزل، حيـــث يمكـــن القول هنا إن النسبة العظمى من اللواتي يتزوجن في هذه الفئة يتحولن إلى فئة غير النشيطين اقتصادياً.

وفـــي الضفة الغربية، بلغ عدد النشيطين اقتصادياً 76,774 فرداً من بينهم 54,964 ذكراً، كما بلغ عدد غير النشيطين اقتصادياً فيها 15,841 فرداً منهم 2,881 من الذكور. أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد النشيطين اقتصادياً فيه 44,038 فرداً منهم 33,662 ذكراً، فيما بلغ عدد غير النشيطين اقتصادياً 10,421 فرداً، منهم 1,568 ذكراً.

4.3 المشتغلون

بـــلغ عـــدد المشتغلين من حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية 105,976 فرداً، يشكلون 71.9% من إجمالي هذه الفئة، و87.7% من قوة العمل فيها. ويتوزع المشتغلون ضمن الفئة المذكورة حسب الجنس كما يلي: ذكور 73.9 %، إنـــاث 26.1%، أي أنه مقابل كل 100 أنثى مشتغلة من بين حملة درجة الدبلوم المتوسط فأعلى هناك 283 ذكرا، ويضـــاف إلى ذلك أن نسبة الجنس بين المشتغلين حملة المؤهلات العليا تتناسب عكسيا مع المؤهل العلمي، فكلما ازداد مستوى التحصيل العلمي انخفض عدد الإناث مقابل الذكور، ويعود ذلك في أحد جوانبه الرئيسية إلى تدني نسبة الإناث ضـــمن حملة الدرجات العلمية المتقدمة في المجتمع الفلسطيني ككل، وليس فقط على صعيد العلاقة بسوق العمل، وذلك بسبب العادات والتقاليد والزواج المبكر والعبء الاجتماعي الذي تتولاه المرأة داخل الأسرة، وعدم وجود دراسات عليا فـــي الجامعـــات المحلية إلى فترة قريبة، إضافة إلى صعوبة توجه المرأة للخارج نتيجة للنظام الاجتماعي القائم، وغير ذلك.

كمـــا يـــتوزع المشتغلون حملة المؤهلات العليا، حسب المنطقة، كما يلي: 65.2% في الضفة الغربية، و 34.8% في قطـــاع غـــزة. أمـــا مـــن حيث توزيع المشتغلين حسب الجنس والمنطقة، فكانت نسب الذكور بين المشتغلين من حملة المؤهـــلات المذكـــورة في الضفة الغربية 72.4%، وتلك المقابلة لها في قطاع غزة 76.7%. وسنتعرف فيما يلي على بعـــض ســـمات المشـــتغلين من حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية، استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997.

1.4.3 الدرجة العلمية

تظهر نتائج التعداد وجود علاقة طردية بين الدرجة العلمية ونسبة المشتغلين إلى قوة العمل في تلك الدرجة على مستوى الأراضـــي الفلسطينية والمنطقة والجنس. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسب المشتغلين على مستوى الأراضي الفلسطينية مـــن 87.6% لحملة الدبلوم المتوسط إلى 93.5% لحملة الدكتوراه. وكانت هذه النسب في الضفة الغربية أعلى من تلك المقابـــلة لهـــا في قطاع غزة، حيث ارتفعت في الضفة الغربية من 90.6% لحملة الدبلوم المتوسط إلى 94.1% لحملة درجـــة الدكتوراه، فيما ارتفعت في قطاع غزة من 88.4% لحملة الدبلوم المتوسط إلى 93.4% لحملة الدكتوراه. ويبين جدول (3) أعداد النشيطين اقتصادياً ونسب المشتغلين منهم لكلا الجنسين.

جدول (3): النشيطون اقتصادياً ونسب المشتغلين منهم من حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والمؤهل العلمي، 1997

المؤهل العلمي	الذكور النشيطون اقتصادياً	نسبة المشتغلين منهم %	الإناث النشيطات اقتصادياً	نسبة المشتغلات منهن %
دبلوم متوسط	37641	88.4	17642	85.7
بكالوريوس	43826	87.9	11609	85.4
دبلوم عالي	919	89.1	196	91.6
ماجستير	4495	91.6	563	91.2
دكتوراه	1745	93.4	120	95.2

2.4.3 المهنة الرئيسية

يعمـــل معظـــم المشـــتغلين مـــن حملة المؤهلات العليا في مهن تحتاج إلى مؤهلات عليا، حيث بلغت نسبتهم في مهن "المشرعون وموظفو الإدارة العليا"، و"المتخصصون"، و"الفنيون والمتخصصون المساعدون"، و"الكتبة" مجتمعين حوالي 75%، إلا أن ذلـــك لا يعـــني أن جميـــع هؤلاء المشتغلين يعملون في مهن تتناسب مع تخصصاتهم، كما سنرى لاحقاً. بالمقابل، هناك جزء من المشتغلين يعملون في مهن لا تحتاج إلى مؤهلات عليا، فعلى سبيل المثال، يعمل حوالي 12% مـــن المشـــتغلين حملة المؤهلات في الخدمات وباعة في المحلات التجارية والأسواق، كما يعمل حوالي 5% منهم في المهن الأولية.

ويظهر توزيع المشتغلين من حملة المؤهلات العليا حسب الجنس أن معظم الذين يعملون في مهن لا تحتاج إلى مؤهلات عـــليا هـــم مـــن الذكور، إذ أظهرت نتائج التعداد أن 96% من الإناث المشتغلات يعملن في مهن "المشرعون وموظفو الإدارة العـــليا"، و"المتخصصون"، و"الفنيون والمتخصصون المساعدون"، و"الكتبة". بالمقابل، ما يقرب من 30% من الذكـــور المشتغلين من حملة المؤهلات العليا يعملون في ثلاث مهن لا تحتاج أي منها بالضرورة لمؤهلات علمية عليا، وهي مهن: الخدمات والباعة في المحال التجارية والأسواق، و العاملون في الحرف وما إليها من مهن، والمهن الأولية.

ولم يظهر توزيع المشتغلين حسب المهنة الرئيسية وجود تباين كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسب المشتغلين في أي من المهن وفقاً للحد الأول للمجموعات المهنية المعتمد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث كان الفارق الأكبر في مهنة الخدمات والباعة في المحال التجارية والأسواق، والتي بلغت نسب المشتغلين بها 10.1%، و 15.3% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

3.4.3 التخصص

تشير علاقة حملة المؤهلات العليا بسوق العمل إلى وجود اختلالات في بنية كل من نظام التعليم العالي وسوق العمل المحلية، سيما من حيث عدم توافق مخرجات نظام التعليم العالي (العرض) مع احتياجات سوق العمل المحلية (الطلب)، سواءً من حيث الاتجاهات الكمية للخريجين والطلبة المتوقع تخرجهم مستقبلاً، أو الخصائص الرئيسية للخريجين من حيث التخصص، الجنس، النشاط الاقتصادي، المهنة، ناهيك عن مستوى الكفاءة المهنية في مجال التخصص، ومدى ملاءمة البرامج الدراسية للإعداد المهني المطلوب مستقبلاً، وغير ذلك.

وعند التحليل من حيث النوع الاجتماعي، تظهر بيانات التعداد حجم الفجوة القائمة بين علاقة كل من الذكور والإناث حملة المؤهلات العليا بقوة العمل لصالح الذكور بلا منازع. ففي حين تبلغ نسبة الذكور خارج قوة العمل من إجمالي الذكور حملة المؤهلات في الأراضي الفلسطينية 5.0% (5.2% في الضفة الغربية، و4.6% في قطاع غزة)، فإنها تقفز لدى الإناث لتصل إلى 40.5% على مستوى الأراضي الفلسطينية. ويعني ذلك بلغة الأرقام أن هناك 21,932 أنثى من حملة المؤهلات العليا خارج قوة العمل، من أصل 54,118 أنثى يشكلن إجمالي عدد الخريجات في الأراضي الفلسطينية. وتحتل الإناث المتخصصات في العلوم الإنسانية الصدارة من حيث عدد اللواتي خارج قوة العمل، حيث يبلغ عددهن 6,575 خريجة، ويشكلن 41.6% من إجمالي خريجات تخصص العلوم الإنسانية، رغم أن نسبة المشتغلات من خريجات هذا التخصص ضمن قوة العمل تبلغ 85.4% على مستوى الأراضي الفلسطينية، بحيث ترتفع في الضفة الغربية إلى 89.1%، فيما تنخفض في قطاع غزة إلى 79.8%، علماً أن 50.3% من إجمالي الخريجات حملة تخصص العلوم الإنسانية في قطاع غزة يعتبرن خارج قوة العمل، علماً أن نسبة الذكور خارج قوة العمل من حملة هذا التخصص في قطاع غزة تبلغ 3.6% فقط.

وبالانتقال إلى توزيع المشتغلين حسب نوع التخصص، تبين أن 91.0% من خريجي وخريجات تخصص الاقتصاد المنزلي داخل قوة العمل في الأراضي الفلسطينية هم المشتغلون في سوق العمل (87.0% في الضفة الغربية، و93.8% في قطاع غزة)، علماً أن عدد الذكور حملة هذا التخصص يبلغ 24 ذكراً فقط (16 في الضفة الغربية، و8 في قطاع غزة)، من إجمالي خريجي هذا التخصص البالغ 642 خريجاً وخريجة.

وفي تخصص الرياضيات والكمبيوتر، تبلغ نسبة المشتغلين من حملة هذا التخصص ضمن قوة العمل في الأراضي الفلسطينية 89.7%، بواقع 92.3% في الضفة الغربية، تنخفض إلى 85.3% في قطاع غزة. ومن حيث الجنس، تبلغ نسبة المشتغلين الذكور حملة هذا التخصص 90.1% (92.9% في الضفة الغربية، و 85.5% في قطاع غزة)، أما النسبة المقابلة للإناث فقد وصلت إلى 88.7% (91.0% في الضفة الغربية، و84.6% في قطاع غزة).

كما تعتبر نسبة المشتغلين من حملة تخصص العلوم الطبيعية، من الجنسين، مرتفعة نسبياً في الأراضي الفلسطينية، حيث تبلغ 88.7%، وبنسب متماثلة تقريباً للذكور والإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن الصورة تختلف

بالنسبة لبعض التخصصات التي يحظى الذكور بالقسط الأكبر من فرص العمل المتوفرة فيها، ومنها تخصص " حرف ومهن وصناعات"، الذي تبلغ نسبة الذكور المشتغلين من المتخصصين فيه 85.6% (89.2% في الضفة الغربية، 80.5% في قطاع غزة)، فيما تنخفض نسبة الإناث المشتغلات من حملة التخصص ذاته إلى 77.9% (76.6% في الضفة الغربية، 83.3% في قطاع غزة)، مع ضرورة ملاحظة أنه رغم أن نسبة الذكور خارج قوة العمل من إجمالي الخريجين الذكور حملة هذا التخصص في الأراضي الفلسطينية تبلغ 2.9%، إلا أن النسبة المقابلة لها بين الإناث تقفز إلى 60.5%، بواقع 54.4% في الضفة الغربية، وترتفع في قطاع غزة إلى 74.4%.

وعلى صعيد العلوم الهندسية، بلغ عدد الخريجين الذكور14,334 خريجاً في الأراضي الفلسطينية، بينما لم يتجاوز عدد الخريجات الإناث 1074 خريجة فقط، 33.1% منهن خارج قوة العمل، ومعظم هؤلاء الخريجات في الضفة الغربية حيث يبلغ عددهن 821 خريجة. ومن حيث المشتغلين حملة هذا التخصص، بلغت نسبتهم بين الذكور 88.7% (90.8% في الضفة الغربية، و 84.5% في قطاع غزة)، في حين بلغت النسبة المقابلة بين الإناث 82.7% (83.5% في الضفة الغربية، و 80.0% في قطاع غزة).

ورغم أن الصورة تبدو أفضل حالاً من حيث نسبة المشتغلين بين الذكور والإناث حملة تخصص العلوم المعمارية وتخطيط المدن، إلا أن أعداد الخريجين من الجنسين تقدم صورة مغايرة، ففي حين أن نسبة المشتغلين من حملة هذا التخصص بين الذكور في الأراضي الفلسطينية تبلغ 87.2% (90.4% في الضفة الغربية، و82.7% في قطاع غزة)، وترتفع النسبة المقابلة لها بين الإناث إلى 100%، إلا أن عدد الخريجات من هذا التخصص يبلغ 5 إناث فقط (4 منهن في الضفة الغربية) مقابل 133 خريجاً من الذكور، كما أن إحدى هؤلاء الخريجات الخمس تعتبر خارج قوة العمل. أما في تخصص النقل والمواصلات فهناك خريجتان فقط (واحدة في الضفة الغربية، والثانية في قطاع غزة)، من مجموع 117 خريجاً وخريجة في هذا التخصص. وفي نهاية المطاف، تبين أن هاتين الخريجتين خارج قوة العمل!

أما بالنسبة للمشتغلين حسب التخصص والمنطقة، فيلاحظ أن أعلى نسبة للمشتغلين حسب التخصص، ومن كلا الجنسين، في الضفة الغربية، كانت في صفوف حملة تخصص العلوم الطبيعية، بواقع 93.4%، تلتها نسبة المشتغلين في صفوف المتخصصين في الرياضيات والكمبيوتر، بواقع 92.3%، ثم المتخصصون في العلوم المعمارية وتخطيط المدن بنسبة 90.8%، فالمتخصصون في كل من العلوم الطبية والصحية والعلوم الإنسانية، بنسبة 90.5% لكل منهما، إضافة إلى المتخصصين في العلوم الهندسية بنسبة 90.4%.

غير أن الأمر يختلف في قطاع غزة، حيث جاءت في الصدارة نسبة المشتغلين من المتخصصين في الاقتصاد المنزلي، بواقع 93.8% (بغالبية ساحقة للإناث)، تلتها نسب المشتغلين من المتخصصين في التربية وإعداد المعلمين، والزراعة، والعلوم القانونية، على التوالي، كما يلي: 86.9%، و86.6%، و86.2%. وحلت نسبة المشتغلين في صفوف المتخصصين في النقل والمواصلات بالمرتبة الخامسة بواقع 85.7%، وجاءت نسبة المشتغلين من المتخصصين في الرياضيات والكمبيوتر في المرتبة السادسة بواقع 85.3%، تلتها نسبة المشتغلين من المتخصصين في العلوم الاجتماعية بواقع 85.1%.

وتظهر بيانات التعداد أن أكثر من 85% من المشتغلين من حملة المؤهلات العليا متخصصون في التخصصات الواردة في جدول (4)، سواءً كان ذلك على مستوى الجنس أو المنطقة. كما أن نسبة الإناث المشتغلات من حملة هذه

التخصصات أعلى من النسبة المقابلة لها لدى الذكور في كل من المنطقتين بحوالي 4%. ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول، يمكن استنتاج ما يلي:

- أكثر من ثلث المشتغلين (33.8%) من حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية متخصصون في العلوم التربوية والإنسانية والاجتماعية والفنون الجميلة، مع وجود ارتفاع طفيف لهذه النسبة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية.
- ما يقرب من نصف الإناث المشتغلات (49.4%) في قطاع غزة حاصلات على مؤهلات في العلوم التربوية والإنسانية والاجتماعية والفنون الجميلة، وانخفضت هذه النسبة لدى الإناث في الضفة الغربية إلى 46.6%.
- الطلب على حاملي التخصصات الإدارية والتجارية من كلا الجنسين في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة.
- انخفاض كبير في نسبة الإناث المشتغلات من حملة التخصصات الهندسية والمعمارية والزراعية مقارنة مع الذكور المشتغلين من حملة ذات التخصصات في كلا المنطقتين.
- تساوت نسبة الإناث المشتغلات المتخصصات في العلوم الطبية والصحية في كلا المنطقتين، فيما ارتفعت النسب المقابلة لها للذكور في قطاع عنها للذكور في الضفة الغربية.

جدول (4): التخصصات التي تنتمي إليها النسب الأعلى من المشتغلين حملة المؤهلات العليا حسب المنطقة والجنس، 1997

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
تربية،انسانية،اجتماعية،فنون	27.4	46.6	32.7	31.7	49.4	35.8	29.0	47.5	33.8
تجارية، وإدارية	21.4	12.6	19.0	14.5	8.8	13.2	18.9	11.4	17.0
طبيعة ورياضيات	10.1	14.2	11.3	11.0	16.3	12.2	10.4	14.9	11.6
طبية وصحية	9.6	14.2	10.9	13.5	14.2	13.6	11.0	14.2	11.8
هندسية،معمارية،زراعية	18.0	2.8	13.8	15.3	1.9	12.2	17.0	2.6	13.2
المجموع	**86.5**	**90.4**	**87.7**	**86.0**	**90.6**	**87.0**	**86.3**	**90.6**	**87.4**

4.4.3 التوافق بين التخصص والمهنة

وتتيح دراسة واقع المشتغلين حملة المؤهلات العليا من حيث العلاقة بين التخصص (الشهادة العلمية) والمهنة، وفقا للحد الثالث للمجموعات المهنية المعتمد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إمكانية أفضل لتحديد التخصصات التي يوجد عليها طلب في سوق العمل الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تتيح دراسة واقع المتعطلين من حملة المؤهلات العليا حسب آخر مهنة عملوا بها، قبل الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل، إمكانية مماثلة للتعرف على محدودية قدرة سوق العمل المحلية على استيعاب العرض الفائض من الخريجين في بعض التخصصات. وفي هذا السياق، سيتم التعرف على واقع العلاقة بين بعض التخصصات والمهن، ومدى التوافق فيما بينها، مع التركيز على التخصصات ذات العدد المرتفع من الخريجين، وذلك على النحو التالي:

المحاسبة

أظهرت بيانات التعداد العام أن عدد المشتغلين، ذكورا وإناثا، من حملة تخصص المحاسبة في الضفة الغربية بلغ 5,399 فرداً، يتوزعون على مجموعة كبيرة نسبياً من المهن في سوق العمل المحلية، غير أن عددا منها لا علاقة له بمهنة المحاسبة، حيث يمكن إيراد نسبهم في عدد من هذه المهن على النحو التالي: 20.1% متخصصون في الأعمال، 14.2% كتبة حسابات وأرقام، و8.7% متخصصون إداريون مساعدون ومديرو دوائر متوسطون ومديرون عامون، غير أن أكثر من ثلث المشتغلين من خريجي المحاسبة في الضفة الغربية يعملون في غير مجال المحاسبة، حيث يعمل 10.7% باعة في المحال التجارية، و8.0% عمال في التعدين والبناء، و3.1% سائقو وسائط نقل، و2.8% عاملون في هياكل المباني، و2.4% في خدمات الحماية والحراسة، و2.0% مزارعون في البساتين والمحاصيل، و1.9% في السكرتاريا والطباعة. كما تضاف إلى ذلك نسب أقل من خريجي المحاسبة يعملون في مهن أخرى لا تتوافق مع تخصصهم.

وفي المقابل، بلغ عدد المتعطلين من خريجي المحاسبة الذين سبق لهم العمل في الضفة الغربية 326 متعطلاً ومتعطلة (302 منهم من الذكور)، وتركزت النسبة الأعلى بين هؤلاء المتعطلين في صفوف من عملوا سابقا كعمال تعدين وبناء (17.8%)، تلتها نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل في مهنة كتبة الحسابات والأرقام (14.1%)، ثم المتعطلين الذين سبق لهم العمل كمتخصصين في الأعمال (12.9%)، وكذلك العاملين في هياكل المباني (6.4%)، والباعة في المحال التجارية (5.8%)، إضافة إلى المتعطلين الذين سبق لهم العمل كمزارعي بساتين ومحاصيل (3.1%).

وفي قطاع غزة، بلغ عدد المشتغلين، ذكورا وإناثا، من حملة التخصص ذاته 1,415 فردا، 40.4% منهم يعملون في مهنة المتخصصين في الأعمال، و9.7% كتبة الحسابات والأرقام، فيما يعمل 8.6% في خدمات الحماية والحراسة، و 6.8% باعة في المحال التجارية. أما المتعطلون من خريجي المحاسبة الذين سبق لهم العمل في قطاع غزة، من الجنسين، فقد بلغ عددهم 131 متعطلا ومتعطلة، سبق لأكثر من ثلثيهم (32.8%) العمل في مجال يتوافق مع تخصصهم وهو المتخصصون في الأعمال، إضافة إلى من سبق لهم العمل في مهنة كتبة الحسابات والأرقام (13.0%)، والمتخصصين في التعليم الأساسي فما قبله (8.4%)، والباعة في المحال التجارية (8.4%).

ويشير العرض السابق إلى أن مئات من خريجي المحاسبة، في الضفة الغربية بشكل خاص، يضطرون للعمل في مهن لا تتناسب مع تخصصهم العلمي، سيما كسائقين ومزارعين وعمال في مهن أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن عددا كبيرا من المحاسبين المتعطلين الذين سبق لهم العمل، عملوا قبل انضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل في مهن لا تتدرج في مجال تخصصهم، كما هو مبين أعلاه. ولعل محدودية قدرة سوق العمل المحلية على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي المحاسبة تعود إلى كون الأغلبية الساحقة من المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي منشآت صغيرة الحجم أو عائلية لا يرى الكثيرون من أصحابها وجود حاجة إلى توظيف محاسبين مؤهلين لمسك دفاترها وتنظيم شؤونها المحاسبية، في حين أدى انتشار مكاتب المحاسبة التي يمكنها إدارة وتنظيم الشؤون المحاسبية لعدة منشآت اقتصادية في آن واحد، وتزايد اعتماد المنشآت الكبيرة عل وجه الخصوص على هذه المكاتب، إلى تقليص فرص العمل التي يمكن أن تتاح في سوق العمل المحلية أمام خريجي المحاسبة في مجال تخصصهم.

اللغة العربية

رغـــم التوســـع الذي شهده نظام التعليم الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية، سيما من حيث الزيادة الكبيرة في توظيف خريجي اللغة العربية، كما هو الحال بالنسبة لغيرهم من خريجي التخصصات الأخرى التي يوجد عليها طلب في مجال التعـــليم، وكذلـــك اســـتيعاب العديد من وزارات ومؤسسات السلطة والمؤسسات الإعلامية والصحف والمجلات الناشئة لأعداد من هؤلاء الخريجين، وبضمنهم حملة تخصص اللغة العربية، إلا أن نتائج التعداد العام أشارت إلى وجود فائض مـــن خـــريجي تخصص اللغة العربية يتم استيعاب جزء منه في عدد من المهن الأخرى، فيما ينضم الجزء المتبقي إلى العاطلين عن العمل، خصوصاً في قطاع غزة.

وحســـب هـــذه النتائج، يوجد في الضفة الغربية 6,484 مشتغلا من خريجي اللغة العربية، ذكورا وإناثا، يعمل 67.4% مـــنهم فـــي ثلاث مهن هي: مساعدون في التعليم الأساسي (27.4%)، والتعليم الأساسي ورياض الأطفال (25.3%)، ومتخصصون في التعليم الثانوي (14.7%)، ويعمل 4.5% منهم كمديري إنتاج ودوائر عمليات، في حين يتوزع 8.6% عـــلى مهـــن أخـــرى هي: باعة في المحال التجارية، عمال التعدين والبناء، كتبة الحسابات والأرقام، وخدمات الحماية والحراســـة، إلى جـــانب نســـب أقل تعمل في مهن أخرى لا علاقة لها بالتخصص، وهي مهن تقتصر على المشتغلين الذكور من خريجي اللغة العربية في الضفة الغربية.

وفـــي المقـــابل، بلغ عدد المتعطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل من خريجي اللغة العربية من الجنسين في الضفة الغـــربية 457 مـــتعطلا ومتعطلة (منهم 185 أنثى)، سبق لمعظمهم العمل في مهن تتعلق بالتعليم، فيما سبق لنسب أقل العمـــل فـــي مهن لا علاقة لها بالتخصص، سيما بين الذكور، الذين تبين أن 6.6% من المتعطلين منهم الذين يحملون تخصص اللغة العربية سبق لهم العمل كعمال في التعدين والبناء.

غيـــر أن الفجوة بين العرض والطلب على خريجي اللغة العربية في قطاع غزة تبدو أكثر وضوحا، حيث يوجد 6,171 مشتغلا، ذكورا وإناثا، من حملة هذا المؤهل يعمل 47.3% منهم في 4 مهن ذات علاقة بالتعليم، كما يلي: مساعدون في التعـــليم الأساســـي (24.0%)، التعـــليم الأساســـي والـــرياض (13.9%)، متخصصون في التعليم الثانوي (7.1%)، ومســـاعدون فـــي التعـــليم قبل الأساسي (2.3%)، فيما يعمل (5.7%) في 3 مهن هي: مديرو إنتاج ودوائر عمليات، ومديـــرو دوائـــر متوســـطون، ومتخصصون إداريون مساعدون، كما يتوزع (27.6%) على 6 مهن أخرى كما يلي: 9.4% في خدمات الحماية والحراسة، 6.3% كتبة الحسابات والأرقام، 4.0% باعة في المحال التجارية، 3.3% عمال تعدين وبناء، 2.8% موظفون مكتبيون آخرون، و1.8% يعملون في السكرتاريا والطباعة، كما أن هناك نسبا أخرى من المشـــتغلين الذكـــور في قطاع غزة من خريجي اللغة العربية يعملون كسائقي وسائط نقل ومزارعي بساتين ومحاصيل (بواقع 1.9% لكل من المهنتين).

أمـــا المتعطلون عن العمل من خريجي اللغة العربية في قطاع غزة الذين سبق لهم العمل، فقد بلغ عددهم 795 متعطلا ومتعطلة (منهم 591 ذكراً). وفي حين أن 80.8% من المتعطلات المتخصصات في اللغة العربية سبق لهن العمل في مجـــال تخصصـــهن ضمن نظام التعليم، يتبين أن نحو ربع المتعطلين الذكور حملة هذا التخصص (24.6%) سبق لهم العمـــل قبل تعطلهم في 5 مهن لا تتلاءم مع تخصصهم، على النحو التالي: 10.7% عمال تعدين وبناء، 7.6% عمال زراعـــة وصـــيد ومـــا إليه، 2.4% كتبة حسابات وأرقام، 2.2% باعة في المحال التجارية، و1.7% مزارعو بساتين ومحاصيل، إلى جانب نسب أقل عملوا في مهن أخرى قبل الانضمام إلى صفوف البطالة.

اللغة الإنجليزية

بـــلغ عـــدد المشتغلين في الضفة الغربية من خريجي اللغة الإنجليزية 4,869 خريجا وخريجة، يعمل منهم 54.9% في مجـــال التعـــليم الأساســـي والـــثانوي، و5.1% كمديري إنتاج ودوائر العمليات ومديري دوائر متوسطين، فيما يتوزع 13.2% مـــنهم عـــلى 4 مهن أخرى، هي: باعة في المحال التجارية، كتبة الحسابات والأرقام، عمال التعدين والبناء، والسكرتاريا والطباعة. وفي حين يعمل 219 خريجا في تخصص اللغة الإنجليزية، بنسبة 7.5% من إجمالي المشتغلين حمـــلة هـــذا التخصص في الضفة الغربية، كباعة في المحال التجارية، تعمل 101 خريجة في التخصص ذاته، وبنسبة 5.2% من إجمالي المشتغلات منهن بالضفة الغربية في مجال السكرتاريا والطباعة.

ويلاحـــظ فـــي هـــذا الإطار أنه تبين وجود 315 متعطلا ومتعطلة سبق لهم العمل في الضفة الغربية من خريجي اللغة الإنجـــليزية (منهم 118 أنثى)، حيث سبق لمعظمهم العمل في مهن تتلاءم مع تخصصهم قبل التعطل، ومع ذلك تبين أن 9.1% من المتعطلين الذكور سبق لهم العمل كعمال في التعدين والبناء.

وعـــلى مستوى قطاع غزة، يبدو وضع المشتغلين من خريجي اللغة الإنجليزية أفضل حالا، سيما أن عددهم أقل بكثير مقارنـــة مع الضفة الغربية، حيث بلغ عددهم في قطاع غزة 1,593 خريجا وخريجة (604 منهم إناث)، يعمل 61.9% منهم في مجال التعليم الأساسي والثانوي، وترتفع النسبة بين المشتغلات في هذا المجال لتصل إلى 69.2%.

الشريعة والقانون

أظهـــرت بيانات التعداد عدم قدرة سوق العمل في الضفة الغربية، على وجه الخصوص، على استيعاب جميع خريجي الشريعة والقانون في مهن ذات علاقة بهذا التخصص. فقد تبين أن عدد المشتغلين حملة هذا التخصص، ذكوراً وإناثاً، بـــلغ 2,426 فرداً، يعمل أكثر من ثلثيهم في مهن تتوافق مع طبيعة تخصصهم، على النحو التالي: 21.1% في التعليم الأساســـي والـــرياض، 15.5% فـــي التعـــليم الثانوي، 12.1% متخصصون في الأديان، 9.1% متخصصون دينيون مساعدون، 5.4% مساعدون في التعليم الأساسي. غير أنه يمكن القول إن معظم المتبقين من هؤلاء المشتغلين يعملون فـــي مهنٍ لا علاقة لها بطبيعة تخصصهم، سيما بالنسبة للذكور المشتغلين في الضفة الغربية، الذين يعمل 6.1% منهم باعة في المحال التجارية، و5.6% كعمال في التعدين والبناء.

التجارة

لا تستطيع سوق العمل في قطاع غزة بشكل خاص استيعاب معظم الخريجين من حملة تخصص التجارة في مهن تتلاءم مـــع هذا التخصص، حيث يتبين– على سبيل المثال– أن 12.4% من إجمالي المشتغلين حملة هذا التخصص في قطاع غـــزة الـــبالغ عددهـــم 2,000 فرد، يعملون في مجال خدمات الحماية والحراسة. وترتفع هذه النسبة إلى 13.5% بين الذكور من حملة هذا التخصص، فيما تبلغ نسبة الذين يعملون منهم باعة في المحال التجارية والأسواق 9.9%، إضافة إلى وجـــود نســـب مـــرتفعة من خريجي التجارة المتعطلين في قطاع غزة الذين سبق لهم العمل في مهن لا تتلاءم مع تخصصهم، حيث بلغ عدد هؤلاء المتعطلين 182 متعطلا ومتعطلة (منهم 165 ذكرا). ويلاحظ أن نسبة مرتفعة من المتعطـــلين الذكور بين هؤلاء، وصلت إلى 18.8%، سبق لهم العمل في التعدين والبناء، و6.7% عملوا في مهنة كتبة الحسابات والأرقام، و6.1% عملوا باعة في المحال التجارية.

إدارة الأعمال

تقــدم النســب الــتالية لتوزيع المشتغلين حملة تخصص إدارة الأعمال في الضفة الغربية بعض المؤشرات حول مدى التوافق بين العرض والطلب على هذا التخصص، حيث بلغ عدد هؤلاء المشتغلين من كلا الجنسين 3,383 فرداً، يعمل 12.3% منهم باعة في المحال التجارية والأسواق، و6.9% كتبة حسابات وأرقام، و4.9% في السكرتاريا والطباعة، و 4.4% في خدمات الحماية والحراسة، و 4.3% موظفين مكتبيين آخرين.

وعــند النظر إلى واقع المشتغلين الذكور من حملة تخصص إدارة الأعمال في الضفة الغربية، يتضح أن 14.8% منهم يعملون باعة في المحال التجارية والأسواق، و5.3% في خدمات الحماية والحراسة، و5.3% موظفين مكتبيين آخرين، و4.9% عمال تعدين وبناء.

وعند التدقيق في سمات المتعطلين الذين سبق لهم العمل في الضفة الغربية من حملة تخصص إدارة الأعمال، يتبين أن 12.6% مــنهم عمــلوا فــي مهنة المتخصصين في الأعمال قبل انضمامهم إلى صفوف البطالة، و 9.5% عملوا في السكرتاريا والطباعة، 8.5% عملوا باعة في المحال التجارية، و6.5% عملوا كعمال في التعدين والبناء.

الهندسة المدنية

على صعيد هذا التخصص، لفت الانتباه في نتائج التعداد العام أن 7.2%من المشتغلين الذكور في الضفة الغربية حملة تخصص الهندسة المدنية (البالغ عددهم 1,768 مشتغلاً) يعملون فعلياً في مهنة الباعة في المحال التجارية والأسواق. الأمر الذي يشير إلى أن هناك 128 مهندساً مدنياً في الضفة الغربية يعملون في هذه المهنة فقط، والتي لا تتلاءم مع طبيعة تخصصهم، كما يمكن الافتراض أن هؤلاء الذين أضطروا للعمل كباعة ينتمون إلى الفئات الشابة.

التمريض

عــلى صــعيد تخصص التمريض، أظهرت النتائج أن 80.8% من المشتغلين حملة هذا التخصص في الضفة الغربية وعددهــم 2,312 فــرداً، يعمــلون فــي مهنتين ذات علاقة بتخصصهم كما يلي: 60.6% متخصصون مساعدون في الــتمريض والقــبالة، و 20.2% متخصصــون فــي الــتمريض والقبالة، فيما يعمل 79.5% من المشتغلين حملة هذا التخصص في قطاع غزة (البالغ عددهم 1,726 فرداً) في ذات المهنتين، بواقع 68.4% للأولى، و11.1% للثانية. غير أن الجديــر بالملاحظــة أن 4.5% مــن المشــتغلين حمــلة هذا التخصص في قطاع غزة يعملون في خدمات الحماية والحراســة، سواء لأسباب تتعلق بعدم القدرة على استيعابهم في مهنة التمريض، أو ربما لتدني الرواتب في المهنة، مع مــراعاة أن نســباً أقــل تــتوزع على مهن أخرى لا علاقة لها بالتمريض. وترتفع نسبة العاملين في خدمات الحماية والحراسة بين المشتغلين الذكور من خريجي التمريض إلى 6.8% في قطاع غزة.

وفــي المقابل، هناك 134 متعطلاً من الذكور والإناث (منهم 104 إناث) سبق لهم العمل في الضفة الغربية من خريجي الــتمريض، مــنهم 67.2% عمــلوا سابقاً في مهنة "متخصصون مساعدون في التمريض والقبالة"، و15.7% في مهنة "متخصصون في التمريض والقبالة".

5.4.3 القطاع الاقتصادي

يعتــبر قطاعــا الحكومــة الوطنية والخاص الوطني من أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً لحملة المؤهلات العليا في الأراضــي الفلسطينية، حيث يستوعبان أكثر من ثلاثة أرباع المشتغلين من الفئة المذكورة. فقد أظهرت نتائج التعداد أن 48.1% مــن المشــتغلين مــنهم يعمــلون في قطاع "حكومة وطنية"، و28.3% يعملون في قطاع "خاص وطني"، كما

استوعب القطاع الخاص الأجنبي 8.5% منهم، فيما استوعبت وكالة الغوث 6.2%. وعند توزيعهم حسب الجنس، بقي قطاعا الحكومة الوطنية والخاص الوطني الأكثر استيعاباً لكلا الجنسين، حيث بلغت نسبة الذكور والإناث في هذين القطاعين على التوالي: 45.3%، 56.0% لقطاع الحكومة الوطنية، و30.7%، و21.3% للقطاع الخاص الوطني. وتظهر البيانات استيعاب القطاع الخاص الأجنبي 9.8% من الذكور، و4.6% من الإناث، فيما استوعبت وكالة الغوث 4.8% من الذكور، و10.2% من الإناث.

وعند المقارنة بين المشتغلين من حملة المؤهلات العليا في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القطاعات الأكثر استيعاباً لهم، تبين ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية عن تلك المقابلة لها في قطاع غزة، حيث بلغت 33.1% و 19.2% في كلا المنطقتين على التوالي. وحصل العكس عند مقارنة نسب المشتغلين في قطاع الحكومة الوطنية، حيث بلغت نسبتهم في الضفة الغربية 43.7%، وارتفعت إلى 56.3% في قطاع غزة. ولوحظ، من خلال البيانات، ارتفاع نسبة العاملين من الفئة المذكورة في الضفة الغربية في القطاع الخاص الأجنبي مقارنة مع نسبتهم في قطاع غزة، حيث بلغت 10.3%، 5.0% في كلا المنطقتين على التوالي. أما العاملون في وكالة الغوث، فقد بلغت نسبتهم في الضفة الغربية 3.0% فقط، وارتفعت هذه النسبة في قطاع غزة لتبلغ 12.2%.

وعند توزيع المشتغلين من حملة المؤهلات حسب الجنس والمنطقة، تبين وجود تقارب في استيعاب قطاعي "خاص وطني" و"حكومة وطنية" للذكور في الضفة الغربية، حيث بلغت نسبهم 36.2%، 39.1% على التوالي. كما استوعب قطاع "خاص أجنبي" 12.1% منهم. أما بالنسبة للإناث المشتغلات في نفس المنطقة، فقد عملت 56.2% منهن في قطاع "حكومة وطنية"، و21.0% في قطاع "خاص وطني"، و9.3% في وكالة الغوث.

وفي قطاع غزة، أظهرت النتائج ارتفاع نسبة العاملين من حملة المؤهلات العليا في قطاع "حكومة وطنية" من كلا الجنسين وبنسب متساوية تقريباً، بلغت 56.2%،56.3% للذكور والإناث على التوالي. فيما استوعب قطاع "خاص وطني" 21.0% من الذكور، و13.3% من الإناث، وقطاع وكالة الغوث 9.3% من الذكور، و21.7% من الإناث.

6.4.3 مكان العمل

أظهرت بيانات التعداد أن 75,001 فرداً من حملة المؤهلات العليا يعملون ضمن نفس المحافظة التي يسكنون بها، ويشكلون 70.8% من مجموع العاملين من الفئة المذكورة، وبلغ عدد العاملين في محافظة أخرى 19,910 أفراد بنسبة 18.8%، والعاملون في إسرائيل والمستوطنات 5,905 أفراد بنسبة 5.6%، والعاملون في الخارج 4,795 فرداً بنسبة 4.5%. وقد شكلت نسبة الذكور 70.2% من العاملين في نفس المحافظة، و 78.4% من العاملين في محافظة أخرى، و98.0% من العاملين في إسرائيل والمستوطنات، وأخيراً 84.7% من العاملين في الخارج.

وعند مقارنة نسب العاملين من حملة المؤهلات العليا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل، نلاحظ أن نسبة العاملين في محافظة أخرى في قطاع غزة أعلى من نسبتهم المقابلة في الضفة الغربية، ونورد في ما يلي هذه النسب حسب مكان العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي: ضمن نفس المحافظة (74.1%، 64.5%) في محافظة أخرى (13.9%، 28.0%) إسرائيل والمستوطنات (6.7%، 3.5%) في الخارج (5.0%، 3.6%).

7.4.3 الحالة العملية

يــتوزع حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية حسب حالتهم العملية على النحو التالي: صاحب عمل 5,328، منهم 94.3% ذكور، يعمل لحسابه 7,886، منهم 95.2% ذكور، مستخدم بأجر 91,923، منهم 70.9% ذكور، عضو أسرة بدون أجر 568، منهم 82.9 ذكور، وهناك 271 حالة صنفت تحت فئتي أخرى وغير مبين، منهم 69.0% ذكور.

جدول (5): الفلسطينيون المشتغلون من حملة المؤهلات العليا حسب الحالة العملية والجنس والمنطقة، 1997

الحالة العملية	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
صاحب عمل	7.7	1.3	5.9	4.2	0.6	3.4	6.4	1.1	5.0
يعمل لحسابه	11.2	1.6	8.6	6.7	0.8	5.3	9.6	1.4	7.4
مستخدم بأجر	80.1	96.2	84.6	88.5	98.2	90.8	83.2	96.9	86.7
عضو أسرة	0.8	0.5	0.7	0.3	0.1	0.3	0.6	0.4	0.5
أخرى	0.1	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1
غير مبين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

ويســتنتج مــن جدول (5) أن نسبة المستخدمين بأجر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، حيث بلغت في كل مــنهما على التوالي 90.8% و84.6%، في حين كانت نسب كل من أصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم في الضفة الغربية أعلى من النسب المقابلة لها في قطاع غزة.

8.4.3 النشاط الاقتصادي:

أظهــرت نتائج التعداد أن 32.4% من المشتغلين من حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية يعملون في مجال التعليم، و21.4% يعملون في مجال الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، و10.1% يعملون في الصحة والعمل الاجتماعي، و9.4% يعملون في مجال التجارة والفنادق والمطاعم، و6.8% يعملون في البناء والتشييد، و5.0% يعملون في مجال التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، فيما توزعت النسبة الباقية على فروع المهن الأخرى. وعلى مستوى الجنس في الأراضي الفلسطينية، تبين أن 24.0% من الذكور يعملون في مجال التعليم يليهم العاملون في مجال الإدارة العامــة والدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة 23.8%، ثم العاملون في مجال التجارة والفنادق والمطاعم بنسبة 11.9%. أمــا بالنســبة للإناث، فقد بلغت نسبة العاملات منهن في مجال التعليم 56.3%، تليها نسبة العاملات في مجال الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 15.1%، ثم العاملات في مجال الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة 14.7%.

وعــلى مســتوى المنطقة، أظهرت بيانات التعداد أن ما يقارب ثلث المشتغلين (33.2%) من حملة المؤهلات العليا في الضــفة الغــربية يعمــلون في مجال التعليم، واستوعب نشاط "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري" 16.5% مــن إجمــالي المشتغلين من حملة المؤهلات العليا، يليه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بواقع 9.9%، ثم نشاط الصــحة والعمل الاجتماعي بواقع 9.3%. وعند توزيع المشتغلين من حملة المؤهلات العليا على الأنشطة الاقتصادية حســب الجنس في الضفة الغربية، تظهر نسب الأنشطة الرئيسية المستوعبة للمشتغلين من كلا الجنسين التباين الواضح فــي توجــه كل منهما للعمل في هذه الأنشطة، على سبيل المثال، 56.1% من الإناث حملة المؤهلات العليا يعملن في مجــال التعــليم، بينما انخفضت هذه النسبة إلى أقل من الربع (24.5%)، وهي النسبة الأعلى لكلا الجنسين. وظهر التباين في نوعية وترتيب الأنشطة التالية في استيعاب حملة المؤهلات العليا من كلا الجنسين، بالنسبة للذكور، استوعب

نشـــاط "الإدارة العامـــة والدفـــاع والضـــمان الاجتماعي الإجباري" 17.7%، يليه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بواقع 12.8%، ثم نشاط الإنشاءات بنسبة 10.6%. أما بالنسبة للإناث، فقد حل نشاط الصحة والعمل الاجتماعي ثانياً بنسبة 15.0%، يـــليه نشاط "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري" بواقع 13.2%، ثم نشاط الوساطة المالية بواقع 3.3%.

وفـــي قطـــاع غـــزة، وجد تقارب كبير بين نشاطي التعليم و"الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري" في اســـتيعاب المشـــتغلين من حملة المؤهلات العليا، حيث استوعبا 30.9%، و30.8% على التوالي، وحل نشاط الصحة والعمل الاجتماعي ثالثاً بواقع 11.5%، يليه نشاط تجارة الجملة والتجزئة بواقع 6.4%.

وعـــلى مســـتوى الجـــنس في قطاع غزة، كما هو الحال في الضفة الغربية، تبين وجود تباين واضح كمي ونوعي بين الأنشطة الرئيسة الأكثر استيعاباً للمشتغلين من حملة المؤهلات العليا، فالأنشطة الاقتصادية الأكثر استيعاباً للذكور هي: "الإدارة العامـــة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري" بواقع 34.6%، يليه التعليم بواقع 23.1%، ثم الصحة والعمل الاجـــتماعي بواقـــع 10.3%، فتجارة الجملة والتجزئة بواقع 8.0%. في حين أن الأنشطة الأكثر استيعاباً للإناث هي: التعليم (56.7%)، يليه "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري" (18.1%)، ثم الصحة والعمل الاجتماعي (15.3%)، فالمنظمات والهيئات غير الإقليمية بواقع 2.2%.

وعـــند المقارنـــة بيـــن المشـــتغلين حملة المؤهلات العليا من كلا الجنسين على مستوى المنطقة، يلاحظ تركز غالبية المشتغلين من كلا الجنسين (خاصة الإناث) في قطاع غزة على الأنشطة الأربعة الأكثر استيعاباً لهم المذكورة سابقاً، في حيـــن كـــان تركـــز المشتغلين حملة المؤهلات العليا في الضفة الغربية من كلا الجنسين على الأنشطة الأربعة الأكثر استيعاباً لهم بشكل أقل، فبينما بلغ مجموع نسب كل من الذكور والإناث المشتغلين في هذه الأنشطة 76.0%، و92.3% في قطاع غزة، انخفضت النسبة المقابلة لكلا الجنسين في الضفة الغربية إلى 65.6%، و87.6% وبنفس الترتيب.

5.3 المتعطلون عن العمل

بـــلغ مجمـــوع المتعطـــلين من فئة حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية 14,836 فرداً يشكلون 12.3% من إجمـــالي النشيطين اقتصادياً ضمن هذه الفئة، منهم 10,262 ذكراً بواقع 69.2% من إجمالي المتعطلين، و11.6% من إجمـــالي الذكور النشيطين اقتصادياً. كما بلغ عدد الإناث المتعطلات ضمن الفئة المذكورة 4,574 أنثى يشكلن حوالي 14.2% من الإناث النشيطات اقتصادياً، وحوالي 30.8% من إجمالي المتعطلين.

1.5.3 السمات الجغرافية

أظهرت نتائج التعداد وجود 7,680 متعطلاً من حملة المؤهلات في الضفة الغربية، يشكلون حوالي 51.8% من إجمالي المتعطـــلين حمـــلة المؤهـــلات العـــليا، و10.0% من النشيطين اقتصادياً في هذه المنطقة. وفي قطاع غزة، بلغ عدد المتعطـــلين 7,156 فرداً، يشكلون 48.2% من حجم المتعطلين حملة المؤهلات العليا، وحوالي 16.2% من النشيطين اقتصادياً ضمن الفئة المذكورة في قطاع غزة.

وتتوزع نسب المتعطلين حملة المؤهلات العليا حسب الجنس والمنطقة كما يلي: في الضفة الغربية بلغت نسبة الذكور بين المتعطلين 63.8% والإناث 36.2%. وفي قطاع غزة، بلغت نسبة الذكور المتعطلين 74.9%، فيما بلغت نسبة الإناث 25.1% من إجمالي المتعطلين من حملة دبلوم متوسط فأعلى فيه.

وبينت النتائج، كذلك، أن 8.9% من الذكور النشيطين اقتصادياً في الضفة الغربية هم في عداد المتعطلين، وبلغت النسبة المقابلة لها لدى الإناث حوالي 12.7%. أما في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة المتعطلين الذكور ضمن فئة حملة المؤهلات العليا 15.9% من إجمالي الذكور النشيطين إقتصادياً ضمن الفئة ذاتها، فيما بلغت النسبة المقابلة لها لدى الإناث 17.3%.

2.5.3 الدرجة العلمية

شكل المتعطلون من حملة مؤهلي الدبلوم المتوسط والبكالوريوس غالبية المتعطلين ضمن فئة حملة المؤهلات العليا، وهم كذلك عند توزيع هذه الفئة من المتعطلين حسب الجنس أو حسب المنطقة، مع وجود تباين بين هذه النسب عند إجراء المقارنات سواءً على مستوى الجنس أو المنطقة. هذه النسب موضحة من خلال الجدول (6).

من ناحية أخرى، بلغت نسبة الذكور المتعطلين في الأراضي الفلسطينية من إجمالي المتعطلين لكل مؤهل كما يلي: دبلوم متوسط 63.4%، بكالوريوس 72.9%، دبلوم عالي 84.7%، ماجستير 87.5%، ودكتوراه 95.0%. وبالنسبة للتعطل على مستوى المنطقة والمؤهل العلمي، فقد بلغت نسبة المتعطلين لكل مؤهل علمي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي كما يلي: دبلوم متوسط 10.9%، 15.5%، بكالوريوس 9.5%، 17.6%، دبلوم عالي 9.0%، 12.1% ماجستير 7.5%، 10.6%، والدكتوراه 5.8%، 16.3%.

جدول (6): توزيع نسب المتعطلين من حملة المؤهلات العليا حسب الدرجة والجنس والمنطقة، 1997

المؤهل العلمي	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
دبلوم متوسط	47.6	59.3	51.8	37.7	48.5	40.4	42.5	55.1	46.3
بكالوريوس	45.5	38.5	42.9	57.6	50.6	55.8	51.8	43.2	49.1
دبلوم عالي	0.9	0.4	0.7	1.0	0.3	0.9	1.0	0.4	0.8
ماجستير	4.6	1.6	3.5	2.9	0.5	2.3	3.7	1.2	2.9
دكتوراه	1.4	0.2	1.0	0.8	0.1	0.6	1.1	0.1	0.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

3.5.3 نوع التعطل

بلغ عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل في الأراضي الفلسطينية من حملة المؤهلات العليا 7,740 فرداً، يشكلون 52.2% من مجموع المتعطلين من الفئة المذكورة، من بينهم 74.8% ذكور. وشكل المتعطلون الذين لم يعملوا مسبقاً النسبة الباقية (47.8%)، من بينهم 63.0% ذكور. وفي الضفة الغربية، بلغ عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل من حملة المؤهلات العليا 4,461 فرداً، يشكلون 58.1% من حجم المتعطلين حملة المؤهلات العليا فيها، من بينهم 70.2% ذكور. أما المتعطلون الذين لم يعملوا مسبقاً في الضفة الغربية فبلغ عددهم 3,219 فرداً، حيث بلغت نسبتهم 41.9%، فيما شكل الذكور 55.0% منهم.

أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل ضمن فئة حملة المؤهلات العليا 3,279 فرداً، يشكلون 45.8% من مجموع المتعطلين حملة دبلوم متوسط فأعلى في قطاع غزة، كما شكل الذكور 81.1% من إجمالي المتعطلين الذين سبق لهم العمل. أما بالنسبة للمتعطلين الذين لم يعملوا مسبقاً في قطاع غزة، فقد بلغ عددهم 3,877 فرداً، يشكلون 54.2% من مجموع المتعطلين من حملة المؤهلات فيه، كما بلغت نسبة الذكور بينهم 69.7%.

ويظهر الشكل التالي مقارنة بين نسب نوع التعطل لكل من الجنسين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يبين وجود تقارب بين نسب نوعي التعطل لدى الإناث المتعطلات في الضفة الغربية، وتباعد لهذه النسب لدى الذكور للمنطقة ذاتها. كما يظهر الشكل وضعاً معكوساً لهذه النسب في قطاع غزة، حيث تتقارب نسب نوعي التعطل لدى الذكور وتتباعد لدى الإناث.

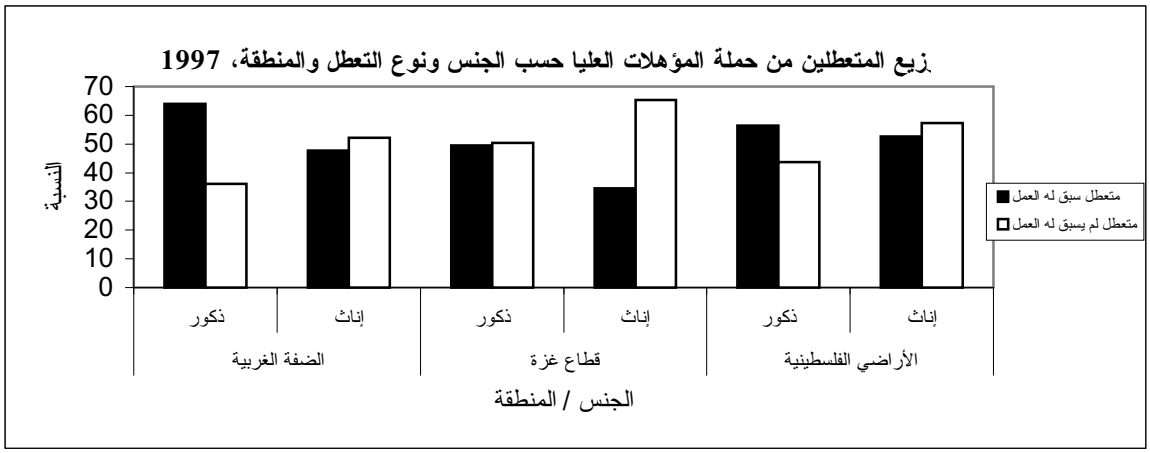

4.5.3 التخصص

يستنتج من بيانات التعداد أن النسبة الأعلى بين المتعطلين من حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية من حملة تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية والفنون الجميلة حيث بلغت 36.6%، يليها المتخصصون في العلوم التجارية والإدارية بنسبة 16.6%، ثم المتخصصون في الهندسة والزراعة بنسبة 12.5%. كما يلاحظ، كذلك، أن حوالي نصف الإناث المتعطلات متخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية والفنون الجميلة، حيث بلغت نسبتهن 49.0%، ويلاحظ هنا أن نسب المتعطلات في كل من "علوم تجارية وإدارية"، "علوم طبية وصحية"، و"علوم طبيعية ورياضيات وحاسوب" متقاربة، حيث بلغت على التوالي 15.1%، 12.2%، 11.4%. وبقيت نسبة التعطل في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية والفنون الجميلة الأعلى لدى الذكور، حيث بلغت 31.2%، يليها نسبتهم في التخصصات التجارية والإدارية بواقع 17.2%، ثم نسبتهم في التخصصات الهندسية والزراعية التي بلغت 16.9%.

ويعطي جدول (7) التخصصات التي ينتمي اليها العدد الأكبر من المتعطلين، حيث لا تقل نسبة المتعطلين في هذه التخصصات مجتمعة عن 85% من إجمالي المتعطلين، سواءً كان ذلك من حيث الجنس أو من حيث المنطقة، كما يمكن المقارنة بين هذه النسب على التخصص الواحد سواءً على مستوى الجنس أو المنطقة أو كلاهما معاً.

جدول (7): توزيع نسب المتعطلين من حملة المؤهلات العليا في التخصصات الرئيسية حسب الجنس والمنطقة، 1997

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
علوم تربوية،انسانية، اجتماعية، فنون	28.5	46.0	35.0	33.5	53.7	38.6
علوم تجارية وإدارية	21.3	18.1	20.2	13.5	10.4	12.7
علوم طبيعية، رياضيات، حاسوب	7.5	8.5	7.8	11.3	16.0	12.5
علوم طبية وصحية	8.9	12.8	10.3	13.2	11.2	12.7
علوم هندسية وزراعية	19.1	3.7	13.6	14.7	1.9	11.4
المجموع	**85.3**	**89.1**	**86.9**	**86.2**	**93.2**	**87.9**

5.5.3 بلد التخرج

أظهرت بيانات التعداد أن أكثر من نصف المتعطلين من حملة المؤهلات في الأراضي الفلسطينية من خريجي الجامعات والمعاهد الفلسطينية، حيث بلغت نسبتهم 52.1%، فيما بلغت نسبة المتعطلين من خريجي الجامعات العربية 37.1%، ومن جامعات الدول غير العربية 10.7%. وعلى مستوى الجنس، كانت نسب المتعطلين الذكور من الجامعات والمعاهد الفلسطينية ومن جامعات ومعاهد الدول العربية متقاربة، حيث بلغت على التوالي 45.0%، 41.7%. وبالنسبة للإناث المتعطلات، فإن أكثر من الثلثين (68.2%) منهن من خريجات الجامعات والمعاهد الفلسطينية، فيما بلغت نسبة المتعطلات من خريجات الدول العربية 28.2%.

وبالنظر إلى نوع التعطل بين هؤلاء الخريجين، تبين وجود تقارب بين نسبتي المتعطلين خريجي الكليات الفلسطينية وخريجي الدول العربية ضمن فئة الذين سبق لهم العمل، حيث بلغت النسب 46.3%، 45.1% على التوالي. بينما وجد فارق كبير بين النسبتين المقابلتين لهما ضمن فئة المتعطلين الذين لم يعملوا مسبقاً، حيث زادت أعداد المتعطلين الذين لم يعملوا مسبقاً من خريجي الكليات الفلسطينية عن أعداد المتعطلين لفئة التعطل ذاتها من خريجي الدول العربية، حيث كانت النسب 58.5%، 28.3% على التوالي. كما لوحظ ارتفاع نسبة المتعطلين الذين لم يعملوا مسبقاً من خريجي دول أوروبا الشرقية مقارنة مع النسبة ذاتها للذين عملوا مسبقاً، حيث بلغت 6.0% و2.0% من إجمالي المتعطلين الذين لم يعملوا مسبقاً والذين عملوا مسبقاً على التوالي.

ويتضمن الشكل التالي مقارنة على مستويي الجنس والمنطقة للمتعطلين حملة المؤهلات العليا، حيث يتضح أن حوالي 70% من الإناث المتعطلات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من خريجات الكليات الفلسطينية، فيما يوجد تقارب بين المتعطلين الذكور خريجي الكليات الفلسطينية والدول العربية في كلا المنطقتين. ويبين الشكل، كذلك، أن نسب كلا الجنسين من المتعطلين خريجي الدول غير العربية في الضفة الغربية أعلى من تلك المقابلة لها في قطاع غزة.

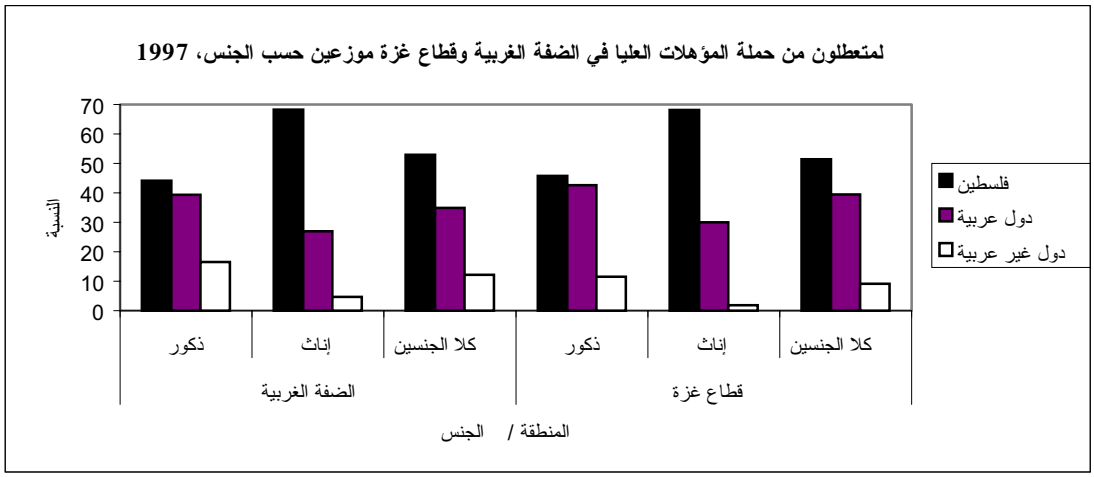

6.3 آفاق تطور العرض والطلب

ممـــا سبق، يتبين أن الحاصلين على مؤهلات عليا في نهاية العام 1997 يتوزعون حسب العلاقة بقوة العمل إلـــى 17.9% خارج قوة العمل، 10.1% متعطلون، والمشتغلون منهم يشكلون النسبة الباقية ومقدارها 72.1 %، أي انـــه يوجد حوالي 28% من حملة المؤهلات العليا بدون عمل، سواءً كانوا لا يرغبون به أو يرغبون بـــه ولـــم يســـتطيعوا الحصـــول علـــيه، والذين يعملون منهم ليس بالضرورة انهم يعملون بمهن تتناسب مع التخصصـــات التـــي درسوها. والسؤال المطروح هو: هل نسبة الداخلين إلى سوق العمل من حملة المؤهلات العليا في السنوات التالية للتعداد هي ذاتها أو قريبة منها للسنوات السابقة له؟. يشير "كتاب فلسطين الإحصائي الســـنوي رقـــم (1)" إلى تضاعف أعداد الطلبة في الجامعات، تحديداً، في الأراضي الفلسطينية منذ بداية قيام الســـلطة الفلســـطينية في العام 1994 ولغاية العام 2000، حيث قفز عددهم في الجامعات من 29,380 طالباً وطالـــبة فـــي العـــام 1995/1994 إلى 65,968 طالباً وطالبة في العام 2000/1999، وارتفع عددهم بشكل طفـــيف في كليات المجتمع من 4,110 في العام 1995/1994 إلى 5,157 في العام 2000/1999. أي أن أعداد الطلبة الفلسطينيين المتواجدين على مقاعد الدراسة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية فقط خلال العام 2000/1999 يعادل 48.4% من إجمالي عدد الخريجين حملة المؤهلات العليا حتى نهاية العام 1997، وهـــذه النسبة سترتفع، بالتأكيد، عند إضافة أعداد الطلبة من الأراضي الفلسطينية الملتحقين في التعليم العالي في الخارج (في الدول العربية وغير العربية).

وبـــناءً علـــى معطـــيات الخريجين وعلاقتهم بسوق العمل من بيانات التعداد، ومحدودية العرض على هؤلاء الخريجين والوضع الاقتصادي والسياسي السائد في الأراضي الفلسطينية، فمن المتوقع، إذا بقي الحال على ما هو عليه، ارتفاع واضح في نسب العاطلين عن العمل بين الخريجين، إضافة إلى ازدياد أعداد المشتغلين منهم بغير تخصصاتهم.

ويمكـــن القـــول، فـــي هذا المجال، إنه يصعب حتى الآن التحديد الدقيق لحجم واتجاهات الطلب على الأيدي العاملـــة في سوق العمل المحلية، سيما من الخريجين حملة المؤهلات العليا، في ظل غياب البرامج والآليات اللازمـــة لقياس مدى توافق العرض من الخريجين على الطلب على التخصصات المختلفة، رغم إقرار جميع الدراســـات والبـــيانات المتوفرة بوجود خلل كبير على هذا الصعيد، يتمثل أحد جوانبه في الزيادة الكبيرة التي طـــرأت علـــى أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي المحلية التي تنافست فيما بينها في زيادة وتوسيع عدد وأنواع برامج التخصصات التي تعتمدها دون أي تنسيق

يذكر، فيما يتمثل جانب آخر من هذا الخلل في تدني القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص في ظل أجواء عدم الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية. وقد أظهرت دراسة مسحية أشرفت عليها وزارة العمل[24] بالاستناد إلى عينة عشوائية للمنشآت تم اختيارها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن نحو ثلثي المنشسآت الخاصة (66%) لم تقم بتوظيف أي عامل جديد خلال العام 1996، فيما قامت باقي المنشآت (34%) بتوظيف أعداد متفاوتة من العاملين، لم يتجاوز في غالبيتها 3 أشخاص فقط. كما تبين أن الحركة التشغيلية في المنشآت تركزت في قطاع الخدمات، حيث بلغ صافي الزيادة الكلية للتوظيف في هذا القطاع 32%، ولم تظهر القطاعات الأخرى أي حركة تشغيلية تذكر. في حين أظهرت الدراسة أن التوظيف الكامل للطاقة الانتاجية للمنشآت التي شملها المسح الميداني من شأنه توفير أعداد كبيرة من فرص العمل الجديدة. كما أظهرت الدراسة أن نحو نصف هذه المنشآت لديها نية للتوسع، وأنها تحتاج لتحقيق ذلك إلى ثلاث فئات أساسية من قوة العمل، هي بالترتيب حسب الأولوية لدى القائمين على هذه المنشآت: عمال مهرة، خبرات فنية متخصصة (هندسة، كمبيوتر،...،الخ)، ثم خبرات عالية التأهيل (محامون، أطباء،...،الخ)، وخبرات إدارية. وفي حين اعتبر القائمون على المنشآت أن العمال غير المهرة يشكلون الفائض الرئيسي في سوق العمل، تبين أن هذه المنشآت تجد صعوبات في الحصول على حاجتها من العمال المهرة والخبرات الفنية المتخصصة، يليها مجال التخصصات الأكاديمية وذات التأهيل العالي، ثم مجال المهارات الإدارية.

الفصل الرابع

استخلاصات وآليات مقترحة

1.4 الواقع والتحديات

ستبقى تنمية الموارد البشرية تحتل مركز الصدارة ضمن أولويات التنمية الفلسطينية لسنوات طويلة مقبلة، في ضوء محدودية الموارد الطبيعية، وصغر مساحة فلسطين، والأعباء الناجمة عن الاحتلال، وارتفاع معدل الخصوبة في المجتمع الفلسطيني الذي يتميز بكونه مجتمعاً فتياً.

وتعني تنمية الموارد البشرية، من الناحية الجوهرية، الاستثمار في "الإنسان"، أي تنمية أوضاع السكان الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية عموماً، بما يمكنهم من المشاركة بصورة أكبر، وأكثر فعالية، في عملية التنمية، مع ضمان انتفاعهم بشكل أكبر من محتوى وآفاق تلك العملية.

ورغم أن مثل هذا الاستثمار يستغرق وقتاً طويلاً، إلا أنه لا تبدو هناك خيارات أخرى متاحة أمام المجتمع الفلسطيني سوى التركيز على بناء القدرات الوطنية من خلال التنمية البشرية المستديمة، التي تعطي الأولوية للفقراء، وللمساواة بين الجنسين، وضرورة ارتباط النمو الاقتصادي بتحقيق توزيع متكافئ لأرباحه يضمن توفير فرص عمل مستديمة، وظروف معيشية وصحية واجتماعية سليمة.

وتحظى العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية بأهمية بالغة، سيما في ظل السمات السكانية والديمغرافية في المجتمع الفلسطيني، الذي يتميز بخصائص تشكل بحد ذاتها تحديات بارزة تتطلب مواجهتها مقدرات ربما تفوق المتاح في الفترة المنظورة. ويمكن تلخيص أبرز هذه الخصائص / التحديات بالنقاط التالية:

- التحدي السكاني، الذي يتمثل بتوفر ثروة بشرية، ولكن بدون توفر المقومات اللازمة لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي كفيل بتحقيق الاستثمار الأمثل في هذه الثروة البشرية، بمعزل عن المساعدات الخارجية. ويتنجم هذا التحدي عن المعطيات والتقديرات السكانية التي تشير إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع سيرتفع من 2.9 مليون نسمة عام 1997، إلى 4.9 مليون نسمة عام 2010، ثم إلى 7.4 مليون نسمة عام 2025، حيث سيتواصل ارتفاع معدل الخصوبة رغم توقع انخفاضه ببطء مع الزمن.
- صغر سن السكان الفلسطينيين عموماً، أو ما يسمى بخاصية المجتمع الفتي في ظل ارتفاع معدل الخصوبة، واستمرار معضلة الزواج المبكر. ويترتب على ذلك ارتفاع كبير في نسبة السكان في عمر الإلتحاق بالتعليم المدرسي، أي بين 5–19 عاماً. ويتبين من نتائج التعداد العام أن نسبة السكان في هذا العمر وصلت إلى نحو 39% من إجمالي عدد السكان الفلسطينيين نهاية العام 1997، فيما لا تشير التقديرات المستقبلية إلى أن تغيراً ذا شأن كبير سيطرأ على هذه النسبة خلال ربع القرن المقبل. ويعني ذلك، توقع استمرار الأعباء التي يواجهها المجتمع الفلسطيني لسنوات مقبلة في اتجاهين: الأول، تزايد معدلات الإلتحاق بالتعليم المدرسي والتعليم العالي. والثاني، استمرار ارتفاع معدل نمو القوى العاملة في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني.
- التحدي الكمي والنوعي المتعلق بنظام التعليم، حيث يعني استمرار ارتفاع الخصوبة وصغر سن السكان وتحسن نسب الإلتحاق بالتعليم، إضافة أعباء ضخمة مترتبة على ضرورة توفير الموارد اللازمة لتعليم النسبة المرتفعة من السكان في سن الإلتحاق بالتعليم بمراحله المختلفة من جهة، حيث تضاعف عدد الطلبة في التعليم

العـــام فـــي الضـــفة والقطاع أكثر من مرة منذ العام 1967، ويتوقع أن يصل عددهم إلى نحو 1.5 مليون طالب وطالـــبة خلال عقد من الزمن. كما شهد التعليم العالي توسعاً في اتجاهين: زيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي المحلية، وارتفاع كبير في أعداد الملتحقين بها والمتخرجين منها.

ومن جهة أخرى، يعتبر التعليم استثماراً مجتمعياً في الثروة البشرية، الأمر الذي يتطلب توفير موارد ضخمة وبذل جهود هائلة لتطوير محتوى التعليم من خلال بناء نظام تربوي حديث يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. وربما أمكن القول أن الخطر الذي يواجه هذه العملية يتمثل في جانب رئيسي منه في ضعف الموارد المتاحة لدى السلطة الوطنية، والأزمة المالية الخانقة لدى مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي يهدد بإمكانية أن يطغى تركيز الإنفاق على استيعاب الأعداد المتزايدة سنوياً من الطلبة الملتحقين بالتعليم العام والعالي على الإنفاق الموجه نحو تطوير محتوى ومخرجات النظام التعليمي. أي أن يتواصل منحى التزايد الكمي في أعداد المتعلمين على حساب نوعية وجودة التعليم. وإذا كان من الصعب وضع محددات لفرص الإلتحاق بالتعليم المدرسي الإلزامي، فإن التركيز على تحسين مخرجات هذا التعليم إنما يعني في الواقع تحسين مدخلات التعليم العالي، الذي يمكن كذلك التدخل من أجل تحديد نسب ومعايير القبول فيه، وطبيعة التخصصات والبرامج التي يقدمها، بما يطور في نهاية المطاف مخرجات التعليم العالي، خصوصاً في ضوء عدم توافق عدد من التخصصات مع احتياجات سوق العمل المحلية.

- ضعف بنية الاقتصاد المحلي، وما يترتب على ذلك من ضعف في القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطينية، خصوصاً مع انحسار فرص العمل المتاحة أمام قوة العمل الفلسطينية في الأسواق الخارجية، وازدياد التوجه للحصـــول عـــلى فرص عمل في السوق المحلية، وكذلك تزايد أعداد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. ويتأثر الطلب على العمل في الأراضي الفلسطينية بعدد من المحددات، كحجم الانتاج والاستخدام ومســـتوى الأجور في كل من القطاعات الاقتصادية، في حين يتواصل النمو في عرض العمل بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، في ظل التغيرات الناجمة عن نوعية عرض العمل مع تزايد أعداد المتعلمين واستمرار التدني القائم في مستوى نوعية التعليم ومهارات المتعلمين.

2.4 سمات أساسية

1.2.4 التعليم العالي والعلاقة بسوق العمل

- أظهرت نتائج التعداد وجود تباين في التوزيع العام لحملة المؤهلات العليا بين الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس، حيث أظهرت أن أكثر من 60% من الإناث حملة المؤهلات العليا من حملة الدبلوم المتوسط (60.4% في الضفة، و62.4% في القطاع)، فيما انخفضت نسب الذكور المقابلة لها إلى 44.7% في الضفة و37.3% في القطاع. وبشكل عام، يمكن القول إن التباين في مدى التحصيل العلمي وطبيعة المؤهلات العليا بين الذكور والإناث، يرتبط إلى حد بعيد بالتقاليد المجتمعية وسن الزواج المبكر لدى الإناث، وطبيعة التوجه نحو تعليم الإناث، سواءً من حيث نظرة المجتمع إلى حاجة الإناث، أصلاً، لتعليم أعلى كلما تقدمن بالعمر واقتربن من سن الزواج الشائع، أو الدرجات العلمية التي يتاح للمرأة الحصول عليها، وطبيعة فرص العمل المتاحةأمام الإناث، سيما في ظل الأعباء المجتمعية التي تضاف على كاهل المرأة المتزوجة، من الزوج، والأعباء الأسرية التقليدية عموماً، وارتفاع معدل الخصوبة، إضافة إلى الخلل القائم في مدى مساواة النظام التعليمي بين الذكور والإناث.

- تـــبرز هذه الدراسة، استناداً إلى نتائج التعداد، عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل، وذلك في ظل ضعف حساسية نظام التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل المحلية، وهي مشكلة ذات "طابع تاريخي"، إذا جـــاز التعبير، وتكمن أساساً في طبيعة تطور مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، والذي اتسم بالسرعة، والارتجـــال في أحيان أخرى، وعدم التنسيق، مما أدى إلى نشوء ازدواجية في برامج الجامعات أثرت كذلك عـــلى الأوضاع المالية للعديد من مؤسسات التعليم العالي، خصوصاً من حيث مدى جدوى الكلفة الاستثمارية والتشغيلية العالية المترتبة على استحداث التخصصات وفتح الكليات الجديدة في الجامعات.
- ارتفاع نسبة الذكور الحاصلين على مؤهلات عليا إلى الإناث في الريف بشكل واضح عن نسبتيهم في الحضر والمخيمات، فمقابل كل 100 أنثى حاصلة على مؤهل عالٍ وجد 238.2 ذكر في الريف، 153.8 ذكر في المخيمات، و157.8 ذكر في الحضر. على مستوى المنطقة، ارتفعت النسبة المذكورة في قطاع غزة (183.2%) عنها في الضفة الغربية (166.3%).
- ازدياد واضح في نسبة الذكور الحاصلين على مؤهلات عليا مقارنة مع الإناث مع التقدم في الفئات العمرية في كـــل مـــن الضفة الغربية وقطاع غزة، فبينما كانت هذه النسبة 51.9%، 53.8% للفئة العمرية "أقل من 30 عاماً" في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، ارتفعت لتصل 81.2%، 89.9% للفئة العمرية "60 عاماً فأكثر" في المنطقتين وبنفس الترتيب.
- تتناســـب نسبة الجنس بين المشتغلين حملة المؤهلات العليا عكسياً مع المؤهل، بمعنى انه كلما ازداد التحصيل العـــلمي انخفـــض عـــدد الإناث المشتغلات مقابل الذكور، وتتسع الفجوة بين الجنسين بشكل أكبر لدى حملة مؤهلي الماجستير والدكتوراه في قطاع غزة، حيث ارتفع عدد المشتغلين الذكور مقابل كل 100 أنثى مشتغلة من 209.9 لمؤهل الدبلوم المتوسط إلى 1147.3 لمؤهل الماجستير و2663.2 لمؤهل الدكتوراه. الأمر الذي يســـتدعي بـــذل الجهـــود لتضـــييق هذه الفجوة من خلال تشجيع الإناث على الالتحاق بالتعليم العالي، سيما برنامجي الماجستير والدكتوراه وفي مختلف التخصصات.
- من جهة أخرى، تتضح أهمية التعليم العالي في توسيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي عموماً، إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع نسبة العاملات بأجر من حملة المؤهلات العليا المشتغلات (96.9%)، مقابل 0.5% فقط لـــلعاملات منهن لدى الأسرة بدون أجر. وتتضح هذه الأهمية بشكل أكبر عند مقارنة نسبة الإناث إلى الذكور مـــن حمـــلة المؤهـــلات العـــليا ضمن فئة النشيطين اقتصادياً مع النسبة المقابلة لها بين الجنسين ضمن فئة النشيطين اقتصادياً للذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر، حيث بلغت 275 ذكراً لكل 100 أنثى في الحالة الأولى وارتفعت إلى 826 ذكراً مقابل كل 100 أنثى في الحالة الثانية.
- على صعيد النشاط الاقتصادي للمشتغلين من حملة المؤهلات العليا، أظهرت نتائج التعداد أن أكثر من نصف المشتغلين تم استيعابهم في نشاطين اقتصاديين فقط، هما التعليم (32.4%)، والإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (21.4%). وتبرز هنا قضية توجه الإناث، تحديداً، للعمل في نشاط التعليم بشكل رئيسي، حيث يعمل 56.2% منهن في هذا النشاط (بنسب متقاربة في كل من الضفة والقطاع)، فيما استوعب كل من نشاطي "الصحة والعمل الاجتماعي" و "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" حوالي 15% لكل منهما.
- أظهرت النتائج محدودية قدرة القطاع الخاص في قطاع غزة على استيعاب حملة المؤهلات العليا مقارنة مع الضفة الغربية، فبينما استوعب القطاع الخاص ثلث المشتغلين من حملة المؤهلات العليا في الضفة الغربية، انخفض اسيعابه في قطاع غزة إلى أقل من خمس المشتغلين. وهنا يظهر العبء الواقع على كاهل السلطة الفلسطينية في استيعاب حملة المؤهلات العليا في مؤسساتها المختلفة (بغض النظر عن وجود شواغر لهم من

عدم وجودها، وعن مدى ملاءمة هذه الشواغر في حال وجودها مع تخصصاتهم)، حيث أظهرت النتائج استيعاب قطاع "حكومة وطنية" لحوالي 48% من المشتغلين حملة المؤهلات العليا بواقع 43.7% في الضفة و56.3% في القطاع.

- بلغت نسبة التعطل بين حملة المؤهلات العليا في الأراضي الفلسطينية 12.3%، فيما بلغت نسبة حملة المؤهلات العليا بين المتعطلين (ضمن فئة العمر 15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية 14.3%. أما نسبة المتعطلين حملة المؤهلات العليا الذين لم يعملوا مسبقاً فبلغت 47.8% من مجموع المتعطلين حملة المؤهلات العليا.
- عند المقارنة بين نسب المتعطلين في مؤهلي الدبلوم المتوسط والبكالوريوس (بصفتهما يضمان غالبية حملة المؤهلات العليا) على مستوى الجنس والمنطقة، يلاحظ وجود فارق واضح على المستويين، حيث بلغت نسب المؤهلين وبنفس الترتيب كما يلي: ذكور/ضفة (47.6%، و45.5%)، إناث/ضفة (59.3%، و38.5%)، ذكور/قطاع (37.7%، و57.6%)، إناث/قطاع (48.5%، و50.6%).
- تبرز في قطاع غزة بوضوح مشكلة عدم توافق العرض من الخريجين مع احتياجات الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل من التخصصات المختلفة، حيث يتم سنوياً تخريج أعداد كبيرة من الطلبة في تخصصات يتدنى كثيراً الطلب عليها في سوق العمل، الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم سياسة التعليم العالي باتجاه تضييق الفجوة القائمة بين العرض والطلب. وفي هذا السياق، يشار إلى أن 28.0% من المتعطلين متخصصون في العلوم الإنسانية، مقابل 17.7% في الضفة على سبيل المثال.
- ترتفع نسبة العاطلين عن العمل على مستوى الأراضي الفلسطينية في أوساط المتخصصين في العلوم الإنسانية والعلوم التجارية، ومن ثم المتخصصين في العلوم الهندسية والعلوم الطبية والصحية، فيما تنخفض هذه النسبة للمتعطلين في تخصصات الرياضيات والكمبيوتر، وكذلك في "الحرف والمهن والصناعات" والعلوم المعمارية وتخطيط المدن.
- يزداد الطلب في سوق العمل على خريجي البلدان الغربية (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية)، حيث بلغت نسبة المتعطلين بينهم 8.3%، فيما بلغت هذه النسبة بين خريجي الجامعات والمعاهد الفلسطينية 9.7%، و 10.5% لخريجي الدول العربية، و11.7% للخريجين من باقي دول العالم. علماً بأن هذه النسبة احتسبت بناءً على أعداد الخريجين وليس النشيطين اقتصادياً منهم.

2.2.4 المتعطلون عن العمل

- تشير نتائج التعداد إلى أن 17.9% من إجمالي النشيطين اقتصادياً ذوي الفئة العمرية 10 سنوات فأكثر في الأراضي الفلسطينية متعطلون عن العمل، تتوزع نسبتهم حسب الجنس بواقع 17.5% للذكور، و20.8% للإناث. من ناحية أخرى، أظهرت البيانات أن 24.2% (24.1% للذكور، و25.4% للإناث) من السكان النشيطين اقتصادياً في قطاع غزة يعتبرون في عداد العاطلين عن العمل، فيما انخفضت النسبة المقابلة لها في الضفة الغربية إلى 14.7% بواقع 14.1% للذكور و19.2% للإناث.
- 54.7% من الذكور المتعطلين و62.4% من الإناث المتعطلات في الأراضي الفلسطينية تقل أعمارهم عن 30 عاماً، تتوزع هذه النسب في الضفة والقطاع على التوالي كما يلي: ذكور (52.8%، و56.6%)، إناث (60.3%، و 67.2%).

- تظهـــر الـــبيانات أن أكثر من ثلاثة أرباع المتعطلين الذكور في الأراضي الفلسطينية ذوو مستوى تعليمي لم يـــتجاوز المرحـــلة الإعدادية، فيما انخفضت النسبة المقابلة لها لدى الإناث إلى أقل من النصف، حيث يعود الســـبب في هذا الإنخفاض إلى انخفاض نسبة الإناث المتعطلات اللواتي أنهين المرحلة الإعدادية على الأكثر إلى 32.9% فقط من إجمالي الإناث المتعطلات في القطاع. والجدير بالقول، هنا، أن نسبة الإناث المتعطلات حمـــلة المؤهـــلات العـــليا في قطاع بلغت 43.8% من إجمالي الإناث المتعطلات في القطاع، فيما انخفضت النسبة المقابلة لهن في الضفة الغربية إلى 29.6%.
- حوالي 55% من الذكور المتعطلين في الأراضي الفلسطينية متزوجون، أي أنهم مسؤولون مادياً عن زوجات وأطفـــال، مما يستدعي مساعدتهم في إيجاد فرص عمل مناسبة لهم أو تأهيلهم مهنياً بشكل يحسن فرصهم في الحصول على عمل.
- حوالـــي 60% مـــن المتعطلين الذين سبق لهم العمل في الأراضي الفلسطينية عملوا في المهن الأولية أو في الحـــرف ومـــا إليها من مهن، مما يعني أن غالبية المتعطلين الذين سبق لهم العمل في الأراضي الفلسطينية عملوا في مهن ليست بحاجة إلى مؤهلات عليا. ويلاحظ هنا وجود اختلاف واضح في طبيعة المهن الرئيسية التي عمل بها المتعطلون من الجنسين، فبينما عمل 62.6% من الذكور المتعطلين في المهنتين السابقتين، نجد أن نصـــف الإنـــاث المـــتعطلات قد عملن في مهن تحتاج إلى مؤهلات عليا كمهن "الفنيون والمتخصصون المساعدون" و"المشرعون وموظفو الإدارة العليا" وغيرها.

3.2.4 العاملون في إسرائيل

- حسب نتائج التعداد في نهاية العام 1997، بلغ عدد العاملين في إسرائيل 95066 عاملاً يشكلون حوالي خمس المشتغلين في الأراضي الفلسطينية، غالبيتهم (98.5%) من الذكور. وزادت نسبة العاملين من الضفة عن ثلاثة أرباع إجمالي العاملين في إسرائيل، غالبيتهم يعملون بشكل غير نظامي، فيما يعمل غالبية العاملين من قطاع غزة في إسرائيل بشكل نظامي.
- ظهـــر تـــباين واضح في التوزيع العمري بين العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية ومن قطاع غزة بسبب الشـــروط والإجراءات المتخذة من قبل السلطات الإسرائيلية تجاه العاملين الفلسطينيين وكيفية تطبيقها في كلا المنطقتين. على سبيل المثال، بينما وصلت نسبة العاملين الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً من الضفة الغربية فـــي إسرائيل إلى حوالي ثلث إجمالي عددهم من المنطقة المذكورة، انخفضت النسبة المقابلة لها للعاملين من قطاع غزة في إسرائيل إلى 2.7% فقط.
- يلاحـــظ أن غالبية العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل هم ذوو مستوى تعليمي منخفض لم يزد عن المستوى الإعدادي، حيث بلغت نسبتهم 80% (81.2% في الضفة و76.0% في القطاع) من إجمالي العاملين في إسرائيل.
- أكـــثر من 60% (58.4% الضفة، و66.8% القطاع) من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل يعملون في المهن الأولية، و 28.7% (29.6% الضفة، 25.8%) منهم يعملون في الحرف وما إليها من مهن.
- أكثر من ثلثي العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (68.0%) يعملون في مجال الإنشاءات، يتوزعون بواقع 68.9 % من الضفة الغربية و64.9% من قطاع غزة.

3.4 توصيات

يتطـــلب تحقق التوافق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل وضع وتنفيذ سياسات وآليات تربط ما بين أهـــداف ومخـــرجات نظـــام التعليم والتدريب وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبضمنها احتياجات سوق العمل المحلية، وذلك من خلال اعتماد استراتيجية تهدف إلى إعادة هيكلية نظام التعليم والتدريب التقني والمهني، بحيث يصبح كفؤاً وفعالاً ومرتبطاً باحتياجات السوق المحلية، وبما يضمن تحقيق العدل والمساواة، وهو الأمر الذي يتطلب اتباع عدد مـــن السياســـات والإجراءات القابلة للتنفيذ في ظروف الوضع الفلسطيني لمعالجة الاختلالات القائمة بين طرفي معادلة العرض والطلب على التخصصات في سوق العمل المحلية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: العرض من خريجي التخصصات

1. وضـــع ضوابط ومعايير أكاديمية موجهة لتحسين نوعية التعليم العالي في فلسطين، وضبط التوسع السريع في حجم جهاز التعليم العالي، تستند إلى تخطيط شمولي يستجيب لحاجات المجتمع المحلي بصورة رئيسية، بعيداً عـــن ضـــغوط المنافسة على زيادة أعداد الملتحقين بالجامعات على حساب شروط القبول، وكذلك على زيادة عـــدد التخصصـــات، وبحيـــث تلـــتزم مؤسسات التعليم العالي بأنظمة وضوابط لا يسمح بموجبها لأي منها باستحداث كليات أو تخصصات جديدة بدون ترخيص مسبق من وزارة التعليم العالي.
2. ربـــط عمـــلية تخطيط التعليم العالي وتخصصاته باحتياجات سوق العمل المحلية، من خلال المتابعة الدورية للمـــتغيرات في الطاقة الاستيعابية للخريجين في سوق العمل، بما يؤدي إلى تحجيم الإقبال على التخصصات الـــتي تعرض فائضاً كبيراً عن حاجة السوق المحلية من الخريجين، وتشجيعه فيما يتعلق بالتخصصات التي يوجـــد طلب على خريجيها، وكذلك استحداث فروع وبرامج تدريسية وتدريبية تهدف إلى إكساب الطلبة أثناء دراستهم مهارات جديدة تتوافق مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل المحلية.
3. اعـــتماد آليـــات تنســـيق بين مؤسسات التعليم العالي والمنشآت الاقتصادية المعنية باستيعاب الخريجين حسب تخصصـــاتهم المختلفة، بما يمكن من التعرف على طبيعة المهارات التي تحتاجها هذه المنشآت، بما في ذلك المهـــارات الإضافية للتخصص، كاللغات واستخدام الحاسوب وإعداد التقارير والمهارات القيادية والعمل مع الآخرين، الأمر الذي يساعد مؤسسات التعليم العالي على تكييف وتطوير برامجها الدراسية والتدريبية لتتلاءم مع هذه الاحتياجات من المهارات، التي تساعد بدورها الخريجين على الانخراط في سوق العمل المحلية، أو احتفاظ المشتغلين منهم بعملهم. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ملحة لمؤسسات التعليم العالي للتعرف على تقييم الجهـــات المســـؤولة في المنشآت لأداء الخريجين العاملين فيها، وآفاق واتجاهات التوسع المتوقع مستقبلاً في الطاقـــة الاســـتيعابية لهذه المنشآت، سيما من حيث الكم والنوع بالنسبة للخريجين من التخصصات المختلفة. ويكتســـب ذلك أهمية فائقة في ضوء معاناة نسبة كبيرة من المنشآت من نقص في الأيدي العاملة المؤهلة في تخصصات يوجد وفرة من خريجيها، غير أن مهاراتهم لا تلبي احتياجات هذه المنشآت.
4. إعـــادة الـــنظر فـــي خطـــط الجامعات القائمة على التنافس في استحداث برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكـــتوراه)، بمـــا يـــراعي مـــدى حاجة سوق العمل المحلية لحملة هذه الدرجات العلمية العليا في بعض التخصصات، خصوصاً أن محدودية الطاقة الاستيعابية لهذه السوق، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني في غالبيته عـــلى المنشـــآت العائـــلية أو صـــغيرة الحجم، لا تشير إلى وجود اتجاه متعاظم للطلب على خريجي برامج الدراسات العليا.

5. تشجيع الإناث على الالتحاق بتخصصات وبرامج دراسية غير تقليدية في الجامعات تسهم في توسيع آفاق عمل المرأة في مهن عديدة ما تزال الهيمنة فيها لصالح الذكور.
6. التشـــجيع عـــلى تغييـــر النظرة إلى التعليم التقني، بما يساهم في زيادة أعداد الملتحقين به مع ضمان امكانية استكمال خريجي الدبلوم المتوسط لدراستهم الجامعية للحصول على درجة البكالوريوس.

ثانياً: الطلب على التخصصات

1. إجـــراء دراســـات دورية لمؤشرات سوق العمل المحلية، والتعرف على التغيرات الكمية والنوعية في جانب الطـــلب عـــلى التخصصـــات والمهـــارات المختلفة، خصوصاً من حيث مراقبة تطور القطاعات والأنشطة الاقتصـــادية وطاقتها الاستيعابية الراهنة والمستقبلية، والتغيرات في الطلب على الخريجين حسب المهن التي تتلاءم مع طبيعة تخصصاتهم، وكذلك رصد أوضاع الخريجين المتعطلين عن العمل حسب تخصصاتهم.
2. وضـــع نظام للمتابعة الدورية للخريجين خلال فترة محدودة تلي تخرجهم بهدف التعرف على اتجاهات وأنماط تشغيلهم ومستويات أجورهم في المنشآت التي يعملون بها، بالارتباط مع طبيعة تخصصاتهم ومهاراتهم، وبما يمكـــن مـــن مساعدة مؤسسات التعليم العالي على تكييف أو تعديل برامجها التدريسية والتدريبية لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل المحلية.
3. بناء نظام معلومات لسوق العمل يمكن من رصد التغيرات في العلاقة بين العرض والطلب على التخصصات والمهارات المختلفة، بالتعاون بين كافة الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، بما يمكن من جمع وتحديث المعلومات حول الخريجين الباحثين عن العمل ومساعدتهم على الانخراط في الحياة المهنية، عن طريق توفير قاعدة بيانات عن فرص العمل والشواغر المتاحة في المنشآت والمؤهلات والشروط المطلوبة للالتحاق بالمهن المختلفة، وكذلك جمع المعلومات عن احتياجات المنشآت الراهنة والمستقبلية من التخصصات والمهارات، كماً ونوعاً. كما أن من شأن هذا النظام أن يتيح لطلبة الثانوية العامة فرصة أفضل لاختيار التخصصات المطلوبة في سوق العمل المحلية، وأن يمكن خريجي الجامعات المشتغلين والباحثين عن عمل من التعرف على إمكانيات ومجالات التدريب التكميلي المتاحة محلياً لرفع مهاراتهم وقدراتهم المهنية بما يتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة في المنشآت، إضافة إلى تمكين الخريجين العاطلين عن العمل من التعرف على مجالات التدريب وإعادة التأهيل المهني المتاحة محلياً لتسهيل انخراطهم في سوق العمل.
4. العمـــل على تطوير نظام التدريب المهني في فلسطين بما في ذلك تصميم برامج تدريبية تتلاءم مع احتياجات ســـوق العمـــل المحـــلية من المهارات المختلفة. وتشجيع القطاع الخاص على توفير خدمات التدريب وإعادة الـــتأهيل لـــلخريجين المشتغلين في المنشآت، وللخريجين المتعطلين خصوصاً أولئك الذين يفتقرون للمهارات التي تحتاجها المنشآت إلى جانب تخصصاتهم العلمية.

4.4 إجراءات وآليات مقترحة

إن التوصيات المذكورة آنفاً تقتضي تعاون كافة الجهات المعنية بالتعليم والتدريب والتشغيل في فلسطين من أجل تطبيق إجـــراءات وآليات تسهم في تضييق الفجوة بين العرض والطلب على التخصصات العلمية في سوق العمل المحلية من خلال:

1. بـــناء نظام موحد للتعليم والتدريب التقني والمهني، تدفعه اعتبارات الطلب على المهارات في السوق المحلية، مع عدم إهمال احتياجات الأسواق المجاورة.

2. بلورة نظام لمراقبة تطورات واحتياجات سوق العمل المحلية بشكل مستمر.
3. اعتماد المرونة عن طريق تزويد الطلبة بمهارات أساسية واسعة وقدرات على التعليم المستمر، وتقييم وتحديث المناهج بصورة دورية بناءً على التغذية الراجعة من سوق العمل.
4. وضـــع آليات لمتابعة الخريجين من نظام التعليم والتدريب، بما يضمن مساعدتهم في العثور على فرص عمل مناسبة لمهاراتهم، ووضع برامج تدريبية لاحقة لتطوير مهاراتهم حسب التطورات في سوق العمل المحلية.
5. وضـــع بـــرامج موجهـــة للمتسربين من المدارس وكبار السن والعاطلين عن العمل، بما يضمن إعادة تأهيلهم للإنخراط في سوق العمل.
6. تطويـــر أنظمـــة للإرشاد والتوجيه المهني تبدأ من طلبة المرحلة الثانوية لمساعدتهم على اختيار التخصصات الملائمـــة لاحـــتياجات ســـوق العمـــل، وبالاستناد إلى أدوات قياس قدرات وميول الفرد وربطها باحتياجات واتجاهات تطور سوق العمل المحلية.
7. إيجـــاد آليـــات مســـتقرة للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ودمج بعض المؤسسات أو التخصصات وتطوير سياســـات القبول فيها، وتطوير قدرات وأداء الهيئات التدريسية، وكذلك تطوير المباني والقاعات والمختبرات العلمية.
8. ضـــمان توفر وتوزيع الفرص التعليمية والتدريبية في شتى التخصصات بشكل عادل بين الذكور والإناث، مع تشجيع الإناث على الإلتحاق بتخصصات ذات علاقة بالتخطيط والتكنولوجيا، ومساعدتهن على الإنخراط في سوق العمل بعد التخرج، بما يعزز من مشاركة المرأة في صنع القرار في المجتمع.
9. تشجيع الاستثمار في التعليم والتدريب.

المراجع:

(1) وزارة العمل الفلسطينية–الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات، كانون أول 1999، "المؤشرات الراهنة في سوق العمل الفلسطينية".

(2) المصدر السابق.

(3) دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، 1999، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5)، رام الله–فلسطين.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين ثاني 2000، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (1).

(5) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، "المراقب الاجتماعي"، العدد الخامس.

(6) مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، شباط 2001، دراسة بعنوان "الحق في التعليم"، رام الله – فلسطين.

(7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين ثاني 2000، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (1).

(8) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، "المراقب الاجتماعي"، العدد الخامس.

(9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، نيسان 2001.

(10) دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، 1999، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 999/1998، رقم (5)، رام الله–فلسطين.

(11) وزارة العمل الفلسطينية–طاقم الخبراء في التدريب المهني، التعليم والتدريب في فلسطين، أيار 1998.

(12) المصدر السابق.

(13) المصدر السابق.

(14) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (دورة تموز–أيلول 2001)، رام لله، فلسطين.

(15) مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، دراسة تحليلية بعنوان "مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي"،حزيران 1998.

(16) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، "المراقب الاجتماعي"، العدد الخامس.

(17) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون الأول 2000، دراسة بعنوان " تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية".

(18) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول–كانون أول، 2001)، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، رام الله – فلسطين.

(19) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، مسح القوى العاملة: دورة (تموز–أيلول، 2001)، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، رام الله – فلسطين.

(20) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون الأول 2000، دراسة بعنوان " تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية".

(21) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تموز 2001، دراسة بعنوان " محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة".

(22) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، 1997، دراسة بعنوان "التدريب المهني والنوع الاجتماعي في المراكز الأهلية والخاصة والحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة".

(23) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، تقرير "المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات"، رام الله – فلسطين.

(24) وزارة العمل، تموز 1997، دراسة بعنوان " سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة..معالم وملامح أساسية".

Palestinian Central Bureau of Statistics

Dissemination and Analysis of Census Findings
In-depth Analysis Study Series

The Educational System and Labor Market Demand

by:
Nazieh Arman
Wafiq Al- natour

May, 2002

"Cover Price 3 US$"

Important Note:

- The ideas presented in this document do not necessarily express PCBS' official position.

- Calculation of rates and percentages from different sources is the responsibility of the researcher.

© May, 2002
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2002. *Dissemination and Analysis of Census Findings. In-depth Analysis Study Series. (01) The Educational System and Labor Market Demand.* Ramallah-Palestine.

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department\ Users Services Division
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647.
Ramallah-Palestine

Tel: (970-2) 240 6340 Fax: (970-2) 240 6343
E-mail: diwan@pcbs.pna.org Web-site: http://www.pcbs.org

Acknowledgement

Financial and technical support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census Findings project have been provided by The Palestine National Authority (PNA) through the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), the British Government through the Department for International Development (DFID) and the United Nations Population Fund (UNFPA).

PCBS extends special thanks to the British Government, DFID and UNFPA for their support.

Preface

The Population, Housing and Establishment Census-1997 is the cornerstone of the efforts of developing reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database.

PCBS is conducting Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings to enhance awareness among PNA, NGOs, and the private sector of available statistical data in general, and Census findings in particular, as well as their potential utilization and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project cover the areas of dissemination, training and analysis of the Census findings. This includes producing a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analysis, and summary reports, of which this report comes as one of the products in this regard.

We hope that this project will contribute to improving the living standards of the Palestinian society through strengthening the development planning process at various levels.

May, 2002

Hasan Abu Libdeh, Ph.D
National Director of the Census
President of PCBS

Summary

Introduction:

The Educational Sytem and Labor Market Demand is a pioneering study to highlight the nature of the relationship between supply and demand in respect of universities' graduates. The study is mainly based on the findings and the data of the Population, Housing, and Establishment Census 1997. It aims at studying and analyzing the output of the higher education system and the extent of its relevance to the demands of the domestic labor market. The study takes into consideration the existing gender gap in the labor market and will suggest mechanisms to achieving the most possible range of compatibility between supply and demand on university graduates of different fields of study and the nature of training and rehabilitation processes needed to integrate the new graduates, the unemployed, and the schools' drop-out into the labor market.

The study concentrates on analyzing the existing problem and estimates the extent of such problem. The estimation is based on the data obtained from the Census findings, with reference to number of graduates and their traditional distributions by field of study, country of graduation, and their relation to the labor market and economic activity. The study also introduces the characteristics of the unemployed, including unemployed graduates and their distribution by field of study and country of graduation. Besides, the study highlights the extent of compatibility between jobs and training (rehabilitation). The study ends with a number of conclusions and recommendations that would contribute to tackling the problem of incompatibility between outputs of the educational system and inputs of labor market in the Palestinian Territory.

Another aim of this study is to answer a number of research questions concerning the nature of the relation between the educational system's output and the real demand of the domestic labor market. Such questions includ the relationship between university degrees, field of study, and the actual jobs graduates occupy in the domestic labor market. The questions also include the relation between the educational level, field of study, working in the Israeli labor market, and the effeciency of the level of training and rehabilitation system in integrating the unemployed graduates into domestic labor market.
Therefore, this study deals with the main fields of study, which the labor market demands and those fields where there is a number of graduates in excess of the actual needs of the labor market.

The study concentrates on determining and analyzing reasons and factors that affect the compatibility between the educational system's output with respect to the number of graduates and fields of study, and the demands of the domestic labor market based on quantity, quality and developmental directions.

Tabled data based on the census' findings concerning the relation between academic degrees and jobs were designed in order to achieve the most comprehensive analysis of the supply and demand determinants concerning fields of study and the number of graduates, which is in excess of the demand of the Palestinian labor market. The design of the data is based on the third scale of job categories as well as the relation between unemployment and the university degrees of the ever worked unemployed people according to their last jobs before becoming unemployed. Consequently, the study would determine the most prominent fields of study

that have a number of graduates (males and females), which is in excess of the actual domestic labor market demand in the West Bank and Gaza Strip.

The study concludes with a number of suggestions and recommendations about realistic solutions needed to tackle the negative factors that affect the compatibility between the educational system output and the demands of the Palestinian labor market.

Population and labor force

- The Palestinian society is young; the high natural growth level is one of it's most prominent population characteristics compared with other developing and developed countries. According to Census findings, the total population of the Palestinian Territory was approximately 2.9 million at the end of 1997. The number was estimated to reach 3.4 million at the end of 2001. However, the population projections indicate that the number of de facto population in the Palestinian territories will rise up to 7.4 million by mid 2025.

- More than 50% of the population of the Palestinian Territory lives in urban areas, especially in Gaza Strip, which is known for its narrow rural areas compared with the West Bank. Census findings indicate that more than 53.1% of the population lives in urban areas, 31.0% lives in rural areas, and 15.9% lives in refugee camps. According to gender distribution of the Palestinian population, for each 100 females there are 104 males in urban areas, 103 males in rural areas, and 102 males in camps.

- Available statistics indicate that the rate of population growth, which has been affected by high pure immigration after signing the Oslo Accords in 1994, will decrease over time to 2.2 by 2025, and the total fertility rate will decrease to 3.06 by the same year, though it will still be considered high to a far extent compared with the international rate.

- In 1999, the total fertility rate of the Palestinian Territory reached 5.6, which is considered high compared with the international rate of the same year of 2.9. Moreover, this rate is considered the highest compared to the rates of the surrounding countries.

- The Man Power (individuals aged 15 years and over) of the Palestinian Territory constitutes approximately 52.9% of the total of the actually counted population including 50.5% male Man Power. According to regional distribution, Man Power in the West Bank amounts to 63.8% of the total Man Power of the Palestinian Territory including 50.6% males. On the other hand, Man Power in Gaza Strip amounts to 36.2% of the total Man Power of the Palestinian Territory including 50.4% males.

- According to the Census findings, 491,271 or 82.5% of the economically active population of the Palestinian Territory are workers. The figure includes 89.6% males and 10.4% females. According to gender distribution, 82.9% of of the total of the economically active males are working, whereas 79.8% of economically active females are actually working.

- The number of workers in the Palestinian Territory was affected by the political instability brought about by the second Palestinian Intifada (Uprising) sparked in late September 2000 and the measures Israeli authorities imposed thereafter on the

Palestinian Territory such as the tight military siege and closure . Henceforth, the number of Palestinian workers, which according to the last Labor Survey of the 3rd quarter of 2000 (the last survey before the beginning of Intifada) totaled approximately 661,000 dropped to around 506,000 during the Intifada (information based on the Labor Force Survey of the 4th quarter of 2001.

- Economic development in the Palestinian Territory over the years following the Census show considerable changes with respect to the percentage distribution of workers by economic sector, especially due to providing more indicators on limited absorbing capacity of establishments in both local and foreign private sectors. There has been an increase in the number of public servants following the economic deterioration, which began with the second Intifada. According to the Census findings, the local private sector absorbed the largest percentage of workers in the Palestinian Territory totaling 41.1% followed by the public sector, which took in 19.9% of the workers and the private foreign sector, which managed to employ 18.2% of the total of the Palestinian workers.

- The findings of the Labor Force Survey of the 3rd quarter of 2001 indicate that significant changes took place in workers' distribution by economic sector, mainly in Gaza Strip, which experienced large economic decline that brought about a 24% rise in the percentage of public sector employees including an increase of 41% in Gaza Strip and an increase of 18% in the West Bank. A matter that indicates a continuous negative trend concerning the rapid growth in staff recruitment in the public sector after establishing the Palestinian National Authority (PNA), which bears part of the burden resulted from the limited absorbing capacity of the private sector, especially following the decrease of the number of Palestinian workers in the Israeli labor market, and the increase of unemployed and discouraged persons in the domestic labor market.

- It is noted that 24.4% of workers in the Palestinian Territory have been absorbed by the construction sector. However, this ratio decreases during the periods of siege and restricted movemment of Palestinian workers during which they are banned from reaching their work places in Israel. About two thirds of Palestinian workers, who lost their jobs in Israel as a result of the siege and closure of the Palestinian Territory, were absorbed by the Palestinian construction sector. The manufacturing sector took in 15.1% of them and the Wholesale and Retail Sale absorbed 14.2%. Also, the findings indicate that there are regional and gender-based variations in the working trends of the workers main activities.

- The findings indicate that 25.4% of workers in the Palestinian Territory are involved in primary jobs, 22.7% are involved in crafts and related activities, and 17.6% work in services and sales. According to gender variations, the findings indicate that about 75% of males occupy posts where higher education is not a prerequisite. On the other hand, a high ratio of females occupy posts where a college or university degree is a prerequisite such as teachers, nurses , and secretarial posts, where there is no clear competition with males.

- According to the Census findings, 17.9% of the economically active persons (aged 10 years and over) in the Palestinian Territory are unemployed including 87.5% males, and 54.7% females of the total number of the jobless of the West Bank. According to

regional variations, findings show that for every 100 unemployed males in Gaza Strip there are 111 unemployed males in the West Bank, and for every 100 unemployed females in Gaza Strip there are 230 unemployed females in the West Bank.

- According to education-based variations, 72.2% of the unemployed of the Palestinian Territory did not exceed the preparatory school level of education. Gender variations show that more than 75% of unemployed males and about 50% of unemployed females did not exceed the aforementioned educational level. The findings, also, indicate that a large ratio of unemployed higher educated females compared with unemployed males in the same educational category, where more than one third of unemployed females fall in the high-educated level and this ratio decreased for males to 10.8%.

- The Israeli labor market was considered as an important job provider for the Palestinian labor force until the second Intifada broke out and the movement of Palestinian laborers bacame severely restricted. Anyhow, the Israeli labor market is still crucial since in normal situations it absorbs about 20% of the Palestinian work force. The Israeli labor market is a source of high slaries compared with the Palestinian private and public sectors, where the wages are double the wages paid to Palestinian workers in the domestic labor market. The results of the Labor Force Survey of the third quarter of 2000 indicate that the average of the daily wages reached New Israeli Shekels (NIS) 70.3 in the West Bank, NIS 50.4 in Gaza Strip, and NIS 110.8 in Israel and Settlements.

- The Labor Force Survey results indicate a significant increase in the ratios of both unemployed and discouraged persons, especially in Gaza Strip due to the total and partial banning of Palestinian workers from reaching their work places in the Israeli labor market.
- Most Palestinian employees who worked in Israel have a low level of education; the Census findings indicate that about 80% of these employees did not exceed the preparatory stage of school education.

The Educational System

- The Ministry of Education's statistical data indicate that the rates of attendance at basic schools achieved a subtantial rise since the establishment of the PNA as a result of improving the input of the educational process including buildings, equipments, teachers' qualifications, in addition to the improvement in the living standards in general until the third quarter of 2000 (before the second Intifada took place). Afterwards, the educational process was subjected to severe damage; the Israeli attacks destroyed school buildings and equipments. Moreover, the rates of school attendance of both students and teachers dropped due to the siege Israel imposed on the Palestinian Territory.

- The rates of school attendance in both basic and secondary schools increased with annual stable ratios since 1994/1995, where the average in the aforementioned year for both male and female students in basic and secondary stages reached 91.6% and 46.0% respectively. In 1999/2000, the rates totaled 96.8% and 56.9% in the same rank for both types of school. This increase was more obvious with respect to female attendance in the secondary stage, where it increased from 43.0% to 59.6% during the same period, while this average for male attendance increased from 48.8% to 54.3%.

- Besides, improvement was seen (in addition to the increase in school attending averages) in the following four directions:

- The number of public and private schools increased;
- The basic school attendance gap between both sexes decreased, especially for the age group of 6-11 years, while this gap is still wide for the greater ages, but it is continuously decreasing;
- The ratios of the drop-out and repeaters decreased in schools until the academic year 1998/1999, as the repeaters ratio dropped in the Palestinian Territory for both sexes from 4.6% in the academic year 1994/1995 to 2.5% in the academic year 1998/1999;
- The number of teachers increased and the rate of students per class decreased. The rate of teachers in public schools increased to 65.1% of the total number of teachers during the academic year 2000/2001 marking an opposite trend to that which was decreasing before this year. Thus, decline continued in the teachers' rate in UNRWA schools (17.4%), with a limited increase in the private schools during the same year (9.7%), which witnessed a great decrease in the teacher's rate in kindergartens (7.8%). Besides, the students' average per each teacher decreased to 27.7 during the same year, while a significant progress took place in the average number of students in each class (37.3 students in basic stage, and 30.2 students in secondary stage).

- In spite of the importance of vocational training in providing trainees with skills and different types of knowledge that will contribute to integrating them into the labor market, and despite the increased number of trainees enrolling in the courses from one year to another, this system is still suffering from many obstacles and difficulties such as the lack of guidance and counseling programs for trainees, either before or after attending the training. Most trainers don't have high educational qualifications, and there is a lack of needed specifications in vocational training centers concerning the buildings, equipments, and materials.

- At the higher educational level, there were three issues that have negative dimensions accompanying the historic development of the Palestinian Universities, and affected the efficiency of the higher education system, and its sensitivity in corresponding to domestic labor market demands, as follows:

- Universities were not established according to scientific and objective bases, but according to social and political factors;
- The process of establishing universities was characterized by weakness in planning concerning buildings, facilities, land area, academic staff, and financing;
- The lack of coordination and general or joint planning between universities.

- The study concludes that the size of the higher education system in Palestine witnessed a rapid enlargement during the past 20 years, whether on the level of number of universities or fields of study or the number of enrolled students and graduates.

The graduates and the relation with the labor market

- The great rise in the number of graduates of the higher education system who end up as labor force supply , and the rise in the labor force outflow in some fields of study, are considered to form an outstanding developments in the labor market. This multiple rise in number of graduates holding associate diploma and above is due to the increasing number of higher education establishments, increasing number of specializations and programs available, the increase in university enrolling rates, the relaxing of admission regulations in national universities-specially for students holding low grades in the secondary certificate-, and the close distance between universities and residence places that encourage students, specially females, to continue higher education.

- The annual increase in the number of enrolled and graduated students was accompanied by an increase in the supply of graduates into domestic labor market. The increased trend towards domestic labor market was due to changes that occurred in external labor markets, especially in Arab Gulf States , establishing PNA at 1994, and the rising role of public sector in absorbing labor force, especially the graduates, as the number of workers in this sector increased from 22,000 employees at mid 1994 to 105,500 employees at mid 1999.

- Palestinian labor market was characterized by essential distortions that led to weaken its capacity to absorb labor force overflow, including graduates holding certain specializations. Such phenomenon is seen in the weak capability of finding a job in the domestic labor market, especially for the graduates, and the absence of any national central authority that takes responsibility for the development and planning processes, in addition to utilizing Palestinian human resources. A process that includes designing plans concerning employment in domestic labor market, or exporting the labor force overflow.

- In spite of the progress taking place in the absorbing capacity of the Palestinian labor market between 1994 and 1998, with the establishment of PNA, the great growth in the public sector, which absorbed thousands of graduates, growth in number and activities of domestic and foreign NGO's, in addition to improvement of the investment atmosphere during this period, accompanied by growth in banks, insurance and telecommunication sectors, the general trend followed an opposite direction afterwards due to the decrease in absorbing graduates following the inflation in the public sector, the weak absorption capability of the private sector, in addition to the remarks which concerning problems that the public sector suffers from, such as recruiting graduates for jobs that do not suit their fields of study, decreased efficiency, imbalance in job and administrative structures, hierarchy, administrative corruption and flabbiness.

The study includes a set of results concerning higher education outputs and labor market on the basis of Census data, as follows:

- There is a variation in the distribution of graduates between the West Bank and Gaza Strip by gender. Data indicate that more than 60% of female graduates hold associate diplomas (60.4% in the West Bank and 62.4% in Gaza Strip), while this ratio for male graduates decreased to 44.7% in the West Bank and 37.3% in Gaza Strip.
- Incompatibility exists between the educational system outputs and the labor market needs, which can be seen in the weakness of the higher education system's sensitivity towards domestic labor market demands. This problem is historic and is essentially due to the development nature of higher education establishments in Palestine that was characterized by rapidity, lack of planning, and coordination. A matter that led to duplication in university programs which also affected financial situation of many higher education establishments, especially concerning the feasibility of high investing and running cost resulting from establishing new fields of study and colleges at universities.
- The rate of male graduates compared to female graduates in rural areas is obviously higher than that of urban areas and refugee camps. Thus there are 100 female graduates compared to 238.2 male graduates in rural areas, 153.8 male graduates in camps, and 157.8 male graduates in urban areas. On the regional level, this rate was higher in Gaza Strip (183.2) compared to the West Bank (166.3).
- There is an obvious increase in the rate of male graduates compared to female graduate by the increase in age in both West Bank and Gaza Strip. This rate of males amounted to 51.9% and 53.8% for those less than 30 years old in both regions respectively, while it increased to 81.2% and 89.9% for those 60 years old and over in both regions respectively.
- There is an inverse proportional relation between gender and educational qualifications of the workers, i.e when the scientific qualification becomes higher the ratio of female workers decreases compared with male workers. This gap becomes wider among postgraduates especially in Gaza Strip. For every 100 working females in this region, there are 209.9 working males holding associate diploma, 1147.3 working males holding master degrees, and 2663.2 working males holding Ph.D. This matter requires encouraging females to continue their higher education, especially the master and Ph.D. programs in different fields.
- Importance of higher education concerning widening participation of women in economic activities is enlightened in view of the increase in graduated female wage workers (96.9%), compared with only 0.5% as unpaid family members. This importance becomes more obvious while comparing between the rate of female graduates with male graduates within the economically active category and the opposite rate between both genders within the economically active category (10 years and over). This rate amounted to 275 males for each 100 females in the first case, and increased to 826 males for 100 females in the second case.
- More than 50% of graduates were absorbed in 2 economic activities: education (32.4%)and public administration and defense (21.4%). The issue that rises here is the trend among females to work mainly in the education, as 56.2% of them are working in this field (with almost similar rates in both the West Bank

and Gaza Strip). On the other hand, both "health and social work" and "public administration and defense" activities absorbed around 15% each.

- There is a limited capacity for private sector to absorb graduates in Gaza Strip compared to the West Bank. The private sector absorbed one third of graduated workers in the West Bank, whereas the absorption capacity of the private sector decreased to less than one fifth of the graduates in Gaza Strip. The burden the PNA bears in absorbing graduates in its different establishments (regardless of availability or suitability of vacant posts) is obvious. The data showed that the public sector absorbed around 48% of the graduates (43.7% in the West Bank and 56.3% in Gaza Strip).
- Unemployment rate among graduates in the Palestinian Territory reached 12.3%, while the rate of graduates among unemployed (15 years and over) in the Palestinian Territory totaled 14.3%. The rate of unemployed graduates who have never worked totaled 47.8% of the total number of unemployed graduates.
- When a comparison is held between the rates of unemployed graduates holding associate diploma and bachelor degrees (as they include most of the graduates), we notice that there is an obvious difference on both gender and regional levels. Rates of unemployment in both qualifications amounted respectively as follows: males/West Bank (47.6%, 45.5%), females/West Bank (59.3%, 38.5%), males/Gaza Strip (37.7%, 57.6%), females/Gaza Strip (48.5%, 50.6%).
- The problem of incompatibility between supply of graduates in different fields of study and the demand of the labor market becomes obvious in Gaza Strip where large numbers of graduates in different fields face a decreasing demand in the labor market. A matter that requires reevaluation of the policy of higher education in the direction of narrowing the existing gap between supply and demand. In this context, it is noted, for instance, that 28.0% of the unemployed in Gaza Strip hold degrees in human science, compared to 17.7% in the West Bank.
- Unemployment rate in the Palestinian Territories increases among graduates holding human and commercial sciences degrees, and those holding engineering and health sciences degrees. On the other hand, this rate decreases among unemployed graduates holding degrees in mathematics and computer sciences, likewise those holding "trade, craft and industrial programs", and "architectural and town-planning programs".
- The demand in the labor market for Palestinian university graduates who graduated from European and American universities increases as their rate of unemployment reached 8.3%, while this rate among graduates from Palestinian universities and community colleges amounted to 9.7%, compared to 10.5% among graduates from Arab countries, and 11.7% from other world countries (this rate was calculated on the basis of graduates number and not on the economically active persons among them).